

Vol 5, Issue 2

May 2020 | Ramadan 1441

المجلد الخامس - العدد الثاني

مايو | ايار 2020 الموافق رمضان 1441

ISSN 2058-637X = Majallatul Edarah Wal Qiyadah Al-islamiah

المجلد الخامس - العدد الثاني

مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية

لندن - المملكة المتحدة

This journal is published in the United Kingdom

2020
London

ISSN 2058-637X



الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي

International Islamic Marketing Association

- حقوق النشر والطبع محفوظة للهيئة العالمية للتسويق الاسلامي والجهات المخولة
- لا تقبل المجلة بازواجية النشر او اعادة النشر الا باذن مسبق
- رسوم الاشتراك السنوي: المؤسسات 100 دولار | الافراد 70 دولارا
- لا تستوفي المجلة اية رسوم لتقديم ونشر الابحاث
- للتواصل والمراسلات:
ايميل: alserhan@yahoo.com
هاتف: 00962770548917 الاردن

فهرس المحتويات

قواعد البيانات التي تفهرس فيها المجلة 4

قواعد النشر: مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية 5

هيئة التحرير: مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية 11

الإرهاب الدولي: أسبابه وتداعياته 13

د. محمد مقل العنذلي

ريادة مدى توفر تطبيق مقومات محاسبة المسؤولية على المؤسسات الحكومية

السعودية: دراسة حالة جامعة الملك خالد" 21

سلوى درار عوض محمد

الحوكمة في المصارف الإسلامية 48

د. زينب حسان النابلسي

الزكاة وتحقيق الغرض الاجتماعي: دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري 73

د. فلياشي سامية

أحكام الاستثمار في صندوق الحج الاردني: الجانب التطبيقي 99

أ.د. ردينا إبراهيم حسين الرفاعي

قواعد البيانات التي تفهرس فيها المجلة

الموقع الالكتروني	الشعار	القاعدة
	EBSCO	ايبسكو
http://mandumah.com/islamicinfo		دار المنظومة
https://www.almanhal.com/ar		المنهل
http://www.e-marefa.net/ar/		المعرفة

قواعد النشر: مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية

1. تخضع البحوث المقدّمة إلى المجلة للتقويم والتحكيم حسب الأصول المتبعة.
2. تُقبل البحوث باللغة العربية فقط.
3. يجب إتباع الأصول العلمية والقواعد المرعية في البحث العلمي.
4. يجب كتابة المصادر والمراجع في آخر البحث.
5. يجب ضبط النصوص الشرعيّة بالشكل الكامل.
6. على الباحث مراعاة أسلوب البحث بحيث يكون موافقاً للقواعد اللغويّة.
7. ألا يتجاوز البحث المقدم ثلاثين صفحة من الحجم العادي (A4).
8. ألا يكون البحث قد سبق نشره على أي نحو كان أو تم إرساله للنشر في مجلة أخرى ويتعهد الباحث خطئاً.
9. يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه لأي جهة أخرى للنشر حتى يصله رد المجلة.
10. يلتزم الباحث بإجراء تعديلات المحكمين على بحثه وفق التقارير المرسلة إليه
11. يلتزم الباحث بموافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة لا تتجاوز 40 يوماً.
12. لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد إرساله للتحكيم إلا لأسباب تقتنع بها هيئة التحرير.
13. على الباحث أن يختم بحثه بخلاصة تبين النتيجة أو النتائج والرأي أو الآراء التي انتهى إليها البحث.
14. يجب إثبات المصادر والمراجع مستوفاة في آخر البحث مرتبة حسب المنهج الوارد في الرقم (22) لاحقاً.

15. يرفق البحث بسيرة ذاتية مختصرة للباحث، تتضمن اسمه ودرجته العلمية، وتخصصه، ووظيفته والجهة التي يعمل بها، وعنوانه الكامل متضمناً العنوان البريدي وأرقام الهواتف والبريد الإلكتروني.
16. يرفق البحث بملخص باللغتين العربية والإنجليزية بما لا يقلّ كلّ ملخص عن (200) كلمة ولا يزيد على (300).
17. يُخطر أصحاب البحوث الواردة بوصولها إلى المجلة خلال أسبوع من تسلّمها.
18. يُخطر أصحاب البحوث بالقرار حول صلاحيتها للنشر أو عدمها خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ وصولها لهيئة التحرير.
19. قرارات هيئة التحرير بشأن البحوث المقّمة إلى المجلة نهائية، وتحفظ الهيئة بحقها في عدم إبداء مبررات لقراراتها.
20. يجب أن يتم ارسال البحث بالبريد الإلكتروني إلى بريد المجلة
21. يعد البحث بالشكل التالي:
- أ. متن النص Traditional Arabic عادي (حجم 16).
- ب. متن الهامش Traditional Arabic عادي (حجم 12) (يرجى تجنب استخدام الهوامش)
- ت. العناوين الرئيسية Traditional Arabic أسود (حجم 18).
- ث. العناوين الفرعية Traditional Arabic أسود (حجم 16).
- ج. المسافات بين الاسطر: مسافة واحدة فقط.
22. التوثيق
- أ. يشار إلى المراجع العربيّة في حاشية البحث بالاسم الأول والأخير للمؤلف، واسم الكتاب، ورقم الصفحة أو الصفحات التي رجع إليها الباحث، وسنة النشر، على سبيل المثال: محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية: نشأتها ونظامها الأساسي 58 (2001).

▪ وفي حالة وجود ثلاثة مؤلفين فأكثر يشار إلى الاسم الأول والأخير للمؤلف الأول، ويكتب بعده: وآخرون، مثل: د. محمد سليمان الأشقر وآخرون، بحوث فقهيّة في قضايا اقتصاديّة معاصرة، 1/120(1998).
 ▪ وفي حالة المرجع الأجنبي يتبع نمط التوثيق الآتي بحيث يكتب الاسم الأول والأخير للمؤلف، واسم الكتاب، ورقم الصفحة، وسنة النشر، مثل:

H. L. A. HART, *THE CONCEPT OF LAW* 220 (1994).

▪ وإذا كان هناك ثلاثة مؤلفين فأكثر فيكتب الاسم الأول والأخير للمؤلف الأول، ويكتب بعده : et al.، ثم اسم الكتاب، ورقم الصفحة ، وسنة النشر مثل:

EDWIN B. FIRMAGE, et al., *RELIGION AND LAW* 189 (1990).

▪ وفي حالة الإحالة إلى دورية فيتمّ التوثيق بالاسم الأول والأخير للباحث، واسم البحث، واسم الدورية، والمجلد والعدد، ورقم الصفحات، وسنة النشر، مثل : د. علي عبدالله صفو الدليمي، مفهوم المال العام ونظم حمايته في الشريعة الإسلاميّة، مجلة الشريعة والقانون، العدد العشرون، 109 (2004).

M. CHERIF BASSIOUNI, *COMBATING IMPUNITY FOR INTERNATIONAL CRIMES*.
 71 UNIVERSITY OF COLORADO LAW REVIEW 409 (2000).

ب. جميع المراجع المشار إليها في حاشية البحث يجب أن تدرج في قائمة المراجع في نهاية البحث قبل الملاحق - إن وجدت - وترتب هجائياً مبتدأة بالمراجع العربيّة أولاً ثمّ المراجع الأجنبيّة، وذلك وفقاً لما يأتي:

JACK DONNELLY, *HUMAN RIGHTS IN THEORY AND PRACTICE, USA*:
 CORNELL UNIVERSITY PRESS (1989).

▪ الكتب (العربيّة أو الإنجليزيّة):

. اسم المؤلف أو المؤلفين، عنوان الكتاب، اسم المحقق أو المترجم ، الطبعة، بلد النشر: اسم الناشر، سنة النشر. د. عبدالوهاب إبراهيم أبو

سليمان، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الفقهيّة، الطبعة الأولى، جدة: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة (1413هـ 1993م).

JACK DONNELLY, HUMAN RIGHTS IN THEORY AND PRACTICE, USA: CORNELL UNIVERSITY PRESS (1989).

وفي حالة وجود ثلاثة مؤلفين فأكثر يشار إلى الاسم الأول والأخير لجميع المؤلفين، وعنوان الكتاب، اسم المحقق أو المترجم ، الطبعة، بلد النشر: اسم الناشر، سنة النشر. د. محمد سليمان الأشقر، أ.د. ماجد محمّد أبو رخية، د. محمد عثمان شبير، د. عمر سليمان الأشقر، بحوث فقهيّة في قضايا اقتصاديّة معاصرة، الطبعة الأولى، الأردن: دار النفائس (1418هـ ، 1998م).

EDWIN B. FIRMAGE, BERNARD G. WEISS & JOHN W. WELCH, RELIGION AND LAW. USA: EISENBRAUNS (1990).

▪ البحث أو المقال باللغة العربيّة أو الإنجليزيّة في دوريّة:

. اسم المؤلف أو المؤلفين، عنوان البحث أو المقال، اسم الدوريّة، المجلّد أو العدد، الصفحات، بلد النشر: اسم الناشر، سنة النشر. د. صالح بن عبدالله الراجحي، حقوق الإنسان السياسية والمدنيّة: دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلاميّة والقوانين الوضعيّة ((حالة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان))، مجلّة الحقوق، العدد الأول، السنة السابعة والعشرون، 101، الكويت: كلية الحقوق، (2003).

M. CHERIF BASSIOUNI, "CRIMES AGAINST HUMANITY": THE NEED FOR A SPECIALIZED CONVENTION. 31 COLUMBIA JOURNAL OF TRANSNATIONAL LAW 457 (1994).

▪ الرسائل الجامعيّة:

اسم مقدّم الرسالة ، عنوان الرسالة، ماجستير أو دكتوراه، الجامعة المانحة، السنة. جاسم علي سالم ناصر الشامسي، ((ضمان التعرض

والاستحقاق في العقود، دراسة مقارنة)). رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة (1990).

MOHAMMAD HASSAN AL-QASIMI, ESTABLISHING AND INTERPRETING INTERNATIONAL HUMAN RIGHTS STANDARDS: A UNIVERSAL IDEA IN A PLURAL SOCIETY, PhD THESIS , UNIVERSITY OF DURHAM, UK (1998).

▪ فصل في كتاب:

اسم المؤلف أو المؤلفين للفصل، عنوان الفصل، في: اسم الكتاب، الصفحات، اسم معدّ الكتاب، واسم المترجم ، الطبعة، بلد النشر: اسم الناشر، سنة النشر. علي مراد، العوامل التي ساهمت في انبعاث حركة التجديد في الفكر الإسلامي في العصر الحديث، في: خطاب التجديد الإسلامي الأزمنة والأسئلة، 149. إعداد: أنور أبو طه، وآخرون، ترجمة: حازم محيي الدين، الطبعة الأولى، دمشق: دار الفكر (2004).

MAHMOUD AYOUB, LAW AND GRACE IN ISLAM: SUFI ATTITUDES TOWARD THE SHARIA, IN RELIGION AND LAW 221. FIRMAGE, et al. eds. USA: EISENBRAUNS (1990).

ملاحظات النشر:

▪ ما ينشر في المَجَلَّة من آراء يعبر عن أفكار أصحابها ولا يمثّل رأي المَجَلَّة.

- ترتيب البحوث في المَجَلَّة يخضع لاعتبارات فنية.
- تستبعد المجلة أي بحث مخالف لقواعد النشر.
- يُعطى الباحث نُسخة من المجلة

هيئة التحرير: مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية

تصدر بأشراف الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي في بريطانيا

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور بكر أحمد عبد الله السرحان

كلية الملك طلال للاعمال - جامعة الاميرة سمية

المنسق العام

الدكتور علي هلال.

لتقديم الابحاث: alserhan@yahoo.com

رؤساء التحرير السابقين

2015-2017 الدكتور عبدالله قايد السويدي. كلية الإدارة والاقتصاد.

جامعة قطر

هيئة التحرير التأسيسية

الأستاذ الدكتور هناء الحنيطي. جامعة العلوم الإسلامية العالمية - عمان.

الأردن

الأستاذ الدكتور عصام محمد الليثي. أكاديمية السودان للعلوم المصرفية

والمالية-الخرطوم. السودان

الأستاذ الدكتور علي شاهين. مساعد نائب الرئيس للشئون الإدارية -

الجامعة الإسلامية - غزة. فلسطين

الأستاذ الدكتور سالم عبد الله حلس الجامعة الإسلامية بغزة - فلسطين

الأستاذ الدكتور مرداوي كمال. جامعة منتوري - قسنطينة. الجزائر

الدكتور فيصل بن جاسم آل ثاني. كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر

الدكتور عبدالله قايد السويدي. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة قطر

الدكتور مراد النشمي. كلية العلوم الإدارية - جامعة العلوم والتكنولوجيا،

اليمن

الدكتور شايف جار الله. كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر
الدكتور سامر ابو زنيد. رئيس جامعة الخليل. فلسطين
الدكتور محمد اليحيا -كلية إدارة الأعمال-جامعة شقراء-السعودية
الدكتور بن عبو الجيلالي. نائب عميد كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة
معسكر. الجزائر
الدكتورة تهاني بنت عبد الله القديري. جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن
بالرياض
الدكتورة شبيلة عائشة. المدرسة العليا للتجارة. الجزائر
أسماء عبد الواسع الحسام, جامعة ماليزيا برليس-ماليزيا
الدكتور بشار المنصور, جامعة طيبة , المدينة المنورة, السعودية

الإرهاب الدولي: أسبابه وتداعياته

د. محمد مقبل العنذلي

أستاذ القانون الإداري المساعد

المملكة الأردنية الهاشمية

Mohdal63@yahoo.com

International Terrorism: causes, and effects

Dr. Muhammad Alandali. Reseachrer in Managerial law. Jordan

Abstract

This research is an attempt to identify the reality of international terrorism that has plagued all human societies and to illustrate how it affects all forms of development. Throughout this study we review the stages of this phenomenon, analyze its factors, and understand the theoretical frameworks that aim to explain it, and understand its historical development. After that, we present certain proposals to that have the potential to help confront this form of terrorism.

Keywords. International terrorism, peace, development

ملخص

يعد هذا البحث محاولة للتعرف على واقع الإرهاب الذي ينتج عنه الخراب والتدمير ويؤثر على التنمية بكل أشكالها ومنها الاقتصادية، وستكون دراستنا لهذا الموضوع من خلال استعراض مراحل هذه الظاهرة وتحليل عواملها، والأطر النظرية المفسرة لها وتتبع مراحل تطورها التاريخي ومدى الغموض الذي يسود هذا المفهوم، ومن ثم الوصول إلى وضع بعض المقترحات المقبولة لمواجهة الإرهاب الدولي الذي طال المجتمعات الإنسانية برمتها.

الكلمات المفتاحية. الارهاب الدولي، السلام، التنمية

مقدمة

قال تعالى: (من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً) صدق الله العظيم.
المائدة (32)

إن ما استجد على الحياة في الوقت الحاضر والتغيرات التي أصبحت واقعاً مفروضاً على المجتمعات وأصبحت تفرض وبقوة على المختصين أن يقوموا بتناول مواضيع الساعة الساخنة بالبحث والدراسة والتحليل عسى أن يجدوا لها مخرجاً يصلون من خلاله إلى نوع من الأمان والاستقرار لهذه المجتمعات. وكذلك فإن تغير أنماط النظام العالمي السائد، وتغير شكل العلاقات بين الدول بسبب المصالح والأطماع هو ما أدى إلى تغير سريع ومتلاحق في مجريات الحياة في العصر الحالي.

وبما أن قضية الإرهاب الدولي أصبحت تشغل جميع دول العالم (رغم انه ليس أمراً جديداً) ولأن الجديد في هذا الموضوع هو أن الإرهاب أصبح ظاهرة عالمية، أي أنها لا ترتبط بمنطقة معينة أو ثقافة أو مجتمع أو جماعات دينية أو عرقية معينة، فقد شهدت السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين الميلادي تصاعداً ملحوظاً في العمليات الإرهابية كانت أشدها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة تحت ما يسمى بالشرق الأوسط الجديد حيث تم فيها احتلال العراق وقبلها أفغانستان بالإضافة إلى التهديدات المستمرة لعدد من الدول في المنطقة ومحاولة تغيير ملامح هذه المنطقة، ويكون تناولنا لهذا الموضوع من خلال بيان لمحة تاريخية عن الإرهاب وأهم العوامل

المؤدية إلى ارتكاب هذه الجريمة، ومن ثم انعكاس ذلك وتداعياته على الأمن والسلم الدوليين، وبيان أهم نتائج هذا البحث والتوصيات التي توصل إليها الباحث في هذا المجال.

مشكلة الدراسة

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أخطر الظواهر التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الحاضر، ويبدو ذلك واضحاً من خلال عدد ضحايا هذه الظاهرة وفي الخسائر المادية الناجمة عنه. وكون هذه الظاهرة لم تعد تقتصر على أفعال يرتكبها فرد أو مجموعة أفراد بدافع الحصول على منافع مادية أو سياسية، بل انه يشمل أيضاً الحملات الواسعة التي تشنها الدول لقمع حركات تحررية وطنية، أو لفرض سياسات أو اتجاهات داخلية أو خارجية على دول أخرى، وهكذا يتحول الإرهاب إلى أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية وإلى وسيلة من وسائل التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولا شك أن هذا يؤدي إلى تأزم العلاقات بينها مما يدفعها في النهاية إلى قطيعة أو نزاعات مسلحة مدمرة.

وأن التطور الذي يعيشه المجتمع الدولي وخاصة بعد الحرب الباردة جعل من إرهاب الدولة أداة فاعلة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بسبب مجموعة من المتغيرات الدولية، منها ما يتعلق بخصائص المجتمع الدولي المعاصر، ومنها ما يرتبط بالتغيرات التي يعيشها هذا المجتمع وكذلك خصائص الإرهاب ذاته كأداة من أدوات العمل السياسي.

إن هذه الخطورة هي التي دفعت الباحث إلى التطرق لهذا الموضوع ولعل أكثر ما يتعلق بالإرهاب الدولي وبجاجة إلى بحث هو الأسئلة

التالية :- من هو الفاعل؟ وما هو الإرهاب الحقيقي وما أسبابه؟ وما
أطره النظرية؟ وما تداعياته وانعكاساته على الأفراد والجماعات
والمؤسسات والدول؟ وما هي الحلول المقترحة لمعالجته أو إيقافه أو
على الأقل التقليل من آثاره المدمرة على الأمن والسلام الدوليين.

أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة أهداف منها:

توضيح مفهوم الإرهاب الدولي.

بيان لمحة تاريخية عن الإرهاب الدولي.

إبراز الأطر النظرية المفسرة للإرهاب .

تحديد أهم العوامل المؤدية إلى ارتكاب جريمة الإرهاب الدولي

تشخيص آثار الإرهاب الدولي وانعكاساته وتداعياته على الأمن والسلام
الدوليين.

وضع بعض الحلول والتوصيات لمعالجة هذا الموضوع.

منهجية الدراسة

سوف يعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي،
من خلال بيان أهم الأمور المتعلقة بالإرهاب وبيان نشأته، أسبابه
ودوافعه، وتأثير ذلك على الأمن والسلام الدوليين .

الخاتمة

آثار الإرهاب، ولا زال، جدلاً عالمياً واسعاً لما يمثله من خطورة وتهديد
لأمن وحياة البشر وحضارتهم وإنجازاتهم، هذا التهديد الخطير الغير
مقيد بقانون أو أخلاق، والمتسم بالعنف والاستخدام الغير مشروع للقوة،
يؤدي بين الفينة والأخرى بأعداد كبيرة من الضحايا الأبرياء ويدمر
الممتلكات ويخلق حالة من الخوف والذعر واليأس، ويستهدف تحقيق

نتائج أكبر عبر الإضرار بالعلاقات الودية بين الدول أو بين رعاياها وبشكل يهدد السلم والأمن الدوليين في الصميم .
هذه الظاهرة القديمة الجذور، تنبثت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها السابعة والعشرون عام 1972، لوجوب تحديد أسبابها ومعالجتها كنتيجة منطقية تستلزمها ضرورات القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة.

وكون الإرهاب هو مفهوم قانوني ذو بعد سياسي، فإن هذا الأمر انعكس في مسألتين، كانتا سببا في عدم التوصل إلى نتائج حقيقية بصدد إيجاد معالجة شاملة جامعة للقضاء على الإرهاب، تمثلت الأولى في عدم تناسق الآراء الدولية بشأن أسباب الإرهاب، والمسألة الثانية في عدم توحيد الآراء الدولية بشأن تعريف موحد يعكس حقيقة المفهوم في ظل الوضع الدولي الحالي، وصولاً إلى وضع اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب.

ولم يتبقى لنا إلا أن نقول، في خضم ما يجري حالياً على الساحة الدولية من أحداث ومجريات في ظل انقياد العالم خلف قوة منفردة تحقق ما تريد بالتهديد والوعيد وتؤثر بشكل أو بآخر في مسار الجهود الدولية القانونية وبالصورة التي تلاؤمها، إن العالم لن يسلم من الإرهاب الدولي كتهديد خطير ولن يتم القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة، لا بل أنها محتملة الازدياد والتوسع، إن لم يتفق المجتمع الدولي على :-

1- معالجة أسباب الإرهاب والتي هي أساس خروج الظاهرة للوجود، فالقضاء على الأسباب يعني معالجة الظاهرة والقضاء عليها أما إذا

ظل الأمر على ما هو عليه بإهمال معالجة الأسباب، فستكون النتائج كارثية وعلى المستقبل البعيد.

2- **وضع تعريف شامل وجامع للإرهاب** لتحديد ما هو إرهاب وما هو غير إرهاب، أي وضع الحدود والفواصل القانونية لهذا الغرض، وعدم تجاهل حقوق الشعوب في تقرير مصيرها وحققها في النضال والكفاح المسلح لتحقيق هذا الحق، وبالتالي الإقرار الكامل بوجود التمييز بين ما هو إرهاب غير مشروع وبين ما هو كفاح مسلح لحركات التحرر الوطني مشروع ومقر دولياً.

3- **وضع اتفاق دولي شامل لمكافحة هذه الظاهرة** تشتمل ما ذكرناه آنفاً (معالجة الأسباب - وضع تعريف مناسب) وتضع الحدود المعقولة وتبين التزامات الأطراف الدولية ومن كافة النواحي القانونية لتجعل من مهمة مكافحة الإرهاب مهمة إنسانية تقع على عاتق المجتمع الدولي والإنسانية أجمعها. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نجلها فيما يلي:-

أولاً: - النتائج

يعد الإرهاب ظاهرة مجتمعية عالمية وتاريخية سادت الحضارات وبصور وأشكال متعددة ومتنوعة، وذلك لاختلاف الأهداف المتعلقة بهذه الظاهرة وتطور وسائلها وأساليبها مع تطور الحياة الإنسانية واختلاف نظمها.

أن الإرهاب ظاهرة مرفوضة من قبل المجتمع الإنساني كافة، لأن فيه تدمير للتراث الإنساني وتعطيلاً للحياة، ويهدف إلى إثارة الخوف والرعب لدى الأفراد والجماعات والدول تبعاً للهدف والغاية من العملية الإرهابية.

عدم وجود إجماع دولي على تعريف محدد للإرهاب يكون جامعاً مانعاً وشاملاً وواضحاً، بل أن هناك حالة من الغموض حول هذا التعريف وذلك لأسباب عديدة تتعلق بطبيعة بنية الظاهرة الإرهابية.

إن الإرهاب مفهوم نسبي يختلف باختلاف أساليبه وأنواعه وأشكاله، مع اختلاف الزمان وتطور العلوم والمعارف الإنسانية، واختلاف أنماط الحياة من مجتمع إلى آخر.

كان للسياسات الاستعمارية دوراً كبيراً في توفير البيئة المناسبة لنمو بذور الإرهاب، وكذلك تغير أشكال النظام الدولي مما زاد وتيرة الإرهاب وخاصة في مرحلة ما بعد النظام العالمي الجديد.

يلعب الإرهاب اليوم دوراً رئيسياً في العلاقات الدولية مما قد يؤدي إلى حرب ساخنة قد يطول مداها ويكون وقودها المزيد من الدمار والهلاك والخسائر المادية والبشرية.

كان للإرهاب دور كبير في التأثير على حقوق الإنسان باستغلال بعض الدول قضية حقوق الإنسان لمحاربة الإرهاب والعكس صحيح. يجب العمل على تجفيف منابع الإرهاب من خلال توفير العدالة الاجتماعية، والديمقراطية الحقيقية للشعوب وليس فقط التركيز على الإجراءات الأمنية وحدها.

ثانياً: - التوصيات

بذل الجهود الدولية والإقليمية من أجل وضع تعريف محدد يكون جامعاً مانعاً للإرهاب وفق معايير أخلاقية ودينية لا تتعارض مع القيم الدينية والأخلاقية لشعوب الأرض، ليتم من خلال ذلك التمييز بين من هو إرهابي، ومن هو مناضل.

أن تسعى الدول الكبرى إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة في حفظ

الأمن والسلم الدوليين، وذلك من خلال زيادة التعاون الأمني المتبادلي فيما بينها، وإنشاء محاكم خاصة تشدد العقوبات على من يمارس الإرهاب.

إعطاء الشعوب حقها في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تراه مناسباً، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان فيها بطريقة منطقية وصحيحة.

تعزيز قيم التسامح والحوار والتعايش السلمي بين بني البشر، ونبذ كل ما يدعو إلى إيجاد الصراعات بينهم، وخاصة بين الشرق الإسلامي والغرب.

زيادة التواصل الفكري والحضاري والعلمي بين الشرق والغرب من خلال تبادل الزيارات العلمية والوفود المختلفة من رجال دين وسياسة وباحثين ومفكرين، لتقليص التناقض بينهم.

أن تبذل الدول العربية والإسلامية جهودها واستغلال الإمكانيات الإعلامية العالمية في تعريف العالم بمبادئ الدين الإسلامي التي تدعو إلى الرحمة والتسامح والوسطية والاعتدال واحترام الآخر وينهى عن القتل والتدمير.

ريادة مدى توفر تطبيق مقومات محاسبة المسؤولية على المؤسسات الحكومية السعودية: دراسة حالة جامعة الملك خالد".

سلوى درار عوض محمد

أستاذ مساعد

جامعة الملك خالد -كلية المجتمع - المحالة

sdawd@kku.edu.sa

ملخص البحث

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى توفر تطبيق مقومات نظام محاسبة المسؤولية في جامعة الملك خالد، وكذلك التعرف على أثر بعض التغيرات الوظيفية والمؤسسية على تقدير العاملين، لدرجة تطبيق الجامعة التي يعملون فيها لمقومات نظام محاسبة المسؤولية المتمثلة في كل من الهيكل التنظيمي والنظام المعياري للتكاليف والموازنات التخطيطية ونظام تقارير الأداء الدورية، نظام الحوافز. وإستخدمت الدراسة عينة من الإداريين ورؤساء الأقسام والموظفين، الأكاديميين بكليات المجتمع (جامعة الملك خالد) حيث تم تصميم إستبانة الكترونية وإرسالها للعينة لمسح آرائهم عن مدى توفر تطبيق مقومات نظام محاسبة المسؤولية في الجامعة وكانت عدد الردود (151) رد.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي.

ومن خلال فهم وتطبيق مقومات نظام محاسبة المسؤولية فإنه سيساعد الإدارة بمسائلة الموظفين بما يتناسب مع المسؤوليات الموكلة إليهم، إستخدام الموازنات التخطيطية لتحديد أهداف الجامعة.

تقدم هذه الدراسة وتركز عن مدى توفر تطبيق مقومات نظام محاسبة المسؤولية في البيئة السعودية وتعتبر هذه الدراسة هي المحاولة الأولى لدراسة مدى توفر تطبيق مقومات نظام محاسبة المسؤولية على المؤسسات الحكومية والتي لا يتم اعتبارها في كثير من الأحيان في الدراسات السابقة.

الكلمات المفتاحية:

محاسبة المسؤولية، التكاليف المعيارية، المؤسسات الحكومية، الموازنات التخطيطية.

Abstract:

The Purpose:

This study aims to identify the availability of the application of the elements of responsibility accounting system at King Khalid University, as well as to identify the impact of some functional and institutional changes on the estimation of workers, to the degree of the university's application in which they work to the elements of the responsibility accounting system represented in both the organizational structure and the standard system of costs and budgets Planning and periodic performance reports system, incentive system

Design/methodology/approach

The study used a sample of administrators, heads of departments and employees, academics in community colleges (King Khalid University), where a cartoon questionnaire was designed and sent to the sample to survey their views on the availability of the elements of application of the responsibility accounting system in the university and the number of responses was (151) responses.

The researcher used the descriptive analytical method.

Findings

Through understanding and applying the elements of a responsibility accounting system, it will help management by holding employees accountable in a way that is commensurate

with the responsibilities assigned to them, using planning budgets to define the goals of the university.

Authenticity/value

This study presents and focuses on the availability of the application of the elements of responsibility accounting system in the Saudi environment. This study is the first attempt to study the availability of the elements of the responsibility accounting system on government institutions, which are not often considered in previous studies

Keywords

Liability accounting, standard costs, government institutions, planning budgets

المقدمة :

يعد نظام محاسبة المسؤولية من طليعة الأدوات التقدمية للإدارة الحديثة حيث أنه يعمل على ربط المستويات الإدارية المختلفة في الوحدات الإنتاجية مع الذين يهمهم مراقبة الأداء داخل وحداتهم الإنتاجية والتعرف على المشكلات التي تعترض تنفيذ خططهم مع ربط الأهداف لجميع مستويات الهيكل التنظيمي وإظهار التحليل النهائي لمساهمة كل عضو من أعضاء الهيكل التنظيمي في المؤسسة في تحقيق الأهداف (كحالة ورضوان 2002م).

تعد جامعة الملك خالد من أهم المؤسسات لما تقدمه من إسهامات في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ يعد التعليم الجامعي أساسا تستند عليه المجتمعات في دفع العجلة الاقتصادية والتنموية وفي ظل التطور العلمي والتقني الذي يواكب جامعة الملك خالد في أدائها لواجباتها وازدياد حجم الإستثمارات المالية فيها وتعدد وتنوع أقسامها ما بين إدارية وأكاديمية وخدمية ومع الأعداد المتزايدة سنويا للموارد

البشرية الملتحقة في هذه الجامعة كل ذلك أدى إلى صعوبة إدارة جميع العمليات التي تنجز على نحو يومي الأمر الذي دفع الإدارة العليا لهذه الجامعة إلى تفويض سلطة بعض القرارات للمستويات الإدارية المختلفة للعمل على تسيير الأعمال وإنجاز المهام بشكل أكثر سرعة وفاعلية الأمر الذي دفع بجامعة الملك خالد إتباع نظام اللامركزية في صنع القرار ومن هنا جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى توفر تطبيق مقومات محاسبة المسؤولية في جامعة الملك خالد لما لهذا النظام أهمية في تحسين مستوى أداء جامعة الملك خالد وتحقيق أهداف الإدارة العليا بالجامعة.

مشكلة البحث:

نظرا لأهمية جامعة الملك خالد في مد سوق العمل بالكفاءات اللازمة، فقد أصبح من الضروري إيجاد نظام محاسبي لرقابة عمل جامعة الملك خالد وذلك بغرض الوصول إلى النتائج المنشودة، وتعد محاسبة المسؤولية أداة رقابية مهمة تهدف إلى التحقق من أن كل نشاط في الجامعة يسير وفقا لما هو مخطط له وتكمن مشكلة الدراسة في مدى توفر تطبيق جامعة الملك خالد لمقومات نظام محاسبة المسؤولية وتتمحور مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

ما مدى توافر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في جامعة الملك خالد؟

هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين توافر المقومات ومستوى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في جامعة الملك خالد وذلك من خلال:

1. التعرف على مدى توفر المقومات لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية في جامعة الملك خالد.

2. التعرف على مستوى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في جامعة الملك خالد

أهمية البحث:

تتبع أهمية الدراسة من الدور التنموي الذي تسهم به جامعة الملك خالد في عملية تطوير وتنمية الموارد البشرية وهذا الأمر يتوقف على حسن أداء الأقسام الإدارية والأكاديمية كما أن إزدياد حجم الإستثمارات في جامعة الملك خالد يحتاج من الإدارة العليا المحافظة عليها وحسن إستغلالها ولكي تتمكن الإدارة العليا من الرقابة لابد من تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كمفهوم يساهم في الرقابة على كل مركز مسؤولية على حدة.

فرضية البحث:

تحاول الباحثة من خلال هذا البحث إختبار الفرضية التالية:
يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة (0.05) بين توافر المقومات الرئيسية وبين تطبيق نظام محاسبة المسؤولية.
حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة على عام 2019م
الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على كليات المجتمع والأقسام الإدارية بجامعة الملك خالد.

الحدود البشرية: أعضاء هيئة التدريس وموظفي بجامعة الملك خالد.

أدوات وأساليب جمع البيانات:

يعتمد البحث في حصوله على المعلومات والبيانات من المصادر الأولية بإستخدام أداة الإستبيان والملاحظة، إضافة للمصادر الثانوية والمتمثلة في الكتب والمراجع والدوريات والبيانات واللوائح والقوانين المنشورة والمعمول بها في الجامعة.

مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع البحث في مؤسسات التعليم العالي حيث أخذت جامعة الملك خالد كعينة داخل مجتمع الدراسة حيث تم إختيار الإداريين ورؤساء الأقسام والموظفين والأكاديميين في الجامعة الخاص ذوي الصلة بالموضوع بإعتبارهم عينة داخل مجتمع الدراسة وذلك للإدلاء بوجهة نظرهم حول هذا الموضوع

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في الآتي:

1. الحدود المكانية: جامعة الملك خالد
2. الحدود الزمانية الفترة من عام 2019م

أولاً: الدراسات السابقة:

(دراسة الرزي، 2007م) دراسة بعنوان "مقومات تطبيق محاسبة

المسؤولية في الشركات الصناعية في قطاع غزة "دراسة تطبيقية"

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في الشركات الصناعية في قطاع غزة والتعرف على الصعوبات التي تعترض تطبيقها وبيان الفوائد التي تعود على الشركات نتيجة تطبيقها لمحاسبة المسؤولية حيث تناولت الدراسة الشركات الصناعية في قطاع غزة، وقد أخذت عينة عددها 75 شركة ولتحقيق أهداف الدراسة قامت

الباحثة بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي وصياغة مجموعة من الفرضيات لإختبارها وتحليلها وفق البرامج الإحصائية المتخصصة وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات ومن أهمها:

أن يتم تحسين الهيكل التنظيمي المتبع في الشركات بما ينسجم مع أهداف الشركة وأن تستخدم الشركة دليل واضح مكتوب لإثبات ذلك.

العمل بشكل أقوى على إيضاح العلاقات بين مراكز المسؤولية والتنسيق بشكل مستمر فيما بينها.

ضرورة وجود معايير وأسس علمية في تحديد التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية بما يخدم طبيعة عمل وأهداف الشركة.

أن يتم توحيد تقارير الأداء مما يسهل على الإدارة العليا إتخاذ قرار بشأنها في الوقت المناسب.

العمل على تحسين نظام الحوافز المتبع في الشركات ويهتم بالجوانب الإنسانية على أن يتم ربط الأداء المحقق بنظام الحوافز.

دراسة جودة وآخرون (2009م) بعنوان " مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في الفنادق الأردنية - دراسة ميدانية ". هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية وتعرف مدى تطبيقها في الفنادق الأردنية حيث تم إستخدام المنهج القياسي التحليلي وإستخدام إستبانة تم توزيعها على عينة الدراسة التي إشتملت الفنادق الأردنية من فئة الخمس نجوم والاربع نجوم في مدينة عمان البالغ عددها (27) فندقا مسجلة في وزارة السياحة والآثار الأردنية لعام 2007م وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج كان أهمها أن الفنادق الأردنية تقوم بتحديد واضح لمراكز المسؤولية وأنه يتم إعداد موازنات تخطيطية تربط الأداء الفعلي بالأداء المخطط وأنها تقوم بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء

المخطط لغرض تقييم الأداء ووجود نظامتقارير رقابية متكاملة لمتابعة الأداء وتقييمه في مراكز المسؤولية.

دراسة sawaba (2015م): - **driven responsibility accounting: dynamic tensions generated by competing values embedded in the management control system**

محاسبة المسؤولية مدفوعة بالقيمة: التوترات الديناميكية الناتجة عن القيم المتنافسة المدمجة في نظام الرقابة الإدارية هدفت الدراسة إلى استكشاف طريقة انشاء التوترات الديناميكية من قبل نظام الرقابة الإدارية عند أقل مستوى من الإدارة في سياق إداري أكثر مرونة أجريت الدراسة على شركة تصنيع يابانية وركزت على مكتب التخطيط فيها. وهو نموذج يستخدم لدراسة العلاقات بين **Simons (LOC)** اعتمدت الدراسة على نموذج ،الأنواع المختلفة من أنظمة الرقابة الإدارية وسوابقها وتأثيرها في السلوك التنظيمي والأداء واعتمدت الدراسة على أسلوب دراسة الحالة للتحقيق في الطريقة التي تؤثر فيها القيم الأساسية والتي بدورها تشكل التحديات التي تواجه، على تصميم واستخدام نظام محاسبة المسؤولية وكيفية إنجاز المديرين لمسؤولياتهم من خلال تقديم النتائج المالية على أن، المديرين التنفيذيين وعلى عكس الأدبيات السابقة أنه يتطلب ،يكونوا أوفياء لقيم المنظمة الأساسية في الوقت نفسه الاتساق الداخلي للقيم الأساسية من أجل خلق التوترات الديناميكية حيث يتم انشاء التوترات الديناميكية من قبل العناصر المتنافسة للقيم الأساسية والتي تتضمن مختلف جوانب نظام محاسبة المسؤولية. ساهمت هذه الدراسة في الأدبيات الموجودة في التوترات الديناميكية، من خلال اظهار كيف تؤثر العناصر المتنافسة للقيم الأساسية على تصميم واستخدام نظام محاسبة المسؤولية عن ط

ريق توضيح فهم أكثر دقة عن التوترات الديناميكية من خلال اظهار القنوات النسبية ومتعددة الاتجاهات التي تبذل من قبل نظام الرقابة الإدارية إيماننا مني بأهمية تكامل البحوث العلمية فإن الدراسة الحالية تعد إمتدادا لجهود الباحثين في هذا المجال الذي لازال بحاجة إلى المزيد من البحوث وخاصة أن أغلب البحوث أجريت في بيئات مختلفة عن بيئة الأعمال وتتميز الدراسة الحالية أنها تناولت موضوع قياس الموارد البشرية في جامعة سعودية من خلال وجهات نظر المهنيين.

ثانيا: الإطار النظري للبحث:

مفهوم نظام محاسبة المسؤولية:

يعرف نظام محاسبة المسؤولية بأنه نظام إداري محاسبي يصمم وفق الهيكل التنظيمي للمنظمة، حيث يتم تسجيل وتبويب ومراقبة التكاليف والإيرادات حسب الوحدات الإدارية الفرعية (مراكز المسؤولية) وربطها بالمديرين المسؤولين عن هذه الوحدات بحيث يمكن مسألتهم عن الإنحرافات التي تحدث بين ماهو مستهدف والنتائج الفعلية. وعرف نظام محاسبة المسؤولية بأنه "ذلك النظام الذي يقيس ويقارن بين المخطط له (الموازنات التخطيطية) والمنفذ فعليا (النتائج الفعلية) لكل مركز مسؤولية على حدة (Horngren, et. al., 2005) كما عرف نظام محاسبة المسؤولية بأنه نظام محاسبي يبتغي الرقابة على الأداء وتقييمه في ضوء قيام الأفراد أو المسؤولين بتنفيذ واجباتهم بتنفيذ واجباتهم بحدود الصلاحيات المفوضة لهم وفق مبدأ الكلفة المناسبة في الوقت الملائم وذلك بربط التقارير المحاسبية بفعالية العاملين (آل آدم والرزق، 2010م).

أهداف نظام محاسبة المسؤولية:

يتمثل الهدف الرئيسي لمحاسبة المسؤولية في تمكين المستويات الإدارية المختلفة في الشركة والمسؤولين عن وحدات الإشراف من الرقابة على عناصر الإيرادات والتكاليف، كما يمكن من قياس داخل وحدات الهيكل التنظيمي، ويسمح للمسؤولين بإتخاذ الإجراءات داخل الشركة، كما توجد أهداف أخرى تتمثل في النقاط الآتية (الفضل وشعبان، 2003م)

يهدف نظام محاسبة المسؤولية إلى إيجاد علاقة مباشرة بين التكاليف والإيرادات والأشخاص المسؤولين عنها على أساس إمكانية التحكم والقابلية للرقابة لتتبع المسؤولية عن هذه التكاليف والإيرادات.

يهدف نظام محاسبة المسؤولية إلى تبويب وتجميع وتحليل عناصر التكاليف والإيرادات بالنسبة لوحدات المسؤولية حيث يمكن تحديد المشكلات الإدارية والانحرافات بالنسبة لكل فرد أو مستوى إداري مسؤول تمهيدا لإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

يعد نظام محاسبة المسؤولية أسلوبا رقابيا يساعد في تنفيذ العمليات والرقابة على هذه العمليات بصورة أكثر فاعلية.

مقومات محاسبة المسؤولية: (الحارس 2004)

تتمثل مقومات نظام محاسبة المسؤولية بما يأتي:

الهيكل التنظيمي المعد وفقا لأسس علمية.

نظام معياري يرتكز على التكاليف المعياري والموازنات التخطيطية.

وجود نظام معلومات محاسبي متطور وشامل.

وجود نظام للتقارير الدورية الفعالة.

وجود نظام حوافز فعال.

أنواع مراكز المسؤولية:

يمكن للمنظمة أن تقيس أداء الأقسام والوحدات الفرعية باستخدام نوع معين من مراكز المسؤولية، ولعل من أكثر أنواع مراكز المسؤولية استخداماً في الحياة العملية مراكز التكلفة، مراكز الربحية، مراكز الاستثمار ومراكز الإيراد

وتختلف هذه الأنواع الأربعة فيما بينها من حيث مدى السلطة ونطاق الرقابة المخولة للمدير المسؤول وفيما يأتي الأربعة مراكز: مركز التكلفة:

وهو الوحدة الفرعية من الشركة التي يكون فيها مشرف الوحدة مسؤولاً عن حدوث النفقة المتعلقة بها. (صبري، 2002م) مركز الإيراد:

وهو جزء من المنظمة يكون مديره مسؤولاً عن تحقيق إيرادات مستهدفة فقط (آل آدم والرزق، 2006م)

حيث يعرف بأنه ذلك الجزء من التنظيم الذي يكون مديره مسؤولاً عن تحقيق إيرادات الشركة. مركز الربحية:

هو ذلك الجزء الذي يكون المدير مسؤولاً عن عناصر إيرادات والتكاليف التي تحدث في مركزه وتخضع لرقابته وبناءاً عليه يقيم أداء (Drury, 1992)

مركز الاستثمار:

هو أي مركز مسؤولية داخل المنظمة يكون المدير مسؤولاً عن التكاليف والإيرادات بالإضافة إلى الإستثمارات التي إستخدمها في تحقيق العائد. (Garrison, 2006)

ثالثاً: الدراسة الميدانية:

نشأة وتطور جامعة الملك خالد

تم إنشاء جامعة الملك خالد وتشييدها بالأمر السامي رقم 78/7م في 11/3/1419هـ المتضمن استكمال الإجراءات النظامية اللازمة لذلك. وبناءً عليه صدرت الميزانية الأولى للجامعة في 14/9/1419هـ ضمن الميزانية العامة للدولة لتتضم جامعة الملك خالد إلى منظومة الجامعات السعودية.

وتقع الجامعة في منطقة عسير في الجزء الجنوبي الغربي من المملكة العربية السعودية. وتبلغ مساحة منطقة عسير حوالي 80.000 كيلومتر مربع، يعيش عليها أكثر من 1.600.000 نسمة؛ ينتشرون في ثمانٍ وسبعين محافظةً ومركزاً. (موقع الجامعة kku.edu.sa)

أهداف جامعة الملك خالد

تحقيق طموحات المملكة العربية السعودية في تنمية المعرفة البناءة التي تسهم في دعم الأهداف الدينية والوطنية.

الوصول إلى مستوى علمي، وبحثي، وخدمي متميز للجامعة.

تحقيق معايير الجودة الشاملة، والحصول على الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي وفق المعايير المعتمدة محلياً وعالمياً.

تهيئة بيئة أكاديمية مناسبة لاستقطاب أعضاء هيئة التدريس المتميزين، وتطوير قدراتهم المعرفية والمهنية وبناء التواصل الأكاديمي بين الجامعة، والمراكز البحثية الإقليمية والعالمية.

إجراءات وتحليل بيانات البحث:

أولاً: مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع البحث في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية حيث ركز الباحث بأخذ عينة من هذا المجتمع متمثلة في

جامعة الملك خالد (كليات المجتمع) بإعتبارها واحدة من الجامعات الداخلة في هذا المجتمع.

ثانياً: عينة الدراسة:

تمثلت عينة البحث في جامعة الملك خالد وهي من الجامعات اللامركزية ونظراً لكبر عينة مفردات مجتمع جامعة الملك خالد فقد تم حصر فئات مجتمع البحث الذي سيخضع للدراسة حيث تمثلوا في الإداريين، رؤساء الأقسام و الموظفين والأكاديميين العاملين بجامعة الملك خالد (كليات المجتمع) والبالغ عددهم 151 مفردة.

أدوات جمع البيانات:

إعتمدت الباحثة على الإستبانة كأداة رئيسة لجمع المعلومات من عينة البحث.

إحتوت الإستبانة على قسمين رئيسين:

القسم الاول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة البحث.

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (35) عبارة طلب من أفراد عينة البحث أن إستجابتهم عن ماتصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي، ومن تم توزيع هذه العبارات على فرضيتي البحث.

ثالثاً: صدق وثبات أداة الدراسة:

قام الباحث بالتحقق من صدق الإستبانة من خلال الآتي:

صدق المحكمين (الصدق الظاهري)

عرض الباحث الإستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المختصين بمجالات المحاسبة، الإدارة والإحصاء وجرى أخذ الآراء كافة التي اتفق عليها المحكمون.

إجراءات ثبات فقرات الإستبانة :

استخدمت الباحثة أسلوب كرونباخ ألفا (Cronbach - Alpha) لإختبار مدى وجود ارتباط بين القياسات المعبرة عن آراء عينة الدراسة حيث كانت قيمة معامل الثبات 0.93 وهي نسبة أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات وهو 0.70 مما يعني توفر درجة كبيرة من الثبات وإمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

رابعاً: الاساليب الإحصائية المستخدمة:

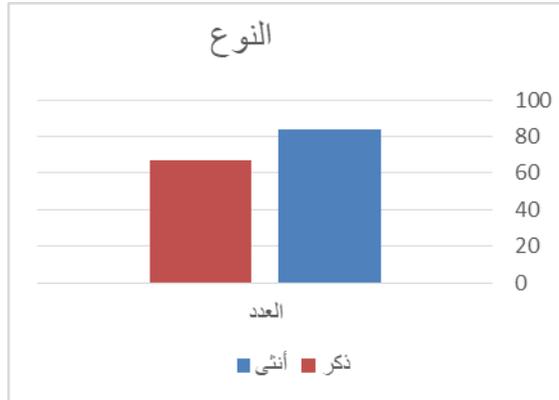
للحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان تم استخدام البرنامج الإحصائي spss

تحليل البيانات وإختبار فرضيات البحث:

1/النوع

جدول رقم (1). التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير النوع:-

النوع	العدد	النسبة المئوية	الترتيب
أنثى	84	55.6%	1
ذكر	67	44.4%	2
الجملة	151	100%	

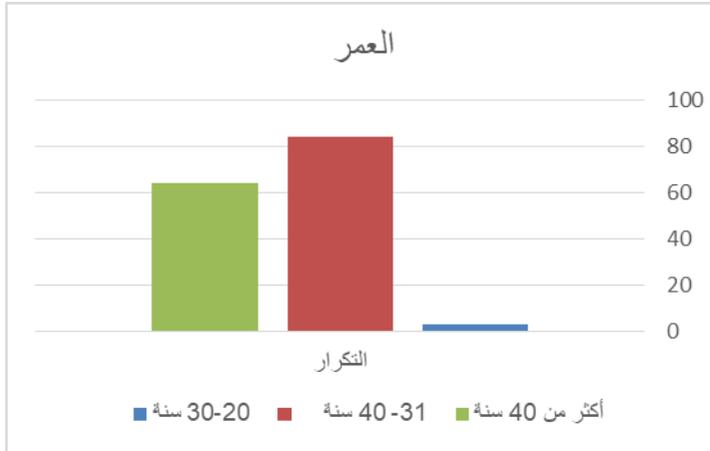


المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية برنامج إكسل 2019م

حيث نلاحظ أن (84) فرداً وبنسبة (55.6%) من المبحوثين إناث والذكور (67%) فرداً

جدول رقم (2). التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر :-

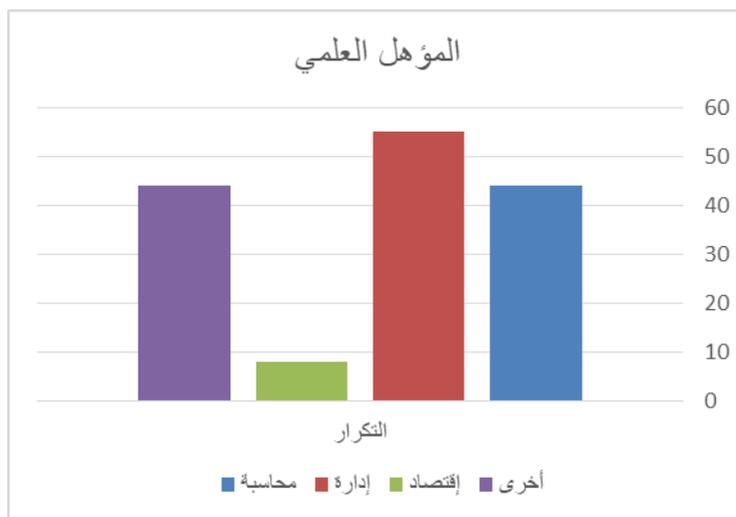
الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	العمر
3	2,00%	3	30-20 سنة
1	55.6%	84	31-40 سنة
2	42.4%	64	أكثر من 40 سنة
	100%	151	الجملة



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية برنامج إكسل 2019م
حيث نلاحظ أن (84) فرداً وبنسبة (55.6%) من المبحوثين من الفئة العمرية (31 إلى 40 سنة)، وأن (64) فرداً وبنسبة (42.4%) من المبحوثين من الفئة العمرية (أكثر من 40 سنة)، وأن (3) أفراد وبنسبة (2,00%) من المبحوثين من الفئة العمرية (20 إلى 30 سنة) ونلاحظ أن معظم المبحوثين من الفئة الشبابية

جدول رقم (3). التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص:

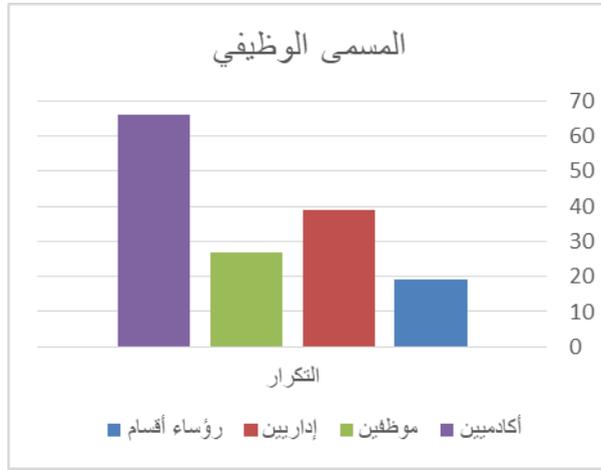
الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
2	29.1%	44	محاسبة
1	36.4%	55	إدارة
3	5.3%	8	إقتصاد
2	29.1%	44	أخرى
	100%	151	الجملة



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية برنامج إكسل 2019م
 حيث نلاحظ أن (44) فرداً وبنسبة (29.1%) من المبحوثين من المحاسبين، وأن (55) فرداً وبنسبة (36,4%) من المبحوثين من إدارة، وأن (44) فرداً وبنسبة (29.1%) من المبحوثين من إخري وأن (8) أفراد وبنسبة (5.3%) من المبحوثين من إقتصاد، مما يدل على أن معظم المبحوثين من ذوي التخصصات والمؤهلات العالية.

جدول رقم (4). التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي: -

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	المسمى الوظيفي
4	12.6%	19	رؤساء أقسام
2	25.8%	39	إداريين
3	17.9%	27	موظفين
1	43.7%	66	أكاديميين
	100%	151	الجملة

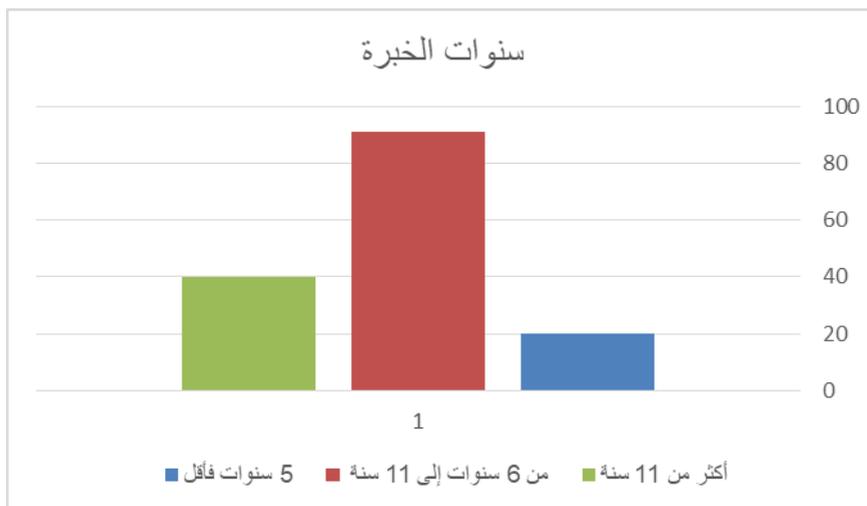


المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية برنامج إكسل 2019م

حيث نلاحظ أن (39) فرداً وبنسبة (25.8%) من المبحوثين من الإداريين وأن (27) فرداً وبنسبة (17.9%) من المبحوثين من الموظفين وأن (19) فرداً وبنسبة (12.6%) من المبحوثين من رؤساء الأقسام، و(66) فرداً وبنسبة (43.7%) من المبحوثين من الأكاديميين وهذا يدل على المستوى العلمي لهذه العينة

جدول رقم (5). التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة:--

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
5 سنوات فأقل	20	13,2%	3
من 6 سنوات إلى 11 سنة	91	60,3%	1
أكثر من 11 سنة	40	26,5%	2
الجملة	151	100%	



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية برنامج إكسل 2019م

حيث نلاحظ أن (91) فرداً وبنسبة (60.3%) من المبحوثين (من 6 سنوات إلى 11 سنة)، وأن (40) فرداً وبنسبة (26.5%) من المبحوثين (أكثر من 11 سنة)، وأن (20) فرداً وبنسبة (13,2%) من المبحوثين (أقل من 5 سنوات) مما يدل على أن معظم المبحوثين ذوي خبرات عالية.

إختبار الفرضية:

إستخدمت الباحثة في هذا الجانب على إختبار فرضية الدراسة، حيث تركزت مهمة هذه الفقرة لإختبار مدى قبول أو رفض الفرضية، حيث أن نتائج ومؤشرات إختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق من وجود علاقة

ذات دلالة إحصائية نظام محاسبة المسؤولية وبين توافر هيكل تنظيمي معد وفقا لأسس علمية، موضحة بالجدول التالي كما يلي:

الجدول رقم (6) اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لفرضية البحث (يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة (0.05) بين توافر المقومات الرئيسية وبين تطبيق نظام محاسبة المسؤولية).

العبارة (محور الهيكل التنظيمي في الجامعة)	قيمة(كاي تربيع)	درجة الحر ية	مستوى المعنوية	المتوسط الحسابي	دلالة الفروق
1/يوجد هيكل تنظيمي واضح ومعتمد في الجامعة	188,172	4	0,000	4,17	توجد فروق
2/يوجد تحديد واضح لمراكز المسؤولية في الجامعة	137.709	4	0,000	4,12	توجد فروق
3/الوصف الوظيفي واضح للعاملين بالجامعة	178.437	4	0,000	4,00	توجد فروق
4/يوجد مدير مختص لكل مركز مسؤولية	156.318	4	0,000	4,00	توجد فروق
5/هنالك وضوح في علاقة مراكز المسؤولية مع بعضها في الجامعة	75,358	3	0,000	3,90	توجد فروق
6/يتم شغل الوظائف بالأشخاص المؤهلين	180.093	4	0,000	3,80	توجد فروق
7/يتحمل المدير كافة مسؤولياته ومسؤوليات الموظفين الخاضعين لسلطته	118.834	4	0,000	3,90	توجد فروق
8/ يتم مسائلة الموظفين بما يتناسب مع المسؤوليات الموكلة إليهم	134.728	4	0,000	3,80	توجد فروق
9/هنالك تحديد واضح للسلطة والمسؤولية لكل موظف من موظفي الجامعة	123.675	3	0,000	4,00	توجد فروق
10/تتصف العمليات والأنشطة داخل المركز الواحد بأنها متجانسة	107.517	3	0,000	4,00	توجد فروق

يوضح الجدول رقم (6) أن جميع قيم كاي تربيع أقل من مستوى الدلالة (0,05) وبناءً على ذلك فإن المتوسطات الحسابية دالة إحصائياً وإن إستجابات أفراد العينة لم تصل لدرجة الحياد المغروفة وأيضاً من خلال التحليل تم ملاحظة أنه هنالك فروق إحصائية للفرضية وبذلك تقبل الفرضية وأن العينة توافق علي محتوى المحور .

وحظيت الفقرة رقم (1) على التكرار الأول ونصها (يوجد هيكل تنظيمي واضح ومعتمد في الجامعة) وكانت الفقرة ذات التكرار الأخير رقم (6) ونصها (يتم شغل الوظائف بالأشخاص المؤهلين) ويرى الباحث أن الجامعة يجب أن تهتم بشغل الوظائف بالأشخاص المؤهلين وتضعها في إعتبارها.

يوضح الجدول رقم (7) أن جميع قيم كاي تربيع أقل من مستوى الدلالة (0,05) وبناءً على ذلك فإن المتوسطات الحسابية دالة إحصائياً وإن إستجابات أفراد العينة لم تصل لدرجة الحياد المغروفة وأيضاً من خلال التحليل تم ملاحظة أنه هنالك فروق إحصائية للفرضية وبذلك تقبل الفرضية وأن العينة توافق علي محتوى المحور .

وحظيت الفقرة رقم (7) على التكرار الأول ونصها (يتم وضع وسائل مناسبة لمعالجة الإنحرافات في الأداء لكل مركز) وكانت الفقرة ذات التكرار الأخير رقم (2) ونصها (تستخدم التكاليف المعيارية في تقدير تكاليف إنجاز النشاط) ويرى الباحث أن الجامعة يجب أن تستخدم التكاليف المعيارية في تقدير تكاليف الإنجاز وتضعها في إعتبارها.

الجدول رقم (7) إختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لفرضية البحث (لمحور التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية)

العبارة: (التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية)	قيمة(كاي تربيع)	درجة الحر ية	مستوى المعنو ية	المتوسط الحسابي	دلالة الفروق
1/ يتم وضع تقديرات للأداء المعياري اللازم لإنجاز النشاط في مراكز المسؤولية	154.133	4	0,000	3,80	توجد فروق
2/تستخدم التكاليف المعيارية في تقدير تكاليف إنجاز النشاط	113,934	4	0,000	3,60	توجد فروق
3/يتم تقدير التكاليف المعيارية على نحو علمي	73,801	4	0,000	3,61	توجد فروق
4/تتسم معايير التكاليف المستخدمة بأنها واضحة ومفهومة للموظفين في مراكز المسؤولية	151,748	4	0,000	3,70	توجد فروق
5/يتم استخدام الموازنات التخطيطية لتحديد أهداف الجامعة	64,497	3	0,000	3,91	توجد فروق
6/يتم تحديد الجهات المسؤولة عن الانحرافات في الأداء لكل مركز مسؤولية	99,199	3	0,000	3,80	توجد فروق
7/يتم وضع وسائل مناسبة لمعالجة الانحرافات في الأداء لكل مركز	83,468	3	0,000	3,90	توجد فروق
8/تحتوي تقارير الأداء الخاصة بمراكز المسؤولية على مقارنة بين التكاليف الفعلية والتكاليف المستهدفة	140,093	4	0,000	3,90	توجد فروق
9/يساهم كل فرد مسؤول في إعداد الموازنات التخطيطية كل حسب إختصاصه	142,411	4	0,000	3,80	توجد فروق
10/يراعي عند إعداد الموازنات التخطيطية إمكانية تحقيقها من قبل العاملين	184,682	3	0,000	3,90	توجد فروق
11/يمكن فصل الموازنة التخطيطية لكل مركز مسؤولية عن الموازنة الإجمالية للجامعة.	43,305	3	0,000	3,80	توجد فروق

الجدول (8): إختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لفرضية البحث (المحور نظام المعلومات المحاسبي)

العبارة: (نظام المعلومات المحاسبي)	المعلومات	قيمة(كاي تربيع)	درجة الحر رية	مستوى المعنو ية	المتوسط الحسابي	دلالة الفروق
1/ هناك ربط بين نظام المعلومات المحاسبي ومراكز المسؤولية بالجامعة في الجامعة	188,172	4	0,000	4,11	توجد فروق	
2/ يتم حصر وتسجيل جميع التكاليف على نحو دقيق	137,709	4	0,000	4,04	توجد فروق	
3/ يتم الربط بين مراكز المسؤولية وعناصر التكاليف	178,437	4	0,000	4,01	توجد فروق	
4/ تتناسب نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في الجامعة مع طبيعة النشاط الحالي	156,318	4	0,000	4,02	توجد فروق	

يوضح الجدول رقم (8) أن جميع قيم كاي تربيع أقل من مستوى الدلالة (0,05) وبناءً على ذلك فإن المتوسطات الحسابية دالة إحصائياً وإن إستجابات أفراد العينة لم تصل لدرجة الحياد المعروفة وأيضا من خلال التحليل تم ملاحظة أنه هنالك فروق إحصائية للفرضية وبذلك تقبل الفرضية وأن العينة توافق علي محتوى المحور . وحظيت الفقرة رقم (1) على التكرار الأول ونصها (هناك ربط بين نظام المعلومات المحاسبي ومراكز المسؤولية بالجامعة في الجامعة) وكانت الفقرة ذات التكرار الأخير رقم (3) ونصها (يتم الربط بين مراكز المسؤولية وعناصر التكاليف) ويرى الباحث أن الجامعة يجب أن تربط بين مراكز المسؤولية وعناصر التكاليف.

يوضح الجدول رقم (9) أن جميع قيم كاي تربيع أقل من مستوى الدلالة (0,05) وبناءً على ذلك فإن المتوسطات الحسابية دالة إحصائياً وإن إستجابات أفراد العينة لم تصل لدرجة الحياد المعروفة

وأيضاً من خلال التحليل تم ملاحظة أنه هنالك فروق إحصائية للفرضية وبذلك تقبل الفرضية وأن العينة توافق علي محتوى المحور .
الجدول (9): إختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لفرضية البحث (محور نظام التقارير الدورية)

العبرة: (نظام التقارير الدورية)	قيمة(كاي تربيع)	درجة الحرية	مستوى المعنوية	المتوسط الحسابي	دلالة الفروق
1/تعد تقارير الأداء الدورية مقياس لأداء مراكز المسؤولية	75,358	3	0,000	3,91	توجد فروق
2/تحصل مراكز المسؤولية على تقارير الأداء بصورة منتظمة	180,093	4	0,000	3,79	توجد فروق
3/يتم إعداد تقارير الأداء بسرعة ودقة	118,834	4	0,000	3,90	توجد فروق
4/تساعد التقارير الدورية في تحديد أسباب حدوث الإنحرافات في الأداء لكل مركز مسؤولية	134,728	4	0,000	3,78	توجد فروق
5/تقيس التقارير الدورية أداء كل مركز على حدة	123,675	3		3,95	توجد فروق

وحظيت الفقرة رقم (5) على التكرار الأول ونصها (تقيس التقارير الدورية أداء كل مركز على حدة) وكانت الفقرة ذات التكرار الأخير رقم (4) ونصها (تساعد التقارير الدورية في تحديد أسباب حدوث الإنحرافات في الأداء لكل مركز مسؤولية) ويرى الباحث أن الجامعة يجب أن تعتمد على التقارير الدورية لتحديد أسباب حدوث الإنحرافات بين مراكز المسؤولية.

يوضح الجدول رقم (10) أن جميع قيم كاي تربيع أقل من مستوى الدلالة (0,05) وبناءً علي ذلك فإن المتوسطات الحسابية دالة

إحصائياً وإن إستجابات أفراد العينة لم تصل لدرجة الحياد المعروفة وأيضاً من خلال التحليل تم ملاحظة أنه هنالك فروق إحصائية للفرضية وبذلك تقبل الفرضية وأن العينة توافق علي محتوى المحور .
الجدول العاشر: إختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لفرضية البحث (لمحور نظام الحوافز)

العبارة:(نظام الحوافز)	قيمة(كاي تربيع)	درجة الحرية	مستوى المعنوية	المتوسط الحسابي	دلالة الفروق
1/تمنح الإدارة العليا حوافز مادية للموظفين عند تحقيق الأهداف المرجوة	107,517	3	0,000	4,01	توجد فروق
2/تمنح الحوافز على أسس موضوعية وعادلة	223,503	5	0,000	3,93	توجد فروق
3/هنالك ربط بين كفاءة الموظف والحوافز الممنوحة	171,530	5	0,000	3,70	توجد فروق
4/تساهم الحوافز في زيادة فاعلية الأفراد في أثناء أداء وظائفهم	126,868	5	0,000	3,75	توجد فروق
5/تتناسب الحوافز الممنوحة مع طبيعة مسؤوليات التكليف	151,748	4	0,000	3,69	توجد فروق

وحظيت الفقرة رقم (1) على التكرار الأول ونصها (تمنح الإدارة العليا حوافز مادية للموظفين عند تحقيق الأهداف المرجوة) وكانت الفقرة ذات التكرار الأخير رقم (5) ونصها (تتناسب الحوافز الممنوحة مع طبيعة مسؤوليات التكليف) ويرى الباحث أن الجامعة يجب أن تعمل على أن تتناسب الحوافز الممنوحة مع طبيعة مسؤوليات التكليف.

النتائج والتوصيات:

من خلال عرض وتحليل البيانات تم التوصل إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج:

1. أوضحت النتائج أن الجامعة بها هيكل تنظيمي واضح ومعتمد في الجامعة.
2. أبانت النتائج أن جامعة الملك خالد بها تحديد واضح لمراكز المسؤولية.
3. أكدت النتائج أن هنالك وضوح في علاقة مراكز المسؤولية مع بعضها في الجامعة
4. أكدت النتائج أن هنالك تحديد واضح للسلطة والمسؤولية لكل موظف من موظفي الجامعة.
5. أظهرت النتائج بقيام الجامعة بمسائلة الموظفين بما يتناسب مع المسؤوليات الموكلة إليهم.
6. أبانت النتائج بأنه يتم إستخدام الموازنات التخطيطية لتحديد أهداف الجامعة.
7. أكدت النتائج أنه يتم وضع وسائل مناسبة لمعالجة الإنحرافات في الأداء لكل مركز.
8. وضحت النتائج بأن الجامعة تضع تقديرات للأداء المعياري اللازم لإنجاز النشاط في مراكز المسؤولية
9. أظهرت النتائج بأنه كل فرد مسؤول في إعداد الموازنات التخطيطية كل حسب إختصاصه.
10. أكدت النتائج توافر درجة التطبيق لمحاور نظام محاسبة المسؤولية في جامعة الملك خالد مما يشير إلى إهتمامها بتطبيق أنظمة الرقابة المحاسبية.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة الإهتمام بالجامعة بشغل الوظائف بالأشخاص المؤهلين.

2. الاهتمام بإستخدام التكاليف المعيارية في تقدير تكاليف إنجاز النشاط.

3. ضرورة قيام جامعة الملك خالد بتفعيل بعض من جوانب الأنظمة المعيارية لديها والخاصة بكل من التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية وخاصة في مجال تحديد طبيعة مساهمة الأفراد العاملين في إعداد الموازنات التخطيطية والعمل على زيادة إمكانية فصل الموازنات التخطيطية لكل مركز مسؤولية عن الموازنة الإجمالية للجامعة.

4. ضرورة إعادة النظر في الهيكل التنظيمي لمراكز المسؤولية في جامعة الملك خالد وخاصة في مجال العمليات والأنشطة داخل المركز الواحد وذلك بجعلها أكثر تجانسا وإنسجاما مع طبيعة عملها.

قائمة المراجع والمصادر:

المراجع:

1. آل آدم، يوحنا. وصالح الرزق (2006) المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة ط2 دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع عمان.

2. الحارس، أسامة المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2004.

3. الفضل، مؤيد وعبد الكريم شعبان (2003) المحاسبة الإدارية ودورها في ترشيد القرارات في المنشأة الادارية. ط1 دار زهران للنشر، عمان.

4. صبري، نضال رشيد (2002) المحاسبة الإدارية ط1 دار المعارف للنشر، القدس .

5. كحالة، جبرائيل وحنان رضوان (2002) المحاسبة الإدارية - مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء
6. ط2، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
7. Garrison, Ray H. (2006). Managerial Accounting. Irwin, Eleventh Edition.
8. Drury, C. (1992). Management and Cost Accounting Chapman and Hall, 3rd Edition
9. جودة، عبد الحكيم، الشيخ، عماد، السبوع، سليمان (2009) "مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في الفنادق الأردنية دراسة ميدانية" مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإسلامية للبحوث دراسات الإسلامية مجلد 9، العدد 2.
10. الرزي، ديابا جميل "مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في الشركات الصناعية في قطاع غزة" - دراسة تطبيقية " رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة الجامعة الإسلامية، 2007، جامعة الملك خالد (2019/3/10م)
11. <http://www.kku.edu.sa>

Governance at the Islamic banking sector in Jordan

Dr. Zaynab Hassan Nabulsi. Al-Balqa Applied University. Jordan

Abstract

The study aimed at explaining the concept of governance, its objectives, principles, elements, importance, characteristics and its foundations in the Islamic banking sector in Jordan. It also aimed to investigate the applicability of governance and its compatibility with the provisions of the Corporate Governance Guide of Islamic Banks. An inductive / deductive approach were used. The study resulted in a number of findings with the most prominent of which are that the foundations of governance in Islam (justice, clarity, accountability, responsibility) are consistent with modern governance, the governance of Islamic banks represents comprehensive protection for all stakeholders and that the governance evidence for Islamic banks operating in Jordan shows they are committed to corporate governance. The study recommends further adoption of banking governance by Islamic Banks, the adoption of the Sharia Supervisory Board of Islamic banks as a permanent supervisory authority and, in addition to holding specialized courses in governance for employees of Islamic banks and scholars.

Keywords. Governance, Islamic banks, governance guides for Islamic banks operating in Jordan.

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم الحوكمة وأهدافها ومبادئها وعناصرها وأهميتها ومميزاتها ومركزاتها في القطاع المصرفي الإسلامي، وبيان مدى انطباق الحوكمة على واقع المصارف الإسلامية وتوافقها مع نصوص دليل الحاكمية المؤسسية لدى المصارف الإسلامية. تم استخدام المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها أن أسس الحكم في الإسلام (العدل، والوضوح، والمحاسبة والمساءلة والمسؤولية) تتسجم وتتواءم مع الحوكمة بمفهومها الحديث، وأن الحوكمة في المصارف الإسلامية تمثل حماية شاملة لجميع الأطراف صاحبة المصلحة، وأن أدلة الحاكمية للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن تشكل مؤشرا إيجابيا على توجهها نحو الالتزام بالحوكمة. وأوصت الدراسة باعتماد الحوكمة المصرفية ضمن استراتيجية المصرف الإسلامي، ووجوب اعتماد هيئة الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية كجهة رقابية دائمة وتفعيل دورها بضرورة التزام المصارف الإسلامية بأهداف ومبادئ الحوكمة، بالإضافة إلى عقد دورات متخصصة في الحوكمة للعاملين في المصارف الإسلامية والدارسين لها ولا سيما ما يتعلق بأدلة الحاكمية المؤسسية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، المصارف الإسلامية، أدلة الحاكمية للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

المقدمة

تعد الحوكمة من أهم الأهداف التي تسعى المؤسسات المالية إلى تحقيقها، على المستويين المحلي والدولي؛ فهي بمثابة الأداة الأولى للحد من الفساد والاختلاسات في المؤسسات، ووجودها يحد من إساءة

استخدام السلطة لصالح جهة محددة؛ فتشارك وتقاسم المعلومات والإفصاح عنها، يتيح لأصحاب المصالح المشتركة امتلاك قنوات اتصال موحدة ومفتوحة فيما بينهم، بالشكل الذي يتيح الفرصة للكشف عن المخاطر وحماية المصالح العائدة لهم بالصورة المناسب والوقت الأمثل. فالشفافية، والصدق، والإفصاح، والوضوح، والأمانة، هو ما يعكس الجانب الأخلاقي في الالتزام بالحوكمة، التي تعد (أسلوب ممارسة السلطات الإدارية الرشيدة). ومن هنا يمكن للحوكمة في المؤسسات المالية أن تساهم بشكل واضح في النهضة الاقتصادية، وتقلل من الأزمات المالية التي تواجهها هذه المؤسسات؛ بما تقدمه من إظهار للمصداقية القانونية والاقتصادية لديها. الأمر الذي يعمل على تعزيز الثقة والطمأنينة لدى الأطراف أصحاب العلاقة في المؤسسات، ولذلك جاءت هذه الورقة العلمية "الحوكمة في المصارف الإسلامية" كاستجابة للتوجهات العالمية بتفعيل الحوكمة في المؤسسات، لا سيما المصارف الإسلامية مما يضيفي صفة الشرعية على معاملاتها ويعزز دورها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على الأسئلة التالية:

ما هو مفهوم الحوكمة وما هي أهداف ومبادئ الحوكمة، وأهميتها وعناصرها ومميزاتها ومرتكزاتها في القطاع المصرفي الإسلامي؟

ما مدى انطباق الحوكمة على واقع المصارف الإسلامية وتوافقها مع نصوص دليل الحاكمية المؤسسية لدى المصارف الإسلامية في

المملكة الأردنية الهاشمية ؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

بيان مفهوم الحوكمة وأهدافها ومبادئها وأهميتها وعناصرها ومميزاتها ومرتكزاتها في القطاع المصرفي.

بيان مدى انطباق الحوكمة على واقع المصارف الإسلامية وتوافقها مع نصوص دليل الحاكمية المؤسسية لدى المصارف الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الإجابات عن أسئلة الدراسة، باعتبار الحوكمة عاملاً أساسياً لتعزيز العمل بالمصارف الإسلامية بفاعلية وكفاءة، وفقاً لأسس عديدة من المعايير الأخلاقية والاقتصادية الناجحة.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، بهدف الاطلاع على المراجع والأبحاث ذات العلاقة لجمع الحقائق والبيانات مع محاولة تحليلها ومناقشتها للوصول إلى توصيات ومقترحات بشأن الحوكمة في المصارف الإسلامية.

الدراسات السابقة:

دراسة (الأسرج، 2019)، بعنوان " أهمية تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية"، بينت الدراسة أن تطبيق المصارف الإسلامية للحوكمة يؤدي إلى نتائج إيجابية متعددة من أهمها زيادة فرص التمويل واستقرار سوق المال وانخفاض تكاليف الاستثمار والحد من الفساد وخفض درجة المخاطر والتقليل من التعثر المصرفي .

دراسة (الناهض، عبد العزيز، والصوالحي، يونس، 2018)، بعنوان " مبادئ ونظريات الحوكمة من منظور الشريعة الإسلامية"، والتي

سعت الى دراسة مبادئ ونظريات الحوكمة من منظور الشريعة الإسلامية من خلال التركيز على مبادئ الحوكمة التسعة التي تم تحديدها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهل لها جذور في الشريعة الإسلامية. وتوصلت الدراسة الى ان معظم هذه المبادئ والنظريات متجذرة في الشريعة الإسلامية.

دراسة (لخضر، وصليحة، 2018)، بعنوان " واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية - دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية خلال عام 2016"، وتوصلت الدراسة إلى أن حوكمة البنوك الإسلامية تختلف لوجود عنصر إضافي لضمان التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية من خلال الدور الذي تقوم به هيئة الرقابة الشرعية وتوصلت الدراسة أيضا الى ان مجموعة البركة المصرفية حرصت على وضع إطار فعال و عام وشامل للحوكمة.

دراسة (فرحان، وقائد، 2014)، بعنوان " الحوكمة وتطبيقاتها في المصارف اليمنية: دراسة تطبيقية"، هدفت الدراسة للتعرف على مبادئ الحوكمة وقياس مدى تطبيقها في المصارف الإسلامية اليمنية. وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أبرزها ضرورة الاهتمام من قبل مجالس الإدارة في المصارف الإسلامية اليمنية بالاهتمام بتوفير متطلبات الإفصاح والشفافية للبيانات المالية المتعلقة بالعمليات المالية الإسلامية، وتوفير العدالة في رواتب وأجور الموظفين.

دراسة (زعتري، 2012) بعنوان "الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية العاملة في سورية"، هدفت الدراسة إلى بيان أهمية وجود حوكمة في المصارف الإسلامية، والأهمية الكبيرة لذلك على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. مع التركيز على دور الرقابة الشرعية في هذا

المجال في المصارف الإسلامية، كما تم عرض دليل الحوكمة لدى المصارف الإسلامية في سورية، وأوصت الدراسة بأهمية الإستفادة من دليل الحوكمة المعمول به في سورية وتعميمه على بقية الدول الراغبة في إدارة مصارفها الإسلامية إدارة رشيدة.

دراسة (HAMZA, HICHEM, 2012) بعنوان " SHARIA GOVERNANCE IN ISLAMIC BANKS: EFFECTIVENESS AND SUPERVION MODEL"

وكان هدف هذه الدراسة فحص العلاقة بين الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وشكل الرقابة الشرعية وفعالية الحوكمة الشرعية، وتوصلت الدراسة إلى أهمية الحوكمة الشرعية وتطبي قواعد ومبادئ الشريعة في الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية.

مفهوم الحوكمة

سيتم توضيح مصطلح الحوكمة مع الأخذ بعين الاعتبار التركيز على الإتجاه الذي يخدم موضوع هذه الدراسة وعلى النحو التالي:

الحوكمة في اللغة :

بين الفيروزآبادي أن: (المقصود بالحكم بالضم القضاء، والحكمة بالكسر العدل والعلم والحلم والنبوة والقرآن والإنجيل، وأحكمه أتقنه فاستحكم، ومنعه عن الفساد كحكمه حكما،) (الفيروزآبادي، القاموس المحيط، الجزء الرابع، ص 404).

الحوكمة اصطلاحا:

تعددت التعريفات في الاصطلاح لمصطلح الحوكمة، فقد توجهت نحو التعريف من وجهة نظر مقدميه وحسب اهتماماتهم، فمن وجهة نظر الهيئات والمؤسسات الدولية، عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

Organization for Economic Co-operation (OECD) and Development (مجموعة العلاقات ما بين إدارة المؤسسة، ومجلس إدارتها، ومساهميها، مع الجهات الأخرى (أصحاب المصلحة)، والآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل المتبعة لتحقيقها ومراقبة ذلك.) (مصرف سورية المركزي، (2009)، دليل الحوكمة لدى المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، ص 2). ومن وجهة النظر المحاسبية، يمكن القول أن المفهوم المحاسبي للحوكمة يشير (توفير متطلبات الحماية لأموال المستثمرين وضمان حصولهم على عوائد مناسبة وعدم استخدام أموالهم في الاستثمارات غير الآمنة والعمل على استبعاد امكانية استغلالها من قبل الإدارة لتحقيق منافعهم الخاصة، باستخدام مجموعة إجراءات وضوابط والتقييد بالمعايير المحاسبية (حمدان).

وباعتبار المحاسبة في الفكر الإسلامي (أحد فروع علم كتابة الأموال، المتعلق بالعد والإحصاء وإثبات العمليات وقياسها والإفصاح عنها، للمساعدة في المساءلة والمناقشة والجزاء واتخاذ القرارات.) (الأشعري، 2000)،¹ (شحاته) يتضح أن عملية المحاسبة تقوم بالاساس اعتمادا على التوثيق والتحليل والتدقيق والمراجعة، والرقابة للعمليات المصرفية؛ مما يعزز المساءلة ويحدد المسؤوليات، فالإجراءات المحاسبية السليمة، تشكل جسرا ثابتا لخطوات الحوكمة في العمل المصرفي. أما الحوكمة في الشركات فهي كما بين الشاورة، لا تخرج عن كونها الأداة القانونية والثقافية التي يقع عليها مسؤولية التحكم بالعلاقات التنظيمية بين الأطراف الأساسية والمؤثرة في الأداء للشركة،

بهدف تعظيم المنافع المتبادلة والعمل على الحد من حالات التضارب في المصالح، وبذلك فهي بمنزلة جهاز المناعة الذاتي لتحسين الشركات وحمايتها، من آفة الفساد والمحسوبية ومضاعفاتها. (الشواورة، 2009).

وفي القطاع المصرفي فإن الحوكمة تعنى بإدارة شؤون المصارف، بتحديد المبادئ التي يتم الاسترشاد بها من قبل مجلس الإدارة، وكذلك الإدارات المختلفة، للقيام بمهامهم، للعمل على تحقيق أهداف هذه المصارف، مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الأطراف أصحاب المصلحة.

وعليه يمكن تعريف الحوكمة المصرفية على انها نظام يتضمن عددا من الاساليب والاجراءات يتم من خلالها إدارة المصرف ومراقبة شؤونه من خلال قيام مجلس الادارة والمدراء التنفيذيون بمسؤولياتهم تجاه الاطراف ذات العلاقة، وتحديد أهداف المصرف الاستراتيجية، ومراقبة سير عملياته اليومية على أكمل وجه، اضافة الى التأكد من التزام المصرف بالقوانين والانظمة. (خنتوش، 2016)

ومن هنا يمكن القول بأن الحوكمة نظام اقتصادي واجتماعي، يعمل على حكم العلاقات بين مجموعة من الأطراف أصحاب المصالح في المؤسسة، لحفظ الحقوق والواجبات، وبما يضمن تحديد المسؤوليات للتحوط من الفساد والوقاية منه، محققا قدرا عاليا من الشفافية والعدالة، وبما يخدم المصلحة العامة.

أهداف ومبادئ الحوكمة:

أهداف الحوكمة :

يمكن تلخيص ما ورد في كتابات الباحثين عن أهداف الحوكمة، فيما يلي:

بين مطير أن أهداف الحوكمة تكمن في العمل على الالتزام بمبادئ ومعايير المحاسبة والرقابة المتفق عليها، وتحقيق الشفافية لمحاربة الفساد بكل أشكاله، بالإضافة إلى العمل على زيادة الثقة لدى المستثمرين الأجانب والمحليين، في المؤسسات التي تطبق الحوكمة، لجذب الاستثمارات والحد من هروب رؤوس الأموال، وتحقيقا لاستقرار ومصدقية القطاعات المالية على المستوى المحلي والدولي وتعزيز أنظمة الرقابة الذاتية. (مطير، 2012). كما بين الشاورة أن تحقيق العدالة والمساواة في حماية المساهمين وأصحاب المصالح، والعمل على ضبط العلاقات الإدارية بين الأطراف المختلفة، بهدف إحداث التوازن المطلوب بين المصالح وتعزيز الرقابة وال ضبط، وبما يساهم في الحد من استغلال السلطة والوساطة. (الشاورة، 2009)

ولتحقيق أهداف الحوكمة لا بد من أخذ العاملين الأساسيين التاليين بعين الاعتبار:

العوامل الداخلية المتمثلة بمجموعة المحددات والأسس في أساليب اتخاذ القرار وعدم تعارض الصلاحيات الممنوحة للجمعية العامة ومجلس الإدارة وهيئة المديرين.

العوامل الخارجية المتعلقة بالبيئة الاستثمارية داخل البلد والقوانين والتشريعات المنظمة للقطاع المالية وقدرته على القيام بوظائفه وكفاءة الجهاز الرقابي. (الطالب، غسان، 2017)

وبهذا يمكن التوصل إلى إن الحوكمة تهدف إلى تحقيق الشفافية، والإفصاح، والعدالة، والمساءلة، من خلال التقيد بالقوانين

والأنظمة، مما يؤدي إلى محاسبة العاملين في الإدارة، وتحد من التعارض في المصالح والنزاعات، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى الحد من الفساد بكافة صورته، ويعمل على تحسين صورة ومستوى المؤسسة وتطورها. الأمر الذي يجعل من الحوكمة مصدرا رئيسا للنمو الاقتصادي، من خلال تحفيزها للأداء، وتوليدها لمعدلات عوائد وربحية أعلى للمؤسسات، وبما ينعكس على ارتفاع إجمالي نمو الإنتاجية (مركز المديرين المصري، الهيئة العامة للرقابة المالية، حوكمة الشركات).

مبادئ الحوكمة :

ومن أهم مبادئ الحوكمة، والتي اعتبرت بمثابة مرجعيات للاستعانة والاسترشاد بها، ما وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، لبناء نظام جيد للحوكمة، أو لإصلاح نظام حوكمة موجود، وتشمل عدة مجالات أبرزها ضمان وجود إطار فاعل للحوكمة في الشركات، وحماية حقوق المساهمين، ومعاملتهم معاملة متكافئة بالإضافة إلى دور أصحاب المصلحة واحترام حقوقهم القانونية؛ من خلال تحقيق الإفصاح والشفافية. مع ضرورة العمل على توضيح مسؤوليات مجالس الإدارات ومزاياهم، ووجود جهة للمراجعة والمراقبة خارجية مستقلة وفعالة (مطير، 2012).

أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي

تتميز أعمال المصارف بطبيعتها الائتمانية، وما يترتب على ذلك من ضرورة توفر الأمان لصالح كل من المساهمين والمستثمرين معاً. ويبرز دور الحوكمة في ظل معرفة أنه يصعب على الجهات الخارجية مراقبة أو تقييم أعمال مجلس الإدارة أو المدراء في المصارف؛ لا سيما وأن القطاع المصرفي كل لا يتجزأ، يؤثر ويتأثر بالبيئتين الداخلية

والخارجية، مما يبرز أهمية الحوكمة في المصارف والإسلامية منها بشكل خاص. فازدياد حجم المخاطر في قطاع المصارف والمؤسسات المالية بشكل عام على مستوى العالم، يبرز أهمية الحوكمة في المصارف للمساعدة في التقليل من حدوث الانهيارات في الأجهزة المصرفية وفي الأسواق المالية المحلية والعالمية.

فعند وضع تصور واضح ومعلن عن الأهداف التي يسعى المصرف الى تحقيقها والوسائل المتبعة لتحقيقها، ويتم تحديد الهيكل التنظيمي للمصرف، بما يمكّن إدارة المصرف من السعي الجاد نحو تحقيق أهدافه مع مراعاة مصالح المساهمين والأطراف ذوي العلاقة؛ فان تطبيق قواعد الحوكمة سيؤثر إيجاباً على ثقة المستثمرين لما فيها من الحماية لحقوقهم، ولحقوق المساهمين، ومساهمتها في تحديد المخاطر التي قد تنجم من الاستثمارات، من خلال قيام إدارة المصرف بالإفصاح الكامل عن أدائه ووضعها المالي.

لذا يمكن أن نقول ان أهمية تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي، تظهر فيما تسعى كافة المنشآت إلى تحقيقه، ألا وهو تعزيز القدرة التنافسية والتطور والاستمرارية. الامر الذي دعى عدة جهات دولية منها منظمة مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية، وكذلك هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، ولجنة بازل الى اصدار قوانين ومعايير خاصة لتنظم نشاط المصارف، والإسلامية منها بشكل خاص، اذ ان المصارف الإسلامية، من باب أولى أن تلتزم بتطبيق متطلبات الحوكمة الصادرة عن الهيئات الإسلامية، كونها تعلن لعملائها عن انها ملتزمة بالمعايير والضوابط الشرعية، مما يدفع العديد من العملاء إلى الإقبال عليها والتعامل

معها، بسبب إعلانها عن هذا التوجه. وعليه فإن على الجهات الرقابية باستمرار متابعة التزام هذه المصارف بمتطلبات الحوكمة والعمل على محاسبتها في حال الإخلال اوعدم الإفصاح عن سبب هذا الإخلال.

مرتكزات الحوكمة

حدد الباحثون مرتكزات الحوكمة المصرفية بستة ركائز حسب التالي:

السلوك الاخلاقي متمثلة بالبيئة والقيم الاخلاقية كاحفاظ على سرية المعلومات وعدم التعامل بالرشوة أخذاً أو عطاء.

الرقابة والمساءلة المتمثلة بوجود احكام رقابية فعالة على التقارير المالية تتسم بالشفافية والافصاح الكافي.

ادارة المخاطر عن طريق تشكيل ادارة متخصصة للمخاطر قادرة على مواكبة التغيرات السريعة في النظام المصرفي وما ينشأ عن ذلك من ارتفاع درجات المخاطرة.

الكفاءات والمهارات والقابليات المتمثلة بوجود اعضاء مجلس ادارة ذوي كفاءة عالية ومؤهلين لادارة عمليات المصرف بالشكل الذي يعزز اداؤه المالي وضمن خطط استراتيجية عالية الجودة.

الهيكل التنظيمي الذي يضمن للمصرف وجود تقسيمات وتنظيمات واضحة للاعمال فيه ويفرض المواصفات الوظيفية المطلوبة في شاغلي الوظائف بالشكل الذي يعزز قدرتهم على تطبيق الحوكمة.

التشريعات والانظمة التي تسهم في دعم بنية الحوكمة باعتبارها اساسا هاما في تطبيق الحوكمة وتوفير الادوات اللازمة لذلك. (طالب، والمشهداني، 2011)

مميزات الحوكمة في المصارف الإسلامية:

يعرف المصرف الاسلامي على انه المؤسسة التي نص قانون انشاؤها ونظامها الأساسي على التزامها بمبادئ الشريعة وعدم تعاملها بالفائدة لا بالأخذ ولا بالعطاء. ومن خصائص هذه المصارف كما هو معروف استبعاد التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً واعتماد مبدأ المشاركة القائم على القاعدة الشرعية المعروفة " الغنم بالغرم"، واتباع قاعدة الحلال والحرام في جميع أعمالها وبما ينسجم مع كونها مصارف تنموية تدعم وتعزز الوعي الادخاري لدى الافراد في المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار دورها الهام بصفقتها مصارف تنموية اجتماعية من خلال ما تقوم به من دور هام لتفعيل الزكاة والتكافل بين افراد المجتمع وتفعيلها للقرض الحسن (عريقات، وعقل، 2012). وترتكز الأعمال فيها على القيم والأخلاق الحميدة، مثل الأمانة والصدق والعدل وعدم التحيز والكفاءة، وغير ذلك ؛ (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لسلوكيات العمل للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2006، ص 15-31). وقد وضعت لجنة بازل للرقابة على البنوك ومراقبة الصناعة المصرفية مجموعة من المعايير من أهمها:

الإعلان عن استراتيجية البنك وتحديد مسؤوليات مجلس الادارة.

كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وتمكنهم من مفهوم الحوكمة.

تفعيل دور الرقابة والمراقبين.

تعزيز الشفافية والإفصاح في كافة عمليات وأنشطة البنك.

وعلى أساس هذا الأسلوب في العمل في المصارف الإسلامية، ومن هنا فإن تطبيق الحوكمة بما تمتاز به من الشفافية والإعلان يؤدي الى ايجاد إدارة فاعلة ورشيده، مما يساعد ويعزز استمرارية عمل المصارف

الإسلامية وقدرتها على تخطي درجة المخاطر العالية التي تحيط بألية الأعمال فيها. وهذا ما اشار اليه الجبير، فقال: (وتزيد أهمية الشفافية للمصرفية الإسلامية باعتبار أنها انفتحت على العالم الخارجي في تعاملاتها اليومية، فإنها مطالبة بتحقيق نوع من التوافق مع القواعد والأعراف المصرفية الدولية وعدم الإخلال بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة لضمان الاستمرارية) (الجبير، 2013).

ومن باب الحرص في المصارف الإسلامية على تأدية الحوكمة لدورها في تحقيق الأهداف المنشودة منها، فقد تميزت المصارف الإسلامية بوجود هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، التي تقوم بالتأكد بشكل مستمر من مطابقة أعمال المصرف لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. وهذا يعمل على تحقيق اهداف الحوكمة كالمساءلة والرقابة على جميع الأطراف العاملة في المصرف، ويزيد مصداقية المصرف أمام المتعاملين حول مدى مطابقة أعماله لأحكام الشريعة الإسلامية.

العناصر الأساسية للحوكمة في المصارف

بين الشمري في دراسته المعنونة ب: الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي ان من العناصر الأساسية للحوكمة في المصارف ما يلي:

وجوب توفر المؤهلات والخبرات اللازمة في أعضاء مجلس الإدارة لشغلهم هذا المنصب، وضرورة قيام مجلس الإدارة بوضع خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة على جميع مستويات المصرف والتأكد من تطبيقها.

وجوب أن تحكم أنشطة المصرف وتدار على نحو شفاف وسليم.

على مجلس إدارة المصرف والإدارة التنفيذية إدراك الهيكل العملي للمصرف، بما في ذلك معرفة الأماكن والهيكل التي يعمل من خلالها المصرف والتي تعيق ممارسة الشفافية فيه (الشمري، 2008).

كما بينت العديد من الأدبيات السابقة عناصر تطبيق الحوكمة، وكان من أبرزها: تقديم المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، والوعي السياسي، ووضع الرجل المناسب في مكانه المناسب، ومكافحة الفساد، والشرف والأمانة، والمساءلة والمحاسبة .

مدى انطباق الحوكمة على واقع المصارف الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية: (وقفه على نصوص دليل الحاكمية المؤسسية لدى المصارف الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية) :

تسعى المصارف والمصارف الإسلامية بشكل خاص إلى تطبيق الحوكمة حيث حثت عليها الشريعة الإسلامية من خلال العديد من المبادئ والأسس لتزرع الثقة والأمان بين الجهات المتعاملة مع بعضها البعض. والنصوص الشرعية في هذا المجال كثيرة.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم الاطلاع على نصوص أدلة الحاكمية لعدد من البنوك والإسلامية منها بشكل خاص، ولتوضيح الصورة حول أدلة الحوكمة المؤسسية لدى البنوك العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية، سيتم التركيز على الجوانب الثلاث التالية ووفقا لما تتطلبه الدراسة، وحسب الآتي:

أولا: الالتزام بالحاكمية المؤسسية:

ورد في نصوص دليل الحاكمية المؤسسية للمصارف الإسلامية الأردنية حول الالتزام بالحاكمية المؤسسية، ما هو متوافقا إلى حد كبير مع ما جاء في دليل الحاكمية المؤسسية لسنة ٢٠٠٧ الصادر عن البنك

المركزي الأردني. وهذا يعزز ما جاءت به التوصيات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولجنة بازل؛ الامر الذي يعزز الحاكمية وتطبيقها في المصارف. وتواكب هذا الالتزام مع ما صدر عن البنك المركزي ومع المبادئ الإرشادية التي جاء بها معيار حوكمة المنشآت المالية الإسلامية ووجوب الإفصاح عن سبب عدم الالتزام- إن حدث-.

ثانياً: الشفافية والإفصاح:

وكانت النصوص المتعلقة بالشفافية والإفصاح تتوافق تماماً مع ما ورد من نصوص في دليل الحاكمية المؤسسية لسنة ٢٠٠٧ الصادر عن البنك المركزي الأردني، وتتوافق مع ما تقدمت به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)؛ وتبنت هذه المصارف مبادئ إرشادية تعد ضرورية لعمل ذلك منها:

الحرص على تحقيق العدالة في المعاملة لكافة الجهات ذات العلاقة، مثل موظفي البنك، والمساهمين، والمودعين، والسلطات الرقابية. الإفصاح والشفافية بما يمكن الجهات صاحبة العلاقة من تقييم أداء ووضع البنك.

المساءلة في العلاقات ما بين إدارة البنك التنفيذية وبين مجلس الإدارة وما بين مجلس الإدارة والمساهمين وبين مجلس الإدارة وكذلك الجهات الأخرى صاحبة العلاقة.

المسؤولية بالفصل الواضح في المسؤوليات وكذلك تفويض الصلاحيات. وهي بدورها تتوافق مع مرتكزات الشفافية والإفصاح ومع المبادئ الأساسية في الفكر الإسلامي لتشكيل نظام حياة لا مجرد أفكار تطبق في حالات معينة.

ويعد الصدق والأمانة مع النفس ومع الآخرين، والسعي الدائم للتميز والالتزام بأسس وأحكام الشرعية الإسلامية في أعمال المصرف وكذا الالتزام بالحاكمة المؤسسية وكذا المسؤولية الاجتماعية من القيم الأساسية للبنك) (<http://www.iiabank.com.jo>). عن طريق تقديم الخدمات المتميزة والمبتكرة النابعة من مبادئ الدين الإسلامي الهادفة الى بناء شراكة دائمة والى تحقيق منفعة لكافة الأطراف باعتماد المنظومة المتعلقة بالسياسات الائتمانية والقوانين ولوائح العمل المستمدة من معارف وتعاليم وتشريعات منصوص عليها في القرآن الكريم، وفي السنة النبوية. وهذا يبرز حرص المصرف على تطبيق الحوكمة في معاملاته بما يقدم بمن يانات مفهومة، ومتوازنة، وعادلة، وكاملة، تقع على عاتق البنك مسؤولية صحتها ودقتها وكفائتها.

كما تفردت الأدلة في المصارف الإسلامية بالنص على أن الإفصاح يتم وفقا للمعايير المحاسبية الإسلامية التي تصدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية، وعلى ان يتم تطبيق هذه المعايير الدولية للتقارير المالية اينما لا توجد المعايير المحاسبية الإسلامية بما لا تخالف أحكام الشريعة وتعليمات البنك المركزي الأردني المعمول بها، ويحتاج تحقيق ذلك وجود هيكله إدارية مبنية على الخطط التنظيمية التابعة لكل مصرف إسلامي، توضح فيها مواصفات والوصف الوظيفي لمجلس الإدارة ولأعضائه كالمعرف في مجال التمويل والمحاسبة والتسويق، والمعاملات المالية الشرعية الإسلامية؛ بما يتوافق مع الاحتياجات في العمل المصرفي والاستثماري ليتمكن المصرف من العمل بكفاءة وفاعلية لتحقيق الأهداف على كافة المستويات بكل صدق ونزاهة وأمانة.

ثالثا: الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية:

تفردت المصارف الإسلامية بقيامها بالإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الإسلامية التي صدرت عن هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية والمتعلقة بمؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك تطبيقها للمعايير الدولية للتقارير المالية؛ على الرغم من وجود نصوص دالة على التزام المصارف الإسلامية بالنصوص الواردة في دليل الحاكمية المؤسسية لسنة ٢٠٠٧ .

كما تفردت نصوص أدلة البنوك الإسلامية بما أضافته حول هيئة الرقابة الشرعية، فقد ورد في النص المتعلق ببند هيئة الرقابة الشرعية في نصوص أدلة الحوكمة الخاصة بها، وبانه يتم تعيين هيئة الرقابة الشرعية وذلك من قبل مجلس الإدارة، ويكون على الأقل ثلاثة من أعضائها من علماء الشريعة الإسلامية؛ وذلك للحرص على قيام المصرف بأعماله ووفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. كما ويكون من أبرز مهامها التحقق من مراعاة الضوابط الشرعية للعقود والتعليمات وغيرها من المعاملات والمتطلبات الإجرائية التابعة لها والقناعة بذلك، والتحقق من عدم وجود مانع أو محذور شرعي .

وهذا من أبرز ما يميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية؛ أن هيئة الرقابة الشرعية تعد قلب المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، نظرا لما تقوم به من دور هام في إبراز الوجه الشرعي للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، فلا بد من التمسك بهيئات الرقابة الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية كونها تساعد على تقديم نموذج عملي للفكر الإسلامي في مجال المال والأعمال. إضافة إلى أن هذا الالتزام يتماشى مع رسالة المصارف

الإسلامية الهادفة إلى الالتزام بتسيخ قيم المنهج الإسلامي بالتعامل مع الجميع وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وخدمة لمصلحة المجتمع عامة والحرص على تحقيق توازن بين مصالح ذوي العلاقة من مساهمين ومستثمرين وامتولين وموظفين والسعي إلى الجديد في مجال الصناعة المصرفية والتكنولوجية.

وورود نص خاص بهيئة الرقابة الشرعية في دليل الحاكمية المؤسسية الخاص بالمصارف الإسلامية الأردنية يحقق أحد متطلبات الحوكمة وفقا للمبادئ الإرشادية الصادرة عن IFSB مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا ٢٠٠٦ (The Islamic Financial Services Board)، من أن وجود جهة مراجعة ومراقبة خارجية تتمتع بالاستقلالية والفاعلية ضرورة لا بد منها، الأمر الذي يحفز تفعيل الرقابة بكافة أشكالها ويزيد من ثقة المساهمين والأطراف صاحبة العلاقة بالمصارف ويوفر الحماية للمستثمرين من التضليل الذي غالبا ما يؤثر في قراراتهم.

فوجود نظامي تدقيق في المصارف الإسلامية بدلا من نظام واحد كبقية المصارف؛ حيث تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراقبة أعمال البنك وأنشطته من حيث التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وإبداء الرأي الشرعي في أعمال البنك وأنشطته ومن ثم إصدار تقرير سنوي للهيئة العامة للمساهمين يحقق مزيدا من الحوكمة التي تعد أساسا للمعايير المحاسبية الدولية.

من هنا يتبين ان أسس الحكم في الإسلام (العدل، والوضوح، والمحاسبة والمساءلة والمسؤولية) وهو ما تقوم عليه أركان البناء الأساسية للإدارة في الإسلام وهو ما نسميه الآن الحوكمة. وهذه

المبادئ هي من المرتكزات الأساسية للفكر الإسلامي؛ الأمر الذي يدفعنا إلى التمسك أكثر بضوابط الشريعة ليكون للمصارف الإسلامية الميزة التنافسية التي تسعى إليها، وتحقق التنمية المستدامة للعمل على استقرار المجتمع المسلم، وتساعد على تجاوز المخاطر على اختلاف أنواعها.

وبذلك يمكن القول أن أدلة الحوكمة والتطبيق السليم لها من قبل الإدارات في المصارف الإسلامية كفيل بجعل هذه المصارف قادرة على أن تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية قائمة على مصارحة العميل ومساعدته في اتخاذ القرارات الرشيدة محققة بذلك الحوكمة المؤسسية المنشودة.

النتائج:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أن أسس الحكم في الإسلام (العدل، والوضوح، والمحاسبة والمساءلة والمسؤولية) تتسجم وتتواءم مع الحوكمة بمفهومها الحديث. أن الحوكمة في المصارف الإسلامية تمثل حماية شاملة لجميع الأطراف صاحبة المصلحة خاصة في ظل الدور الذي تؤديه هيئة الرقابة الشرعية كصمام أمان للمصارف الإسلامية ومعزز لثقة العملاء بها.

أن أدلة الحاكمية للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن تشكل مؤشراً إيجابياً على توجهها نحو الالتزام بالحوكمة واعتبارها ضرورة ملحة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية.

التوصيات:

خرجت الدراسة بالتوصيات الآتية:

اعتماد الحوكمة المصرفية ضمن استراتيجيات المصرف الاسلامي،
إشراك جميع المستويات الادارية فيها.
وجوب اعتماد هيئة الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية كجهة رقابية
دائمة وتفعيل دورها بضرورة التزام المصارف الإسلامية بالحوكمة.
عقد دورات متخصصة في الحوكمة للعاملين في المصارف الاسلامية
والدارسين لها ولا سيما ما يتعلق بأدلة الحاكمية المؤسسية.
اجراء دراسات مستقبلية تتناول العقبات التي تواجه تطبيق الحوكمة في
المصارف الاسلامية ومن أكثر من جانب.

المراجع:

1. الأسرج، حسين عبد المطلب،(2019)، أهمية تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد يناير-2019، توفرت على الموقع الإلكتروني بتاريخ 15-1-2019: <https://giem.kantakji.com/article/details/ID/365>
2. الأشعري، أحمد بن داود المزجاجي، (2000)، مقدمة في الإدارة الإسلامية، ط1، ص 124، المملكة العربية السعودية، جدة.
3. بنك الأردن دبي الإسلامي، التقرير السنوي 2012، دليلالحاكمية المؤسسية، مرجع سابق، ص 108-119.
4. البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي الرابع والثلاثون 2012، ص 7.
5. التقارير السنوية للبنوك الإسلامية ومنها: بنك الأردن دبي الإسلامي، التقرير السنوي 2012، دليلالحاكمية المؤسسية، ص 44-45، وأيضا: البنك العربي الإسلامي الدولي، التقرير السنوي 2012، ص 37-38.

6. الجبير، أحمد بن عبد الرحمن، الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية، الاقتصادية، ع 6291، توفرت المعلومة بتاريخ: 2013/6/6 على الموقع الإلكتروني: http://www.aleqt.com/2011/01/01/article_486924.html
7. جمعية البنوك في الأردن، دليل الحاكمة المؤسسية للبنوك الأردنية.
8. حمدان، مأمون، مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية، جمعية المحاسبين القانونيين السورية، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق، ص 1، متوفر على الموقع الإلكتروني:
- www.kantakji.com/fiqh/Files/Accountancy/hi.docK ذكر في تجاني، محمد العيد، عادل، رضوان، (2013)، صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5-6/5، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
9. الحلبي، نبيل، 2009، دور الحوكمة في زيادة ربحية المنشآت الصناعية الخاصة في سورية، لرلة جامعة، دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، ص 227-228.
10. خنتوش، حنان، 2016، دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الاداء للبنوك التجارية: دراسة حالة عينة

من الوكالات البنكية بعين مليلة، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

11. زعتري، علاء الدين، (2012)، الحوكمة الشرعية في المصارف

الإسلامية العاملة في سورية، المؤتمر الدولي الأول: مستجدات العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي: الواقع والمشكلات والآفاق المستقبلية، 14-17 أيار.

12. شحاته، حسين حسين، طبيعة وأسس ومعايير محاسبة

المصارف الإسلامية، بنك التمويل المصري السعودي: دورة أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، ص 7.

13. الشمري، صادق راشد، (2008)، الحوكمة دليل عمل

للإصلاح المالي والمؤسسي، النشرة المصرفية العربية، الفصل الثالث، ص 24-25.

14. الشواورة، فيصل محمود، (2009)، قواعد الحوكمة وتقييم

دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، ص 126، ص 127-128.

15. عريقات، حربي محمد، وعقل، سعيد جمعة، 2012، إدارة

المصارف الإسلامية: مدخل حديث، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان.

16. فرحان، محمد، وقائد، محمد أمين، (2014)، الحوكمة في

المصارف الإسلامية اليمنية: دراسة تطبيقية، مجلة دراسات

- اقتصادية اسلامية، مجلد 20، عدد 2، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، ص ص 1-53.
17. الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة حَكَمَ، الجزء الرابع، ص 404.
18. قانون البنوك لسنة 2000.
19. الطالب، غسان، 2017، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://alghad.com/D9>
20. طالب، علاء فرحان، والمشهداني، ايمان، 2011، الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن.
21. لخضر، مرغاد، وصليحة، جعفر، (2018)، واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية - دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية خلال عام 2016، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة العمال - جامعة بسكرة، عدد 5، ص ص 7-46.
22. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لسلوكيات العمل للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2006، ص ص 15-31، متوفر على الموقع الرسمي: http://www.ifsb.org/standard/IFSB-9%20ar_Guiding%20Principles%20on%20Condu%20of%20Business.pdf
23. مركز المديرين المصري، الهيئة العامة للرقابة المالية، حوكمة الشركات، بتاريخ 2011/7/7، متوفر على الموقع الإلكتروني: www.eiod.org/GC_AR.aspx، تاريخ توفر المعلومة 2012/11/11.

24. مصرف سورية المركزي، (2009)، دليل الحوكمة لدى المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، ص 2.

25. مطير، رأفت حسين، آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات، مقال، ص 3، توفرت المعلومة بتاريخ 2012/10/22 على الموقع الإلكتروني: <http://site.iugaza.edu.ps/rmotair/files>

26. الناهض، عبد العزيز، والصوالحي، يونس، 2018، مبادئ ونظريات الحوكمة من منظور الشريعة الإسلامية، مجلة الرسالة، مجلد 2، عدد 2، ص ص 74-99.

27. http://www.ifsb.org/standard/IFSB9%20ar_Guiding%20Principles%20on%20Conduct%20of%20Business.pdf. p35.

28. [http://www.iiabank.com.jo/لمحة عن البنك/قيمنا.aspx](http://www.iiabank.com.jo/لمحة%20عن%20البنك/قيمنا.aspx)

29. [http://www.iiabank.com.jo/لمحة عن البنك/الرؤية.aspx](http://www.iiabank.com.jo/لمحة%20عن%20البنك/الرؤية.aspx)

30. <http://www.jdib.jo/arabic/VisionandMission.aspx> بتاريخ 2013/4/7 .

31. OCED , Principles Corporate Governances ,2004.

32. OECD Principlesand Annotations on Corporate Governance Arabic translation, P.3-4.

33. The Islamic Financial Services Board.

34. Hamza, hichem, 2012 , sharia governance in islamic banks: effectiveness and supervion MODEL,International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and management 6(3) · August 2013.

الزكاة وتحقيق الغرض الاجتماعي: دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري

د. فلياشي سامية

جامعة الجزائر 3

The Role of Zakat in Achieving Social Security: An Analysis of the Algerian Zakat Fund Dr. Feliaci Samia. Algeria 3 University. Algeria

Abstract

Many Islamic texts have emphasized the ultimate intention of zakat, its aims and effects. That is why Zakat is the first legislation in Islam to organize social security and social insurance. Islam has prescribed Zakat to regulate people's lives, to achieve greater security and stability, to strengthen social cohesion and economic development, and to deepen spiritual values and moral and educational meanings in the perpetual movement of individuals and communities. Throughout this research, we discuss the dimensions of zakat within the context of Algerian zakat fund. We demonstrate social aspects of Zakat and answer the question of how it is collected spent.

Keywords. Zakat, Social security, Algeria, Zakat fund

الملخص

شرح الإسلام الزكاة لتنظيم حياة الناس، وتحقيق مزيد من الأمن والاستقرار، والترابط الاجتماعي، والتنمية المعيشية والاقتصادية، وتعميق القيم الروحية والمعاني الأخلاقية والتربوية، في الحركة الدائبة للأفراد والمجتمعات. وقد أشارت العديد من النصوص الإسلامية إلى مقاصد تشريع الزكاة وأهدافها وآثارها.

تعد الزكاة أول تشريع منظم للضمان و التأمين الاجتماعي، فأخراج الزكاة و إعطائها لمستحقيها يلغي أو يخفف من مشكلة الفوارق الاجتماعية ويعيد التوازن الى المجتمع كما يقضي على ظاهرة التسول و التشرد و تشغيل القادرين و ضمان المعيشة.

من خلال هذا البحث أردنا دراسة الابعاد الاجتماعية للزكاة مع دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري و كيف يتم تحصيل الزكاة و اين يتم صرفها مركزين على الجوانب الاجتماعية فيها.

الكلمات الدالة. الزكاة، الضمان الاجتماعي، الجزائر، صندوق الزكاة

المقدمة

تعتبر الزكاة من أبرز وأهم أدوات النظام الاقتصادي الإسلامي المساعدة على تحقيق التنمية الشاملة، كما هي الركن الثالث من أركان الإسلام الخمسة، تجب على كل مسلم تتوفر فيه شروطها، كما يجب على ولي الأمر أن يعمل على جبايتها أو أن يكلف من يقوم بشؤونها. حتى تتمكن الزكاة من تحقيق الدور المنوط بها في المجتمع المسلم، لم يترك الشرع الحكيم أمر جبايتها للأفراد و إنما جعلها جزء أساسيا من أعمال ولي الأمر في الدولة المسلمة، عليه جبايتها من مصادرها التي حددها القرآن الكريم والسنة النبوية و إتباعا للإحكام والقواعد التي وضعها الإسلام لتحقيق مبادئها .

شرع الإسلام الزكاة لتنظيم حياة الناس، وتحقيق مزيد من الأمن والاستقرار، والترابط الاجتماعي، والتنمية المعيشية والاقتصادية، وتعميق القيم الروحية والمعاني الأخلاقية والتربوية، في الحركة الدائبة للأفراد والمجتمعات. وقد أشارت العديد من النصوص الإسلامية إلى مقاصد تشريع الزكاة وأهدافها وآثارها .

تعد الزكاة أول تشريع منظم للضمان و التأمين الاجتماعي ويعيد التوازن، فأخراج الزكاة و إعطائها لمستحقيها يلغي أو يخفف من مشكلة الفوارق الاجتماعية ويعيد التوازن الى المجتمع كما يقضي على ظاهرة التسول و التشرذ و تشغيل القادرين وضمان المعيشة.

من خلال هذا البحث اردنا ان نطرح الاشكالية التالية: ما هي الابعاد الاجتماعية للزكاة ؟ وللإجابة على تلك الإشكالية نقدم الفرضيات التالية:

تلعب الزكاة ادوار اجتماعية من اجل اعادة التوازن الى المجتمع .
تعمل الزكاة على التخفيف من الفوارق الاجتماعية .

من اجل الاجابة على هذه الفرضيات قسمنا بحثنا للمحاور التالية :

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للزكاة

المبحث الثاني: الابعاد الاجتماعية للزكاة

المبحث الثالث: صندوق الزكاة الجزائري ودوره الاجتماعي

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للزكاة

تعتبر الزكاة عبادة من ناحية وتنظيم اجتماعي من ناحية أخرى، شرع الإسلام الزكاة لتنظيم حياة الناس، وتحقيق مزيد من الأمن والاستقرار، والترابط الاجتماعي، والتنمية المعيشية والاقتصادية، من خلال هذا المبحث سنتطرق للتعريف بالزكاة اللغوي والاصطلاحي ثم حكمة مشروعية الزكاة

المطلب الأول: مفهوم الزكاة

تعتبر الزكاة الركن الثالث من أركان الإسلام ودعامة من دعائم الدين، جاء بعد الشهادتين و الصلاة وتمثل الزكاة الجانب المالي والاقتصادي في العبادات .

الزكاة في اللغة: الزكاة مصدر زكا الشيء إذا نما و زاد. و الزكاة إذا أطلقتها فهي تعني البركة و النماء و الزيادة .ومصدر زكا هو نما و زاد ،و زكا فلان إذا صلح ،فهي ترد أيضا بمعنى تطهير ¹ .

المطلب الثاني: الزكاة في الاصطلاح

الزكاة هي حق واجب في مال خاص لطائفة مخصصة، وفي وقت مخصوص، الزكاة هي فريضة دينية ملزمة، وهي حق الله المعلوم في مال المسلم يفرض على مجموع القيمة الصافية للثروة النامية والقابلة للنماء التي حال عليها الحول القمري.

كما هي تكليف سنوي أو موسمي، تفرض بنسب مختلفة على القيمة المضافة للثروة النامية او القابلة للنماء و تتولى الدولة جبايتها وإنفاقها على المصارف المحددة في القرآن الكريم لتحقيق أبعاد معينة ².

تعتبر الزكاة عبادة من ناحية وتنظيم اجتماعي من ناحية أخرى، كما يقول الشوكاني: الزكاة في الاصطلاح هي نمو وتطهير معا، أما الأول فلأن إخراجها سبب النماء في المال أو بمعنى أن الأجر يكثر بسببها أو بمعنى تعلقها بالأموال ذات النماء كالتجارة والزراعة وأما الثاني فلأنها طهرت للنفس من رذيلة البخل وطهرت من الذنوب ³.

المطلب الثالث: حكمة مشروعية الزكاة

لزكاة عدة حكم يمكن إن نستشفها في مايلي :

¹ الشوكاني (محمد بن علي بن محمد) نيل الأوطار ، شرح منتقي الأخبار من أحاديث سيد الأختار ، مصطفى البابي الحلبي (مصر: 1347 هـ) ص97 .

² جمال لعمارة ، اقتصاديات الزكاة و الدور الجديد في الاقتصاد الاسلامي، (الجزائر: دار الخلدونية، 2014)

³ الشوكاني (محمد بن علي بن محمد) ، شرح منتقي الأخبار من أحاديث سيد الأختار ، مصطفى البابي الحلبي (مصر: 1347 هـ) ص98 .

- 1) الزكاة في الإسلام هي أول نظام عرفته البشرية لتحقيق الرعاية للمحتاجين و العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع حيث يعاد توزيع جزء من ثروات الأغنياء على الطبقات الفقيرة و المحتاجين.
- 2) تعد الزكاة من أهم مظاهر العبودية لله تعالى، نظراً لخضوع الفرد المعني بالزكاة لأمر الله تعالى دون أي ضغط أو مراقبة لأن الرقيب هو الله لأن المسلم يبحث عن رضا الله تعالى خالقه الذي اقتضت حكمته أن ينوع في أشكال العبادات.
- 3) الزكاة مظهر من مظاهر التكافل الاجتماعي في البيئة المسلمة كما أن فيها صوراً طيبة من صور الرحمة التي ينبغي أن تتوفر بين أبناء المجتمع المسلم.
- 4) الزكاة تطهر النفس و المال معاً، فأخراج الزكاة يطهر نفس المسلم من الشح و البخل ،و يجعل نفس المسلم قريبة للتقوى و الايمان، كما أن فيها تطهيراً للمال ذاته و جعله في دائرة الحلال.
- 5) إن في الزكاة عوناً للفقراء و المحتاجين و الأخذ بأيديهم لاستئناف العمل و النشاط إذا كانوا قادرين، كما تساعدهم على ظروف العيش الكريم إن كانوا عاجزين¹.
- 6) الزكاة هي وسيلة من وسائل الدعوة إلى الله تعالى، حيث فرض الإسلام سهماً من أسهم صرف الزكاة للمؤلفة قلوبهم حتى تنسجم هذه الفئة مع تعاليم الإسلام.

¹موفق محمد عبده، الموارد المالية العامة في الفقه الاقتصاد الإسلامي،(الأردن ،عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003) ص 19

7) تؤدي الزكاة إلى زيادة تماسك المجتمع و تكافل أفراده و القضاء على الفقر و ما يرتبط به من مشاكل اجتماعية و اقتصادية و أخلاقية إذا أحسن استغلال أموال الزكاة و صرفها لمستحقيها.

المبحث الثاني: الأبعاد الاجتماعية للزكاة

للزكاة عدة أبعاد اجتماعية سنتطرق لها من خلال هذا المبحث و ذلك بدراسة الأبعاد الاجتماعية لمصارف الزكاة، و الدور الاجتماعي للزكاة و كذلك الفرق بين الزكاة و أنظمة الضمان الاجتماعي الغربية.

المطلب الاول: الأبعاد الاجتماعية لمصارف الزكاة

إن التحديد الإلهي لمصارف الزكاة هو في حد ذاته تحديد لغرض اجتماعي، ولا يعني التصدق على أصحابها بالقيمة أو القمتين و لا يخضعون لذل المسألة ولذا كان أسمى الإنفاق على الذين لا يسألون الناس إلحافاً، وهذا ترفعا لهدر الكرامة الانسانية. قال تعالى: «الْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ۗ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ»¹.

إن الإنفاق على مصرف الفقراء والمساكين هو تحديد لهوية وكرامة هؤلاء الفقراء والمساكين، كما أن إنفاق الزكاة على مصرف المؤلفة قلوبهم هو تحديد لسمو الهدف الاجتماعي في هدايتهم وتقريبهم للإسلام وتخليصهم من الكفر والضلال.

¹ سورة البقرة الآية 273.

إن إنفاق الزكاة على مصرف الغارمين هو تحديد لسمو الهدف الاجتماعي في المساعدة والعون والاصلاح، ويسمو بالغارم من وحدة اليأس والقنوط، ويرتفع به إلى معالم الثقة والجدية.

يكمن الهدف الاجتماعي في مصرف العاملين عليها في تكريم آدمية الانسان بالترفع به عن الاختلاس والحسد وتشجيعه على أداء أماناتهم إلى أصحابها.

إن مصرف في الرقاب يتمثل الهدف الاجتماعي بفك أسرهم من قيد العبودية والانتقال بهم إلى حظيرة الأدمية الانسانية الحرة، يقومون بممارسة جميع حقوقهم وواجباتهم.

إن انفاق الزكاة في مصرف في سبيل الله هو تحديد لأسمى الأهداف الاجتماعية والانسانية والمادية والروحية حيث يتسع هذا المصرف لجميع أغراض المصلحة العامة للدولة الاسلامية في بقائها.

المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للزكاة

تلعب الزكاة دور مهم في:

1- الزكاة تطهر النفوس وتركيها: تعمل الزكاة على تطهير نفس دافعي الزكاة وتركي أرواحهم وأموالهم، فالزكاة توقظ في نفس معطيها معنى الشكر لله تعالى والاعتراف بفضله عليه وإحسانه إليه، وهي تنبيه للقلب على واجبه نحو ربه ونحو الآخرة، حتى لا يستغرق في حب الدنيا، وحب المال. كما تطهر نفسه من حيث البخل المهلك بقدر بخلهم وإخلاصهم فالزكاة بالنظر إلى أخذها تحرير له مما يذل كرامة الانسان فهي عملية نفسية له في معركته الدائرة مع أحداث الحياة وتقلبات الزمان. كما أنها تطهير من داء الحسد

والكراهية والبغضاء، حيث تشعر الناس أنهم أخوة بعضهم أولياء بعض وأن مال الآخرين مال لهم عند الضرورة والحاجة¹.

2- الزكاة دعم وإغاثة ابن السبيل: ابن السبيل هو المسافر الذي انقطع به الطريق بسبب ضياع أمواله أو هلاكها وليس معه ما يمكنه من العودة إلى بلده، يمكن صرف حصيلة الزكاة لابن السبيل بالمقدار الذي يكفيه حتى ينهي مهمته التي هي خارج البلد والعودة إلى بلده. كما تهيأ له أسباب السفر كل ذلك شريطة أن يكون مسلماً خرج من بلده لمصلحة مشروعة².

3- الزكاة تمنع التفاوت الفاحش بين طبقات المجتمع: يهدف نظام الزكاة تحقيق عدالة توزيع المال الذي استخلف الله الناس فيه، لا يمكن أن تستقيم العقيدة وتنهض الاخلاق في مجتمع مختل البنية ممزق الكيان، يتقاسم طبقاته الحرمان والشعب والقلق والاطمئنان. فتعمل الزكاة على معالجة اختلال التوازن في توزيع الثروة، ويقرب الفوارق بين الطبقات، وبذلك يخفف من حدة التكلفة الاجتماعية التي تنشأ من طغيان رأس المال ومن الاكتناز والربا ومن تكديس الثروة في أيدي قلة تتحكم في الحياة الاقتصادية.

4- الزكاة تحارب التسول: تعمل الزكاة على معالجة التسول من خلال ضمان المعيشة الملائمة لكل عاجز عن اكتساب ما يكفيه، وبهذا تقوم الزكاة بتعلية القيمة البشرية عما يذلها وتحريرها من قيود الحاجة وتحويلها إلى قدرة إنتاجية فاعلة تساهم في التنمية

¹ جمال لعمارة، اقتصاديات الزكاة والدور الجديد للدولة في الاقتصاد الإسلامي. دار الخلود ونشر الجزائر 2014، ص38.

² عثمان حسين عبد الله، الزكاة والضمان الاجتماعي الإسلامي: المنصورة، دار الوفاء 1989، ص138.

الاقتصادية والاجتماعية للبلاد عن طريق توفير الأدوات أو رأس المال الذي يمكن المعوزين من اقامة مشروعات خاصة بهم.

5- الزكاة والتأمين ضد الكوارث: إن الكوارث الطبيعية متنوعة وكثيرة قد تحدث للأفراد الأغنياء نتيجة للكوارث الطبيعية فيصبحوا فقراء كغرق سفينة محملة بالسلع أو احتراق متجر أو مصنع فيه كل رأس المال وقد يتلف المحصول نتيجة لحرائق أو دود أو فيضانات وهكذا ...

تعمل الزكاة على التخفيف عن هؤلاء المنكوبين حدة الصدمة وتثبتهم من هوة النكبة إلى وضع مالي ومركز اجتماعي يمثل قوام العيش بالنسبة إليهم باعتبارهم من الغارمين ومن الفقراء والمساكين إلا أن الوصول بها بالحالة التي كانوا فيها يتوقف على حصيلة الزكاة وحاجة المصارف الأخرى شدة وضعفا.

الزكاة وتمويل نفقات بناء الأسرة: يصنف علماء الأمة الزواج على أنه من تمام الكفاية للإنسان لذلك تمول مؤسسة الزكاة كل من يريد تحقيق عفاف نفسه بالزواج بمساعدته في المهر ونفقات الزواج إن كان من أهل الحاجة حتى يستطيع أن يغض البصر ويحصن الفرج، ويقيم الأسرة التي هي أساس المجتمع ونواته الأولى.

ولقد أدرج العلماء تمام الكفاية ما يأخذه الفقير ليتزوج به إذا لم يكن له زوجة واحتاج للنكاح وقد أمر عمر ابن العزيز رضي الله عنه من ينادي في الناس كل يوم: أين المساكين؟ أين الغارمون؟ أين الناكحون؟

أي الذين يريدون الزواج وذلك ليقض حاجة كل طائفة منهم من بيت مال المسلمين¹.

تهدف الزكاة من خلال تمويل نفقات الزواج لتنظيم عملية التنازل مما يحول دون نمو وانتشار بعض الظواهر الخطيرة كالتمزق الأسري والتشرد والتسول، كما يحافظ على تماسك البناء الاجتماعي².

المطلب الثالث: الفرق بين الزكاة و أنظمة الضمان الاجتماعي الغربية

تعتبر الزكاة أول مؤسسة للضمان الاجتماعي عرفها التاريخ. و تجدر الإشارة أن الضمان الاجتماعي في الغرب لم يعرف إلا في هذا العصر و لم يأخذ صورته الرسمية إلا في سنة 1941 لما اجتمعت انجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية في ميثاق الأطلنطي و اتفقت على وجوب تحقيق الضمان الاجتماعي للأفراد.

إن التكافل الاجتماعي في الاقتصاديات الوضعية جاء كرد فعل لمطالب فئات المجتمع الأقل حظا بتأمين معاشاتهم عند التعرض لأزمات اقتصادية عامة أو خاصة.

و مع تطور الضمان الاجتماعي في الغرب لم يرتق إلى اليوم إلى ما هو موجود في الضمان الاجتماعي الإسلامي الذي حققته الزكاة من حيث شمولها لكل محتاج. حاجة دائمة أو طارئة و ذهب الإمام الشافعي و أصحابه في وجوب تحقيق كفاية العمر و ليس تمام الكفاية فقط³.

¹ ص القرضاوي يوسف، الزكاة و دورها في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها (القاهرة: دار الشروق، 2006) 245.

² جمال لعمارة، اقتصاديات الزكاة، مرجع سابق ص44.

³ القرضاوي، الزكاة و دورها في علاج المشكلات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 34

فيما يلي سنتطرق إلى الفرق بين الزكاة و أنظمة الضمان الاجتماعي الغربية في شكل الجدول الموالي:

الجدول(1): الفرق بين الزكاة و أنظمة الضمان الاجتماعي الغربية

الزكاة	الضمان الاجتماعي أو التأمينات الاجتماعية الغربية
<p>1- جاءت الزكاة نتيجة لأساس من أسس الشريعة الإسلامية، وهي أن الناس كلهم متساوون. وأن ما يحق للواحد منهم يحق للجميع، وبهذا فالزكاة نظام مؤسسي أصيل في الاقتصاد الإسلامي يهدف إلى إعادة التوزيع. وبالتالي الزكاة لم تأت نتيجة المعاناة.</p> <p>2- إن الزكاة لا تشترط مساهمة مسبقة إنما تقوم على مبدأ الحاجة بغض النظر عن أي مساهمة سابقة أو لاحقة. و من حق المحتاج أن يستفيد</p> <p>3- أما الزكاة فهي فريضة حدد الله سبحانه وتعالى، مصاريفها، و لا يمكن للحاكم أن يغير نسبة 2,5% من حصة الفقراء من أموال الأغنياء أو العشر من دخولهم الزراعية.... الخ</p>	<p>1- جاء الضمان الاجتماعي نتيجة صراع كبير، حيث أن الثورة الصناعية لم يرافقها ضمير إنساني حي، فكان المعيار المادي فقط هو دافع للاستثمار، ثم جاء بعد ذلك التفكير في تشريعات العدالة الاجتماعية بعد ما يقارب من قرن أو أكثر من المعاناة و ظهر في السبعينيات من القرن العشرين التفكير في التأمينات الاجتماعية لرعاية الفقير والمحتاج لدى الشعوب الغربية.</p> <p>2- معظم نظم الضمان الاجتماعي تشترط مساهمة من قبل المستفيد.</p> <p>3- إن النظام الاجتماعي في الغرب يوضع من قبل السلطات مهما كان شكلها ديمقراطيا أو ديكتاتوريا، فالسلطان هو الذي يملك الحق في أن يعطي أو يمنع، و قد يأتي بعض الحكام في سياساتهم يقومون بالتقليل من إعانات الفقراء و العكس و هكذا.</p>

المصدر: منذر قحف: دور الزكاة الاقتصادي، مرجع سابق، ص 101 (بتصرف الباحثة)

المبحث الثالث: صندوق الزكاة الجزائري ودوره الاجتماعي

يعمل الإسلام على علاج اختلال التوازن الاجتماعي من خلال الزكاة وذلك من أجل تحقيق الاستقرار وبث روح الطمأنينة بين الناس في المجتمع والترابط بين أبنائه، من أجل إزالة الكوارث وترميم آثارها وإقامة مجتمع الكفاية والعدل. فالدولة تعمل على تحقيق نوع من التوازن في مستوى معيشة أفراد المجتمع بحيث لا يقوم التفاوت

الصارخ في مستوى المعيشة بين من يملكون كل أسباب العيش ومن لا يملكون من أسباب العيش شيئاً. من خلال هذا المبحث تطرقنا لتعريف صندوق الزكاة، ثم كيفية تحصيل وتوزيع أموال الزكاة بالصندوق كما سنتطرق لمساهمة صندوق الزكاة في جانبها الاجتماعي.

المطلب الاول :تعريف صندوق الزكاة :

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي:

اللجنة القاعدية: تكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

اللجنة الولائية: تكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونيين محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية.

اللجنة الوطنية: ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من:

رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق، كبار المزمكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها. ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.¹

المطلب الثاني: تحصيل وتوزيع أموال الزكاة بالصندوق

إن الهدف الأساسي من إيجاد كيان يشرف على الزكاة والمتمثل في الصندوق الوطني للزكاة، هو من أجل جمع وتحصيل أموال الزكاة ثم توزيعها في مصارفها المحدودة شرعا. تعتبر تجربة صندوق الزكاة الجزائري تجربة فنية إذا ما قورنت بتجارب الزكاة في الدول العربية والإسلامية إذ لم تمضي على إنشائه سوى 15 سنة، سنقوم في هذا المطلب بعرض نتائج أو حصيلة الزكاة التي تم جمعها من طرف صندوق الزكاة الجزائري منذ إنشائه سنة 2003 إلى غاية سنة 2017.

أولا: الحصيلة الإجمالية لصندوق الزكاة في الجزائر

وفيما يلي سنقوم بعرض حصيلة الزكاة في الجزائر التي قام بجمعها صندوق الزكاة الجزائري

الجدول رقم(2): حصيلة صندوق الزكاة الجزائري للفترة 2003-

2017

السنة	زكاة الفطر	زكاة المال	زكاة الزروع والثمار	المجموع
2003	25 728 172,50	30 394 399,45	0,00	56 122 571,95
2004	114 916 162,00	108 370 579,98	16 567 254,00	239 853 995,98
2005	172 171 989,66	335 761 165,55	723 396,54	508 656 551,75

¹ موقع وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف <http://www.marw.dz>

686 440 187,46	32 119 363,76	439 099 934,34	215 220 889,36	2006
732 514 125,32	38 843 446,56	435 507 262,68	258 163 416,08	2007
654 124 964,35	43 115 432,98	370 048 773,87	240 960 757,50	2008
936 665 237,40	42 147 194,17	589 548 578,23	304 969 465,00	2009
899 192 808,57	40 497 584,83	536 621 104,24	322 074 119,50	2010
1 199 129 470,74	44 430 159,57	781 299 800,17	373 399 511,00	2011
1 306 887 101,54	60 703 409,74	801 478 212,80	444 705 479,00	2012
1 300 908 565,34	75 804 974,05	779 147 643,48	445 955 947,81	2013
1 318 614 068,68	76 747 250,58	804 303 736,90	437 563 081,20	2014
1 251 113 386,08	91 711 538,40	685 984 292,68	473 417 555,00	2015
1 267 174 889,67	73 139 529,73	678 716 480,94	515 318 879,00	2016
1 400 106 499,98	115757 831,10	718 826 688,79	565 521 980,09	2017
13 757 504 424,81	752308 366,01	8 095 108 654,10	4 910 087 404,70	المجموع

المصدر: مديرية الأوقاف والزكاة والحج والعمرة ديسمبر 2017.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تصاعد في حصيلة الزكاة الإجمالية على المستوى الوطني، حيث بلغت سنة 2003 ما يقارب 56 مليون دينار جزائري و هي السنة التجريبية التي بدأ بولاييتين فقط. لترتفع سنة 2007 إلى ما يقارب 732 مليون دينار جزائري بزيادة تقدر بأكثر من 13 ضعف، ثم انخفضت سنة 2008 إلى مبلغ 654 مليون دينار، انخفض المبلغ المحصل بنسبة 10% ويمكن تلخيص أهم أسباب انخفاض حصيلة الزكاة وتذبذبها إلى عدة أسباب أهمها:

ابتعاد عدد كبير من المزمكين عن إيداع أموالهم في الصندوق بسبب الانتقادات الموجهة لطريقة عمل للصندوق.

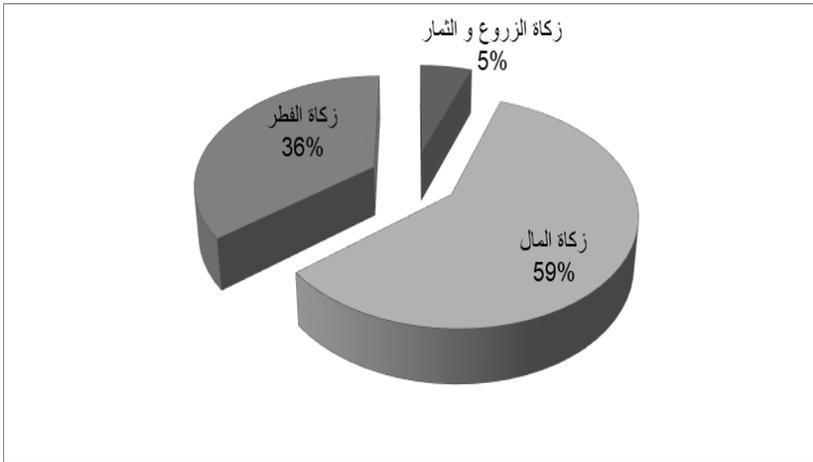
الأخبار المنتشرة عبر وسائل الإعلام عن حدوث سرقات وأعمال سطو على صناديق أموال الزكاة في المساجد.

الاختلاف الفقهي حول طريقة استغلال وتوزيع أموال الزكاة المعتمدة من طرف الصندوق.

وفي سنة 2009 عادت حصيللة الزكاة الإجمالية للارتفاع حيث بلغت سنة 2012 أعلى مستوى لها بمبلغ يقارب 01 مليار و306 مليون دينار جزائري، وهذا بسبب تخصيص نسبة 25 بالمئة من حصيللة الزكاة لأهل غزة، الأمر الذي ساهم في رفع حصيللة الزكاة وإقبال عدد كبير من المزمكين لإيداع أموال زكاتهم في الصندوق، وقد بلغت أكبر قيمة زكاة سنوية يحصلها الصندوق سنة 2017 بحوالي 01 مليار و400 مليون دينار، ويقدر المبلغ الإجمالي لحصيللة صندوق الزكاة الجزائري في مدة 15 سنة حوالي 13 مليار 757 مليون دينار جزائري، وهذا راجع إلى الجهود المبذولة من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية من خلال زيادة التنظيم والتوعية الإعلامية والتحسيسية بمساعده أئمة المساجد .

الشكل رقم (1): نسبة مساهمة أنواع الزكاة في الحصيللة الإجمالية لصندوق الزكاة

الجزائري للفترة 2003 - 2017



نلاحظ من الشكل أن النسبة الأعلى من الزكاة كانت لزكاة الأموال وهذا راجع لاستيعابها لعدد أكبر من المزمكين لأنها تتضمن مجموعة من الأموال التي تجب فيها الزكاة (زكاة أموال، حلي، مستغلات، عروض التجارة...) حيث تشكل نسبة 60 % من المبلغ المحصل من طرف الصندوق، تليها زكاة الفطر والتي تمثل نسبة 30 % من مجمل المبالغ المحصلة، أما زكاة الزروع والثمار والتي تمثل النسبة المتبقية وهي 05 % من مجمل الأموال المحصلة. ويرجع هذا إلى:

- زكاة المال مرتبطة بالنصاب فلا يمكن إخراج الزكاة إلا إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول.
 - زكاة الفطر غير مرتبطة بنصاب ولكنها مرتبطة بقيمة، فبالرغم من أن دافعي زكاة الفطر عددهم كبير، إلا أن القيمة المنخفضة لها تجعل مجموع مبلغها منخفض.
 - زكاة الزروع تمثل الأموال التي تم دفعها للصندوق بعد عملية جني الثمار، هذا يعني أنها أخرجت نقدا وليس عينا، هذا ما يثير أمرين:
 - يقوم بعض المزارعين بإخراج زكاة محاصيلهم عينا (من عين المحصول) وهذا مؤكد أن زكاته تكون خارج إطار الصندوق لأن الصندوق لا يقبل إلا النقد.
 - هناك من يخرج زكاة محصوله نقدا لمستحقها مباشرة دون دفعها للصندوق (مشكلة التفرغ ودفعها عن طريق الحسابات البريدية، مشكلة الأمية، قلة الوعي، وغيرها من الأسباب..)
- ثانيا توزيع أموال الزكاة بالصندوق

يتم توزيع أموال الزكاة بالصندوق وفقا لمصارفها الشرعية من الفقراء والمساكين، وفقا للترتيب الوارد شرعا وقانونا. وتجدر الإشارة أن التوزيع يتم وفق مبدأ محلية الزكاة أي الأموال التي تجمع في ولاية معينة لا توزع إلا على أهل الولاية، وتقسم حصيلة صندوق الزكاة الجزائري وفق النسب التالية :

جدول رقم (3) نسبة صرف حصيلة صندوق الزكاة الجزائري

المعنيين		نسب صرف حصيلة الزكاة
الفاصلة	الحصيلة أقل من 5 ملايين دج	الحصيلة أكثر من 5 ملايين دج
الفقراء والمساكين	87.5%	50%
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة (قرض حسن) والقادرين على العمل	/	37.5%
مصاريف تسيير صندوق الزكاة	12.5% توزع كما يلي:	
	4.5% لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية.	
	6% لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة القاعدية.	
	2% نصيب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني.	

المصدر: موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

المطلب الثالث: مساهمة صندوق الزكاة في جانبه الاجتماعي :
 أولا :لقد ساهمت حصيلة الزكاة منذ نشأة الصندوق إلى اليوم، في توزيع مساعدات مالية سنوية ،كما تم تقديم قروض حسنة للعديد من الشباب البطال وخريجي الجامعات والحاملين لشهادات مهنية والعائلات الفقيرة كما يوضحه الجدول -التالي:

الجدول رقم (4): عدد الطالبين والمستفيدين من أموال زكاة المال وزكاة الزروع
والثمار خلال الفترة 2003-2017

نسبة الاستفادة من الزكاة	مجموع المستفيدين	مجموع الطلبات	زكاة الزروع و الثمار			زكاة المال			السنوات
			نسبة الاستفادة	عدد المستفيدين	عدد الطلبات	نسبة الاستفادة	عدد المستفيدين	عدد الطلبات	
96%	6 008	6 269	100%	427	427	96%	5 581	5 842	2003
69%	30 300	44 170	56%	2 835	5 064	70%	27 465	39 106	2004
85%	66 555	78 316	100%	3 991	3 991	84%	62 564	74 325	2005
79%	89 530	113 455	57%	8 596	15 026	82%	80 934	98 429	2006
78%	95 162	121 474	59%	9 651	16 279	81%	85 511	105 195	2007
71%	83 634	117 626	40%	7 348	18 348	77%	76 286	99 278	2008
82%	89 473	109 276	76%	9 806	12 880	83%	79 667	96 396	2009
76%	90 822	119 298	51%	6 394	12 653	79%	84 428	106 645	2010
80%	113 562	141 429	54%	7 052	13 075	83%	106 510	128 354	2011
78%	111 647	142 989	58%	8 228	14 106	80%	103 419	128 883	2012
60%	118 308	195 896	25%	11 393	45 341	71%	106 915	150 5k955	2013
72%	110 984	154 553	43%	16 096	37 709	81%	94 888	116 844	2014
81%	122 959	152 050	81%	15 083	18 633	81%	107 876	133 417	2015
90%	127101	141 724	95%	11 086	11 666	89%	116 015	130 058	2016
86%	108 698	127 042	80%	20 897	26 248	87%	87 801	100 794	2017
77%	136474 3	176556 7	55%	138 883	251 446	81%	1 225 860	1 514 121	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة و مديرية الوقف والحج والعمرة

1- نلاحظ من الجدول أعلاه تزايد عدد العائلات الفقيرة المستفيدة من إعانات صندوق الزكاة، كما نلاحظ أن استجابة صندوق الزكاة لطلبات المحتاجين قدرت ما بين 96% كأقصى استجابة و 69% كأقل استجابة لطلبات الاستفادة من أموال الزكاة كإعانات للفقراء والمساكين،

2- نلاحظ أن عدد المستفيدين عرف تطورا يتماشى مع تطور حصيلة زكاة المال والزروع، حيث بلغ عدد المستفيدين 6008 عائلة سنة 2003 إلى أن وصل إلى 108698 عائلة مستفيدة سنة 2017، وأن العدد الإجمالي للمستفيد خلال سنوات الدراسة بلغ 1364743 عائلة ومستفيدة.

3- بعض السنوات لم يستفد جميع طالبي الزكاة، و ذلك بسبب قلة المبالغ المحصلة، إضافة إلى أن كل منطقة توزع المبالغ المحصلة فيها، حيث يتم تقديم حصيلة الزكاة المجموعة في كل مسجد إلى حساب صندوق الزكاة مع المحاضر و كشوفات الدفع إلى حساب الصندوق، إضافة إلى ملفات العائلات المعوزة و المحتاجة في المنطقة التي يقع بها المسجد لتوزع عليهم.

4- عددا كبيرا من العائلات استفادت من مساعدات مالية من حصيلة الزكاة، و أن هذه المساعدات سيتم تحويلها مباشرة إلى استهلاك، مما يزيد من حجم الطلب على المنتجات الاستهلاكية، أي زيادة حجم الانتاج و بالتالي زيادة الاستثمارات و زيادة الطلب على العمل، أي خلق مناصب عمل.

ثانيا: توزيع حصيلة الزكاة على القروض الحسنة:

وحسب الجدول رقم 5 تعتمد الجزائر في توزيع الجزء الأكبر من حصيلة الزكاة على الفقراء و المساكين، وفي الحالة التي لم تتعد حصيلة الزكاة 5 ملايين دينار جزائري، يتم توزيع ما نسبته 87.5% لصالح الفقراء والمساكين. كما هو مبين في الجدول رقم 3

جدول رقم(5) تنامي توزيع القرض الحسن:

عدد المستفيدين من القروض الحسنة و مجموع المبالغ الممنوحة من سنة 2004 إلى غاية سبتمبر 2016 بناء على مراسلات المديريات الولائية و مراسلة بنك البركة الجزائري رقم 72 المؤرخة في 2016/09/26

السنوات	عدد المستفيدين	المبلغ الممنوح
2004	138	20 215 482,42
2005	355	51 598 127,45
2006	565	90 107 165,01
2007	776	137 440 637,54
2008	625	112 326 425,38
2009	531	98 684 603,19
2010	710	149 787 028,32
2011	901	226 532 731,15
2012	1049	345 375 093,49
2013	1213	344 208 281,97
2014	606	175 936 219,75
مجموع الاستقادة الفعلية	7469	1 752 211 795,67
عدد الملفات العالقة على مستوى البنك	924	
المجموع الكلي	8393	

المصدر: مديرية الوقف والحج والعمرة

وحسب الجدول رقم 5 تعتمد الجزائر في توزيع الجزء الأكبر من حصيلة الزكاة على الفقراء و المساكين، وفي الحالة التي لم تتعد حصيلة الزكاة 5 ملايين دينار جزائري، يتم توزيع ما نسبته 87.5% لصالح الفقراء والمساكين. كما هو مبين في الجدول رقم 3 نلاحظ من الجدول 5 أعلاه تزايد عدد المستفيدين من القروض الحسنة وبالتالي زيادة عدد الاستثمارات الممولة من طرف الصندوق حيث ارتفعت من 138 قرض حسن سنة 2004 إلى غاية 1213 قرض

حسن سنة 2013 ولم يعرف عدد القروض الممنوحة انخفاضا إلا في سنة 2008 وذلك بسبب الحملة العدائية ضد الصندوق، وسنة 2009 حيث تم تحويل 25 بالمئة من حصيلة الصندوق لأهل غزة، وسنة 2014 وهي السنة التي تم فيها تجميد عملية منح القروض الحسنة من طرف الصندوق نظرا لبعض المحاذير الشرعية.

وقبل صرف أموال الزكاة في كل ولاية لابد من تحديد قائمة الفقراء المستحقين للزكاة، ويتم ذلك عن طريق تسجيل الفقراء من طرف أئمة المساجد عبر الولاية في شكل عائلات في الأحياء المحيطة بالمسجد بناء على استمارة خاصة مدعمة بوثائق تبين الوضعية الاجتماعية للعائلة.

وتحول هذه القوائم إلى الهيئات القاعدية حيث يتم دراستها، ثم تحول الهيئات الولائية لإجراء التعديلات اللازمة لها والمصادقة عليها، ثم يحرر محضر حول الموضوع ويحول إلى الهيئة الوطنية¹ ويتم صرف أموال الزكاة في صندوق الزكاة الجزائري بطريقتين :

أ / الدعم المباشر لصالح الفقراء والمساكين :

تصنف العائلات حسب أولوية الاستحقاق، ويعطى كل واحد منهم مبلغا يتراوح بين 3000 دج² و 5000 دج سنويا يستلمه من مصلحة البريد عن طريق الحوالات.

ب / الدعم غير المباشر لصالح الفقراء :

عن طريق القرض الحسن للشباب الحاملين للشهادات والقادرين على العمل مثل التجار، فلاحين، حرفيين، خريجي الجامعات ومراكز

¹ وفق المنشور الوزاري رقم 139 / 2004 إجراء جمع وتوزيع زكاة الفطر، ص 3.

² وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، <http://www.marw.dz>

التكوين المهني،... الخ هذه الفئة لا تملك الإمكانيات المالية التي تسمح لها بإقامة مشاريع.¹

وإن من إستراتيجيات الصندوق أنه يعتمد على فكرة " لا نعطيه ليقبى فقيراً وإنما ليصبح مزكياً" لهذا انتهج فكرة القرض الحسن² حتى يقوم بتفعيل دور صندوق الزكاة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

إن عملية استثمار أموال الزكاة عن طريق القرض الحسن تتوقف على الحصيلة اللوائية للزكاة كما هو موضح في الجدول أعلاه، فقد قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بتوقيع اتفاقيات مع بنك البركة الجزائري حتى يكون البنك وكيلًا تقنياً في مجال استثمار أموال الزكاة. وتم إنشاء صندوق استثمار أموال الزكاة برأس مال ابتدائي قدره 60 مليون دينار جزائري يقوم بتمويل مشاريع في مختلف المجالات .

ويجب على المشاريع الممولة من القرض الحسن أن تتميز بالخصائص التالية:

- أن تكون المشاريع ذات آثار إيجابية، بحيث ينتقل الممول الفقير عند نهاية العقد إلى مزكي.
- أن تكون المشاريع ذات آثار اقتصادية محفزة بحيث تخفف من ضغط البطالة على ميزانية الدولة.

¹ فلباشي سامية ، دور الزكاة الاقتصادي و الاجتماعي(عمان ، الأردن :دار الايام ، 2016) ص 175.

² القرض الحسن :هو ما يعطيه المقرض من المال إرفاقاً بالمقترض ليرد إليه مثله دون اشتراط زيادة، ويطلق هذا اللفظ كما جاء في القرآن على المال الذي ينفق على المحتاجين طلباً لثواب الآخرة.

- كما يجب أن تحترم هذه المشاريع قواعد الشريعة وغير مضرّة بالمجتمع ومن المعنيين باستثمار جزء من أموال الزكاة هو كل شخص قادر على العمل ولم يجد التمويل اللازم لإقامة مشروعه منهم:
- المعوقون القادرون على العمل.
- الشباب العاطل عن العمل.
- النساء الماكثات في البيوت بصيغة الأسر المنتجة.
- أصحاب الحرف.
- المتخرجون من الجامعة.
- المتخرجون من مراكز التكوين المهني.

في سنة 2014 تم تجمد العمل بالاستثمار عن طريق القرض الحسن حسب تصريح وزير الشؤون الدينية و الاوقاف " امتثالا لأحكام الشريعة الإسلامية وأخذاً بنصائح العلماء التي اقترحوا فيها تجميد العمل بالقرض الحسن من هذا الصندوق.¹

الخاتمة :

يعمل الإسلام على علاج اختلال التوازن الاجتماعي من خلال الزكاة و ذلك من أجل تحقيق الاستقرار و بث روح الطمأنينة بين الناس في المجتمع و الترابط بين أبنائه، من أجل إزالة الكوارث و ترميم آثارها و إقامة مجتمع الكفاية و العدل. فالدولة تعمل على تحقيق نوع من التوازن في مستوى معيشة أفراد المجتمع بحيث لا يقوم التفاوت الصارخ في مستوى المعيشة بين من يملكون كل أسباب العيش و من لا يملكون من أسباب العيش شيئاً.

¹ /https://www.ennaharonline.com

و للإجابة على الفرضية الاولى و الثانية يمكننا القول أن الإسلام يعمل على علاج اختلال التوازن الاجتماعي من خلال الزكاة و ذلك من أجل تحقيق الاستقرار و بث روح الطمأنينة بين الناس في المجتمع والترابط بين أبنائه من أجل إزالة الكوارث و ترميم آثارها و إقامة مجتمع الكفاية والعدل.

من خلال هذا البحث تعرضنا للاطار المفاهيمي للزكاة ثم عرجنا على الابعاد الاجتماعية للزكاة ، كما تطرقنا لتجربة صندوق الزكاة الجزائري و مساهمته في الجوانب الاجتماعية. من خلال هذا البحث يمننا تقديم الاستنتاجات التالية :

■ إن إعطاء الزكاة بكفاية دائمة هو ما يتوافق مع مقاصد الشريعة في فريضة الزكاة، لأنها شرعت لتسد حاجة الفقراء و تنهي معاناتهم كما تجعلهم يعتمدون على أنفسهم فيما بعد، و هذا الأقرب لمصلحة الفقير و مصلحة الاقتصاد ككل.

■ يعمل الإسلام على علاج اختلال التوازن الاجتماعي من خلال الزكاة و ذلك من أجل تحقيق الاستقرار و بث روح الطمأنينة بين الناس في المجتمع .

تعتبر الزكاة أول مؤسسة للتكافل الاجتماعي التي عرفها التاريخ، و إن الضمان الاجتماعي في الغرب لم يعرف إلا في هذا العصر، ولم يأخذ بصورته الرسمية إلا في سنة 1941.

مع تطور الضمان الاجتماعي في الغرب لم يرتق إلى اليوم إلى ما هو موجود في الضمان الاجتماعي الإسلامي الذي حققته الزكاة من حيث شمولها لكل محتاج، حاجة دائمة أو طارئة.

الزكاة كضريبة تكافل بين القادرين والعاجزين دون أن تحمل أقساطاً خاصة للأفراد المعنيين بالتكافل طالما لم يبلغوا النصاب، والزكاة تعمل على تأمين الأفراد مستواهم المعيشي الذي وصلوا إليه بجدهم في الحال.

يتم صرف أموال الزكاة في صندوق الزكاة الجزائري بطريقتين أولاً الدعم المباشر لصالح الفقراء والمساكين وثانياً الدعم غير المباشر لصالح الفقراء عن طريق القرض الحسن إلا أن هذه الأخيرة تم تجميدها منذ 2014 لأسباب شرعية.

إن مبدأ طوعية الزكاة يبقى العائق الأكبر أمام عدم تحقيق كفاءة في تحصيل أموال الزكاة، وهذا حتى يتمكن الصندوق بالمساهمة بشكل إيجابي وفعال. إن صفة الطوعية جعلت وجود تشريعات عديدة للضرائب تؤثر على فريضة الزكاة

نظراً لحدثة تجربة صندوق الزكاة الجزائري، لم تكن له إسهامات كبيرة في جوانبه الاجتماعية نظراً لضعف حصيلة الزكاة مقارنة مع متطلبات المجتمع.

المراجع

1. القرآن الكريم
2. ابراهيم عيسى، التأمين و الضمان الاجتماعي الاستثمار و البيئة المستدامة دراسة في دور الزكاة في تنمية المجتمع: (القاهرة، مصر دار الكتاب و الحديث، 2010).
3. جمال لعامرة، اقتصاديات الزكاة و الدور الجديد في الاقتصاد الإسلامي، (الجزائر: دار الخلدونية، 2014).

4. الشوكاني (محمد بن علي بن محمد) نيل الأوطار، شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، مصطفى البابي الحلبي (مصر: 1347 هـ) ص97 .
5. عثمان حسين عبد الله، الزكاة والضمان الاجتماعي الاسلامي (المنصورة، مصر دار الوفاء 1989)
6. العوضي رفعت السيد، الزكاة و استيعاب التطور (القاهرة، مصر: دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع،) 2018 .
7. غازي عناية، الاقتصاد الاسلامي: الزكاة والضريبة دراسة مقارنة، (دار ضياء العلوم. بيروت لبنان، 1995)
8. فلياشي سامية، دور الزكاة الاقتصادي و الاجتماعي (عمان، الأردن :دار الايام، 2016) .
9. القرصاوي يوسف ،الزكاة و دورها في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها (القاهرة: دار الشروق، 2006)
10. منذر قحف: دور الزكاة الاقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب-البنك الإسلامي للتنمية (جدة-المملكة العربية السعودية 1995) .
11. المنشور الوزاري رقم 139 / 2004 إجراء جمع وتوزيع زكاة الفطر
12. موفق محمد عبده، الموارد المالية العامة في الفقه الاقتصادي الإسلامي، (الأردن ،عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003)
13. موقع وزارة الشرون الدينية و الاوقاف <http://www.marw.dz>
14. <https://www.ennaharonline.com>

أحكام الاستثمار في صندوق الحج الاردني: الجانب التطبيقي

أ.د. ردينا إبراهيم حسين الرفاعي

كلية الشريعة

الجامعة الأردنية

rr.alrefai@yahoo.com

هاتف 0772219397

Investment provisions in the Jordanian Hajj Fund: An Application Analysis

Dr. Rudeina Ibrahim Hussein Rifai. University of Jordan. Jordan

Abstract

This study aimed to further understand the issue of investing in the pilgrimage fund in the Hashemite Kingdom of Jordan. The significance of the study is due to the importance of the fund and its objectives which include facilitating Hajj (pilgrimage) as a religious practice, as well as, save money through legitimate means of investment. The study focused on the pilgrimage fund, its inception and stated goals, and models of investment in the Fund. Finally, the study recommends that people contribute to the fund, the expansion of investment projects by the fund itself, and the dissemination of the idea of the pilgrimage fund in all Islamic countries.

Keywords. the jurisprudence of transactions (figh), Hajj fund

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على موضوع " الاستثمار في صندوق الحج في المملكة الأردنية الهاشمية، وتتنبق أهمية الدراسة من أهمية

وأهداف الصندوق التي تشمل حفظ الدين بتسهيل إقامة ركن الحج، وكذا حفظ المال من خلال استثماره بالطرق المشروعة. كما بينت الدراسة نشأت وأهداف صندوق الحج، وطرق الاستثمار فيه، ونماذج من الاستثمارات في الصندوق.

وحثت الدراسة الناس على المساهمة في الصندوق، والتوسع في المشاريع الاستثمارية، وتعميم فكرة صندوق الحج في جميع البلاد الإسلامية بما يحقق المنفعة للمسلمين.

الكلمة الدالة: فقه المعاملات، صندوق الحج

مقدمة:

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على أفضل الخلق أجمعين محمد وعلى آله وصحابه الأخيار الطيبين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، سبحانه اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم.

الحج فريضة يتوق لأدائها كل مسلم؛ ونظراً لكثرة متطلبات الحياة، الأمر الذي يتطلب إيجاد وسائل بديلة توفر المال ليتمكن من أداء فريضة الحج، فجاءت فكرة صندوق الحج ليتمكن غير القادر على ادائه بتوفر أقساط تجمع مبلغاً من المال خلال سنوات معدودة تمكن المسلم بعدها من أداء فريضة الحج، وقد كان الاردن من السابقين لإنشاء هذا الصندوق فهو الأول عربياً، والثاني عالمياً بعد صندوق الحج الماليزي. وقد جاءت هذه الدراسة لتبين طرق الاستثمار في صندوق الحج الأردني، من حيث الأحكام الفقهية وواقع التطبيق.

مشكلة الدراسة: تعد تجربة صندوق الحج في الأردن تجربة حديثة، ولم تتضح بعد مدى قدرة صندوق الحج على تحقيق رغبة العديد من

الأفراد لأداء هذه الفريضة؛ لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في الكشف عن مدى نجاح صندوق الحج الأردني في استثمار أموال المدخرين؛ مما يكون له الأثر في التشجيع على الادخار، ويمكن عرض مشكلة الدراسة من خلال الاجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما المقصود بصندوق الحج للإدخار والاستثمار؟

- كيف يتم الاستثمار في صندوق الحج في الأردن؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

بيان أوجه الاستثمار في صندوق الحج الاردني

توضيح الجانب التطبيقي للاستثمار في صندوق الحج في الأردن.

الدراسات السابقة:

تناول فقهاء المسلمين القدامى في كتبهم الفقهية في مختلف المذاهب طرق الاستثمار وأحكامها ، كما تناولها الفقهاء المعاصرون في كتاباتهم الحديثة، كالكتابة عن الاستثمار في صندوق الحج الماليزي، أو صناديق الاستثمار، ومن هذه الدراسات التي عثرت عليها في هذا الموضوع:

محمد رحيمي عثمان (1996)، صندوق الحجاج بماليزيا باعتباره مؤسسة استثمارية، دراسة في الاقتصاد الإسلامي (1)، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على تقييم أداء ودور صندوق الحجاج بماليزيا بإدارة وتوظيف مدخراته، ومعرفة مدى مقدرته وفعاليتها على الإسهام في التنمية الإقتصادية، وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في أنها تناولت الحديث عن الاستثمار في صندوق الحجاج، وتختلف بأنها تناولت صور التطبيقات الاستثمارية لصندوق الحجاج في الأردن، بينما تناولت الدراسة السابقة صور التطبيقات الاستثمارية

لصندوق الحجاج في ماليزيا. والذي يُعد من أكبر مؤسسات الاستثمار لديهم حيث يبدأ اشتراك الأفراد بالصندوق منذ الولادة بحيث يدفع ذوهم عنهم، أُطلقَ العمل بصندوق الحج الماليزي عام 1963م، ليقوم بِجَمْعِ مُدَّخَرَاتِ الرَّاغِبِينَ بِالْحَجِّ، والمتاجرة فيها، ثم مساعدتهم على أداء الفريضة، وخدمتهم أثناء حجهم. فإحصائية عام 2013 تقول أن صافي إيرادات هذا الصندوق تخطى حاجز 9.1 مليار رنجت ماليزي، وبمقدار ربح يصل إلى 3.7 مليار رنجت. وهذا ما جعلها سندا للحكومة في مواجهة الأزمات الاقتصادية التي هددت البلاد في أكثر من فترة.

بودية فاطمة وكحلي فتيحة (2013)، طبيعة البعد الاقتصادي والاجتماعي لصناديق الاستثمار الإسلامية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة(2). بينت الدراسة أن صناديق الاستثمار الإسلامية تؤدي دوراً بارزاً في تمويل التنمية، من خلال نشاط تلقي الأموال من الأفراد والمؤسسات، وتوظيفها عن طريق الاستثمار في الأوراق المالية لشركات يكون عملها مباحاً، واستثمار حقيقي يتمثل في الدخول في عقود المرابحة، وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في أنها تناولت الاستثمار في الإسلام، وتختلف عنها في أنها تناولت تطبيقات الاستثمار في صندوق الحج في الأردن فتحدثت عن المحافظ الاستثمارية في صندوق الحج الأردني، وعن المخاطر التي تتعرض لها وكيفية معالجتها. .

منهج الدراسة: بناءً على مشكلة الدراسة وأهميتها فإن المنهج المتبع للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة يعتمد على الآتي: المنهج

الاستقرائي للنصوص الفقهية، والمنهج الوصفي للمسائل، والمنهج التحليلي المقارن لاختيار الراجح في المسائل الواردة في الدراسة
المبحث الأول: ماهية صندوق الحج وأهدافه
المطلب الأول: تعريف صندوق الحج

يُعد صندوق الحج الأردني التجربة الأولى على مستوى الدول العربية، والثانية على مستوى الدول الإسلامية، حيث أن فكرة صندوق الحج للادخار والاستثمار، تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتفتح المجال للمدخرين الذين انطبقت عليهم الشروط، لأداء فريضة الحج، انطلاقاً من إيمانهم بالسعي نحو تحقيق الاستطاعة المالية، فهو يهدف لجمع وادخار الأموال واستثمارها. (3)

وقبل أن نُعرف بصندوق الحج لابد من بيان المقصود بالصندوق، وكذلك الصناديق الاستثمارية، ثم نبين معنى صندوق الحج. يعرف الصندوق لغةً: بأنه عبارة عن وعاء من خشب، أو معدن ونحوهما، مختلف الأحجام تخفظ فيه الكتب، والملابس ونحوهما، ومثاله صندوق الديون (4).

ويعرف الصندوق اصطلاحاً: بأنه المكان الذي يحفظ فيه الشيء (5). أما صناديق الاستثمار فتُعرف بأنها " خدمة تُقدمها المؤسسات المالية، بهدف الإدارة الجماعية للمدخرات من القيم المنقولة، ويديرها محترفون، ومتخصصون، على درجة عالية من الخبرة العلمية والعملية (6). وتُعرف صناديق الاستثمار الإسلامية بأنها: " مؤسسات مالية تهدف إلى تجميع أموال صغار المدخرين وذلك بغرض استثمارها للحصول على ربح حلال تراعى فيها أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية (7).

ويُعد صندوق الحج أحد المؤسسات الادخارية الاستثمارية الحكومية، ويعمل ضمن ضوابط الشريعة الإسلامية، ويقوم المدخرون بادخار أموالهم واستثمارها فيه بعيداً عن الربا المحرم، وبعد أن يستوفي المدخر الشروط، يمكنه أداء فريضة الحج، بناءً على التعليمات الصادرة من مجلس الأوقاف الأردني، ويعرف صندوق الحج بأنه مؤسسة إدارية استثمارية تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتفتح باب الادخار لأداء فريضة الحج في سن مبكرة⁽⁸⁾.

ومن التعريف السابق يتبين لنا ما يلي:

يعد صندوق الحج مؤسسة إدارية تقبل الودائع وتقوم على حفظ مدخرات الأفراد وفق عملية شراء صكوك الإيداع.

يُنمي صندوق الحج المؤسسة استثمارية أموال والمدخرين وأمانات الحج.

يعمل صندوق الحج وفق ضوابط الشريعة الإسلامية: وآليات الاستثمار فيها.

يتمتع الصندوق بشخصية معنوية حكومية، ويتمتع باستقلال مالي وإداري.

أما رسالة صندوق الحج في الأردن فتتمثل في تقديم أفضل الخدمات الادخارية والاستثمارية إبرازاً للصورة المشرفة للاقتصاد الاسلامي من خلال فريق عمل مؤمن برسالته وقوي في عزمته ومتصف بالرغبة في العمل والتطوير والأداء⁽⁹⁾.

المطلب الثاني: أهداف صندوق الحج الأردني

أهداف صندوق الحج في الأردن تتمثل فيما يلي⁽¹⁰⁾:

- 1- تشجيع الأردنيين رجالاً ونساءً على الادخار في سن مبكرة لتغطية نفقات أداء فريضة الحج.
- 2- توثيق الصلات بين المسلمين عن طريق إصدار صكوك إيداع في الصندوق محددة القيمة، تقدم في المناسبات الاجتماعية، وبخاصة عند الولادة والزواج.
- 3- استثمار أموال الصندوق وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتحقيق أرباح للمدخرين مما يسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- 4- استثمار أموال الصندوق في تنمية الأراضي، والعقارات الوقفية؛ مساهمة من الصندوق في دعم رسالة الوقف الخيري.
- 5- التشجيع على ثقافة الادخار عند المواطنين، وكذلك ثقافة الاستثمار.

المبحث الثاني: الاستثمار مفهومه وحكمه، وأهدافه، وضوابطه في الفقه الإسلامي

يعد الاستثمار من الأركان المهمة في الاقتصاد الإسلامي، وللمستثمر دور مهم في إدارة العجلة الاقتصادية من خلال الاستثمارات التي يقوم بها في المجتمع، والتي من خلالها تتحقق الفائدة للمجتمع. سيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

أولاً: مفهوم الاستثمار لغة

يعرف الاستثمار لغة بأنه: طلب الحصول على الثمرة، وثمره الشيء ما تولد عليه، ويقال فيها أثمر الشجر، أي ظهر ثمره، وثمر الشيء إذا نضج وكمل، وأثمر ماله أي كثيراً، وأثمر الشيء إذ تحققت نتيجته

(11)، وبنفس المعنى ورد الاستثمار من استثمار المال ونحوه: أي نماءه، ووظفه في أعمال تدر عليه الربح وتحقق له مزيداً من الدخل⁽¹²⁾.

ثانياً: مفهوم الاستثمار في الاصطلاح

لم يتعرض الفقهاء قديماً لمعنى الاستثمار، وإنما ورد هذا المفهوم في الفقه القديم بتسميات عدة، منها التثمين، والاستتماء، والتنمية، جاء في بداية المجتهد: "الرشيد هو القادر على تثمين أمواله وإصلاحه، والسفيه غير ذلك"⁽¹³⁾، وذكر له معنى واحد عند المالكية وهو: ربح غلة وفائدة (14)، الربح يُقصد به الزيادة الحاصلة من المال، والغلة ما يتجدد من السلع التجارية كالصوف واللبن من الأنعام، والفائدة كل نماء وزيادة في غير عروض التجارة، مثل ما يكون فيه الملك بسبب الشرع ودون جهد شخصي كالميراث والعطية. (15)

أما الاستثمار عند الفقهاء المعاصرين فيعني: "استخدام الأموال في الإنتاج، إما مباشرة بشراء المواد الأولية، وإما بطريق غير مباشر كسواء الأسهم والسندات"⁽¹⁶⁾، "والأثمار: اسم لكل ما يُطعم من أحمال الشجر والثمار ونحوه، ويكنى به عن المال المستفاد، ويقال: لكل ما يصدر عن شيء ثمرته، كقولهم ثمرة العلم العمل الصالح"⁽¹⁷⁾.

ومن الألفاظ التي تتعلق بالاستثمار الاستتماء، أو التنمية، أو النماء، ومنه قول ابن عابدين: "المقصود من عقد المضاربة هو استتماء المال"⁽¹⁸⁾، وهذا العقد جائز لأن الضرورة دعت إليه لحاجة الناس إليه في أموالهم، وليس كل واحد يقدر على التنمية بنفسه"⁽¹⁹⁾.

مما سبق يُمكن تعريف الاستثمار بأنه: طلب تحصيل نماء المال المملوك شرعاً، بالطرق الشرعية المعتمدة من مضاربة، ومراحة، وشركة، وغيرها⁽²⁰⁾.

المطلب الثاني: حكم الاستثمار

اختلف الفقهاء في حكم الاستثمار على النحو التالي:
القول الأول: إباحة الاستثمار بالنسبة للأفراد إذ الأصل في المعاملات الإباحة، والاستثمار صورة من صور المعاملات وقال بهذا جمهور الفقهاء من الحنفية⁽²¹⁾ والشافعية⁽²²⁾ والظاهرية⁽²³⁾، واستدلوا بما يلي:

1. قوله تعالى: "الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا، وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا" ⁽²⁴⁾.

وجه الاستدلال: أحل الله الأرباح في التجارة، وحرم الربا، وليست الزيادتان اللتان إحداهما من وجه البيع، والأخرى من وجه الزيادة في الأجل سواء أوجه للاستثمار". ⁽²⁵⁾

2. قوله تعالى " أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ " ⁽²⁶⁾.

وجه الاستدلال: تدل الآية بمفهوم المخالف لها على جواز التجارة متى كانت على أسس صحيحة، والتجارة من صور الاستثمار.

3. ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى ديناراً للأحد الصحابه ليشتري له به شاة، فاشترى له به شاتين، فباع أحدهما بدينار، وجاء بدينار وشاه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فدعا له بالبركة، فكان لو اشترى التراب لربح فيه" ⁽²⁷⁾.

وجه الدلالة: أن الصحابي رضي الله عنه كان بالخيار بين شراء شاة واحدة أو أكثر فاختار الاستثمار، والتخيير يدل على الإباحة.

4. قال النبي صلى الله عليه وسلم "أطيب الكسب عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور" (28).

5. قوله صلى الله عليه وسلم "ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده وأن نبي الله داوود عليه السلام كان يأكل من عمل يده" (29).

وجه الدلالة: أن الأحاديث تدل على أباحة الاستثمار، و الشرعية الإسلامية جاءت للحفاظ على المال وتتميته بما يؤدي إلى تحقق التنمية الاقتصادية.

القول الثاني: القول بوجوب الاستثمار على المالك (30)
واستدلوا لذلك بما يأتي:

1. قال تعالى: "هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَمَشَوْا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ، وَإِلَيْهِ النُّشُورُ" (31).

وجه الاستدلال: تدل الآية دلالة واضحة على وجوب الاستثمار من خلال السعي في طلب الرزق (32)، فقد قال الله " فَاْمَشُوا" وهو فعل أمر والأمر يفيد الوجوب، فالمشي في الأرض هو أول خطوات الاستثمار، و فالاستثمار لا يتحقق إلا بالسعي.

2. قوله تعالى: " فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ" (33)

وجه الدلالة: الانتشار هنا فيه دلالة على وجوب الاستثمار من خلال البيع (34).

3. قال تعالى: " هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَعِفُّوهُ ثُمَّ تَوَبُّوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ" (35).

وجه الاستدلال: تدليل الآية على وجوب الاستثمار، فعمارة الأرض لا تتم بدون استثمار؛ لأن عمارة الأرض تحتاج الى بناء، وصناعة، وزراعة، وكل ذلك يحتاج للمال التي تأتي عند طريق الاستثمار فعمارة الأرض أمر من الله، وبطريقة غير مباشرة هو أمر بالاستثمار؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب(36).

4. قوله صلى الله عليه وسلم: "إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة (37) فاستطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليغرسها فله بذلك أجر"(38) .

وجه الاستدلال: في قوله عليه الصلاة والسلام " فليغرسها" اللام للأمر والأمر يفيد الوجوب،اي وجوب غرسها، والزراعة من صور الاستثمار.

5. قال عمر رضي الله عنه "من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنوات"(39)

وجه الاستدلال: يدل الحديث على وجوب الاستثمار، فقد رتب الشارع على فعل إحياء الأرض الأجر والمكافأة وهي تملكة للأرض.

مناقشة الأدلة:

رد الجمهور على القائلين بوجوب الاستثمار بأن الأمر في الآيات محمول على النذب؛ لأن من لا يسعى ولا يمشي لا إثم عليه. وأجيب على ذلك بما يأتي:

1. أن احتمال كون الأمر يدل على الوجوب يبقى قائماً خاصة إذا علمنا أن الأصل في الأمر الوجوب (40)

2. ويتحقق القول بالوجوب لما كان بالاستثمار تتحقق مصالح الأفراد والمجتمعات، ولا يتحقق الاستثمار الا بالإنشار وطلب الرزق وهو معنى الاستثمار (41) قطب سانو، الاستثمار وأحكامه وضوابطه، دار النفائس، الاردن، طبعة عام 2000، ص 39).

القول المختار: وبالنظر في الأدلة يترجح لدينا القول بإباحة حكم الاستثمار فهو الأصل، والأصل في الأشياء الإباحة، ولا يُقضى بالوجوب إلا بوجود دليل يدل بدلالته القطعية على ذلك.

المطلب الثالث: أهداف الاستثمار وضوابطه

الفرع الأول: الأهداف التي يسعى المستثمر المسلم لتحقيقها يسعى المستثمر لتحقيق أهداف عدة من خلال الاستثمار، وتتمثل فيما يلي (42):

1. المحافظة على أصل المال ويندرج في عنصر حفظ المال والذي يعد حفظه أحد الضروريات الخمسة التي طلبت الشريعة الإسلامية رعايتها.
2. تحقيق الربح وزيادة المال من خلال السعي له واتخاذ الأسباب المشروعة.
3. توفير السيولة النقدية لاستعمالها وقت الحاجة.
4. ربط الاستثمار بالقيم الشرعية والأخلاقيات السلوكية.
5. حصد الاستثمار في السلع الحلال، واجتناب الأنشطة المحرمة.
6. مراعاة الضروريات والحاجيات والتحسينات في النشاط الاقتصادي.
7. تحقيق فرص العمل ومنع البطالة، بما يباعد بينهم وبين العوز ويوفر لهم الأمن والطمأنينة.
8. أداء حق الله تعالى في المال المستثمر وهو الزكاة.

الفرع الثاني: ضوابط الاستثمار في الإسلام

للاستثمار في الإسلام ضوابط عدة منها:

1. أن يكون مجال الاستثمار مشروعاً لا يتعارض مع نصوص الشريعة الإسلامية، و تجنب الاستثمارات التي تحرمها الشريعة الإسلامية والتي تتضمن الربا، والاحتكار، وكل ما يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل.
2. أن توجه الأموال نحو المشروعات التي تنتج أو تتعلق بالطيبات، وتساعد في تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية .
3. يجب أن يكون هناك توازناً بين نسبة المخاطر والأغراض الاستثمارية كالربحية، فلا يجب الدخول في مخاطرة غير مجدية و تؤدي إلى هلاك المال.
4. إختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق عائداً اقتصادياً مجزياً بجانب العوائد الاجتماعية، وعدم إكتناز المال وحبسه عن وظيفته التي خلقها الله له
5. التوازن عند توجيه الاستثمارات بين العائد الاجتماعي والعائد الاقتصادي، وبين الاستثمارات قصيرة الأجل والمتوسطة والطويلة، وبين مصالح الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة، وكذلك التوازن بين صيغ الاستثمار ومجالاته (43).
6. توزيع عوائد الاستثمارات بين أطراف العملية الاستثمارية على أساس بقدر ما يغنم صاحب العمل من أرباح، ومزايا في حالات الرواج واليسر بقدر ما يجب أن يتحمل من خسائر في حالات الكساد والعسر .

ترى الباحثة أن الالتزام بهذه الأهداف والضوابط يؤدي إلى وضع الاستثمار في وجهته الصحيحة بعيداً عن كل العقبات التي تحول دون تفعيله.

وذكرت المادة (3) من صندوق الحج الأردني الضوابط الشرعية للاستثمار، حيث بينت الفقرة ج من المادة (3) أنه يتم استثمار أموال الصندوق وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتحقيق أرباح للمدخرين إسهاماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. (44)

المبحث الثالث: الاستثمار في صندوق الحج (الجانب التطبيقي)

يقوم الاستثمار على أسس علمية مدروسة، فالقرارات الاستثمارية يتم وضعها وفق مناهج معينة، بالاعتماد على دراسات لجدوى المشروع، بحيث ترتفع كفاءة التنبؤات، وعليه تضمن هذه القرارات أعلى حالات الوضوح، والتأكد من البدائل المتاحة، التي تتحقق معها أقل المخاطر، وهذه القرارات تخضع لمتابعة دقيقة، يمكن أن تجرى من قبل المستثمرين أنفسهم، أو مديري محافظهم الاستثمارية . وسيتم توضيح كيفية الاستثمار في صندوق الحج من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: المحافظ الاستثمارية تعريفها، وأنواعها، ومخاطرها

الفرع الأول: تعريف المحافظ الاستثمارية

أولاً: المعنى العام: هي عبارة عن أداة استثمارية مكونة من عدة أصول حقيقية، ومالية متنوعة بقصد الاستثمار (45).

ويندرج تحت مسمى الأصول الحقيقية: السلع الدولية، كالذهب، والنفط ، والمعادن، والقمح ، والأرز، وغيرها. أما الأصول المالية فنشتمل على الأوراق المالية، كالأسهم، والسندات.

ثانياً: تعريف المحفظة الاستثمارية بمفهومها الخاص.

يقصد بها تلك المحفظة التي تتكون جميع أصولها من استثمارات مالية فقط، كالأسهم والسندات، والعملات، فهي تختلف عن المفهوم العام للمحفظة الاستثمارية باقتصارها على الاستثمار في الأوراق المالية؛ ولذا عند إطلاق لفظة المحفظة الاستثمارية فإنه لا يراد بها إلا محفظة الأوراق المالية (46).

وصندوق الحج الأردني يعمل على إدخار أموال المساهمين على شكل أسهم، ويقوم باستثمارها وتنميتها والمحافظة عليها، فهو يعمل وفق المحافظ الاستثمارية بمفهومها الخاص، وبالتالي يخفف من المخاطر التي تواجه الأسهم من خلال إمتلاكه لأصول متنوعة كالعقارات كما في مشروع العقبة وغيره مما سنذكره لاحقاً- إن شاء الله .

الفرع الثاني: أنواع المحافظ الاستثمارية.

للمحافظ الاستثمارية خمسة أنواع هي: (47)

1- محفظة الدخل Income Portfolio

تمتاز هذه المحفظة بأن الأدوات المالية المكونة لها تكون عادة من السندات الحكومية، أو من أسهم الشركات المعروفة بعدم تقلب أسعارها في السوق، وعدم تذبذب التوزيعات النقدية للأرباح.

2-محفظة النمو Growth Portfolio

يركز هذا النوع من المحافظ الاستثمارية أساساً على شراء أسهم الشركات التي تحقق نمواً في مبيعاتها .

3- المحفظة المختلطة Growth Income Portfolio

بناء على مصطلح المحفظة المختلطة، نستطيع أن نستخلص أن هذا النوع من المحافظ يقوم على مبدأ تنويع الاستثمار، ما بين الأسهم التي

تعطي توزيعات نقدية عالية والأسهم التي تؤدي إلى نمو وزيادة أموال المحفظة الاستثمارية .

4-المحفظة المتوازنة **Balanced Portfolio**

هذه المحفظة تشبه إلى حد كبير المحفظة المختلطة، من حيث مبدأ تنوع الاستثمارات في

المحافظ الاستثمارية، حيث تتكون هذه المحفظة عادة من الأسهم العادية، والأسهم الممتازة والسندات

5-المحافظ المتخصصة **Specialized Portfolio**

تركيز هذه المحفظة على التخصص في الاستثمار في أسهم شركات أو مؤسسات يتم اختيارها، بناء على عدة عوامل، كمعدل نمو أرباحها، أو معدل إنتاجيتها، أو خططها المستقبلية، وأهم ما يميز هذه المحفظة، هو عدم ملاءمتها لأهم مبدأ للمحفظة الاستثمارية، وهو التنوع في عدة مجالات.

مما سبق نلاحظ أن هناك بدائل كثيرة أمام المستثمرين لاستغلال أموالهم، بناء على أولويات المستثمر واحتياجاته وأهدافه، حيث يقوم باختيار المحفظة الاستثمارية التي تتناسب مع هذه الاحتياجات والأولويات، و لتأثر المحفظة بعنصر المخاطرة، يترتب على ذلك أن السياسة الاستثمارية التي يتبعها المستثمر في إدارة محفظته، تختلف باختلاف ميله تجاه المخاطرة وسلوكه تجاه عائد الاستثمار .

وصندوق الحج لا يعمل بمحفظة الدخل ؛لأنه يُعد من المحافظ العامة. ويعمل بمحفظة النمو ؛ بقصد تحقيق أرباح للمساهمين، وفي جانب توزيعه الاستثمارات وتنوعها فيعمل وفقاً للمحفظة المتوازنة .

وهناك من قسم المحافظ ألى أربعة أقسام: (48)

1. المحافظ الاستثمارية المطلقة: وهي المحافظ التي تتصرف فيها إدارة المشروع بالاستثمار بحسب ما تراه مناسباً من الاستثمارات دون الرجوع إلى رأي المساهمين.
2. المحافظ الاستثمارية المقيدة: وهي المحافظ التي لا تتصرف فيها إدارة المشروع بالاستثمار إلا بعد الرجوع إلى رأي المستثمرين.
3. المحافظ الاستثمارية المختلطة: وهذه يرجع فيها إلى إدارة الشركة في أخذ رأي المستثمرين أو عدمه في استثماراتها.
4. المحافظ الاستثمارية الإذخارية: وتقوم على حفظ المال.

الفرع الثالث: المحافظ الاستثمارية في صندوق الحج الأردني

يُعد صندوق الحج الأردني من المحافظ الاستثمارية الإذخارية باعتباره حافظاً لأموال المستثمرين، فهو المضارب وهم أصحاب رأس المال، ويقوم عمله على أساس المحافظ المطلقة فله الحق في التصرف في إدارة الصندوق بالاستثمار بحسب ما يراه مناسباً من الاستثمارات دون الرجوع إلى رأي المساهمين، وطبق صندوق الحج نظام المحافظ الاستثمارية من بداية افتتاحه مع البنك الإسلامي الأردني، فكان هو صاحب رأس المال، والبنك المضارب، ويتعامل البنك مع الصندوق وفقاً للمحافظ الاستثمارية المختلطة، فيرجع إلى إدارة الشركة في أخذ رأي الصندوق في استثماراته أو عدم ذلك بحسب ما يحقق المصلحة للبنك وللصندوق.

ويمكن إبراز نشاط المحفظة الاستثمارية في البنك الإسلامي الأردني خلال العام 2013م، حيث بلغ حجم الاستثمار بنظام المحافظ في صندوق الحج (20.5) مليون دينار أردني، ويبقى خمسين ألف دينار

في حساب السحوبات الطارئة، و بلغت نسبة الأرباح على المحافظ 4%.

ونظراً لزيادة الأرباح وازدياد عدد الذين أدوا فريضة الحج، فإن ذلك انعكس عليهم بشكل إيجابي مما يدل على أهمية توظيف المحافظ الاستثمارية، إذ بلغ عدد المدخرين في 2013/12/31 (7461) مدخراً، وفي 2014/11/16 بلغ (11891) مدخراً. ويهدف إلى حفظ حفظ الأمان، وتحقيق السيولة، والاستثمار لغايات تحقيق الأرباح للمستثمرين.

المطلب الثاني: المخاطر التي تتعرض لها المحافظ الاستثمارية وكيفية مواجهتها

للمخاطرة تعاريف متعددة ومتنوعة، تختلف باختلاف مجال البحث والتطبيق، و سنركز على التعريف الأكثر شيوعاً لمعنى المخاطرة، وذلك لارتباطه المباشر بالعوائد المتوقع تحقيقها.

الفرع الأول:

أولاً: تعريف المخاطرة في لغة الخَطَر بفتح الهمزة على الهلاك يقال: خاطر بنفسه. (49)

ثانياً: تعريف المخاطرة اصطلاحاً: الإشراف على الهلاك وخوف التلف والخطر سبق الذي يتراهن عليه والجمع أخطار مثل سبب وأسباب (50).

تعرف المخاطر بأنها احتمالية تعرض الشركة (البنك) إلى خسائر غير متوقعة، وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين (51)، وحدث نتائج غير النتائج المراد حدوثها.

إن التعريفات التي تتناول المخاطر الائتمانية تتناولها من وجهة نظر نوع من أنواع مخاطر الائتمان لكن الإطار العام للمخاطر الائتمانية يكمن في "ارتباطها بجودة الأصول (المالية)، واحتمالات العجز عن السداد" (52)، ويُعد خطر العجز عن السداد من أعظم المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية على حد سواء، ويمكن القول بأنها احتمال تذبذب العوائد المستقبلية المتوقعة، وتقهر الزمة المالية للبنك.

إن العقود المالية في الفقه الإسلامي تصنف إلى عقود أمانة، وعقود ضمان، أما عقود الأمانة فنقتصر فيها مسؤولية الوسيط على المخاطر المترتبة على تقصيره، أو تعديه في عمله، أما عقود الضمان، فيتحمل فيها الوسيط كافة المخاطر التي تتعرض لها السلعة موضع الوساطة، سواء قصر أم لم يُقصر (53).

وعقد المستثمر مع الصندوق، وكذا عقد صندوق الحج مع البنك الإسلامي يُعد من عقود الأمانات التي تحمل بها الصندوق المخاطر المترتبة على تقصيره، أو تعديه في عمله، وكذا بالنسبة لعقد الصندوق مع البنك

الفرع الثاني: أنواع المخاطر التي تواجه المحافظ الاستثمارية

المخاطر التي تواجه المؤسسات الاستثمارية بشكل عام تقسم إلى قسمين (54):

مخاطر عامة: هي تلك المخاطر التي لا تتعرض لها كافة المنشآت المؤمن عليها في ذات التوقيت، فهي مخاطر عامة ناتجة بسبب الظروف السياسية، أو الاقتصادية، أو الظروف الطارئة كالإضرابات،

وحالات الكساد، ومخاطر تغير سعر الفائدة، والتضخم، ومخاطر السوق والتغير.

مخاطر خاصة: وهي عبارة عن المخاطر المنفردة التي تقع على شركة محددة، يتأثر فيها سعر سهما.

وبالتالي فالمحافظ الاستثمارية في صندوق الحج الأردني تواجه مخاطر عامة ومخاطر خاصة، وهناك مخاطر تواجهها كل من المحافظ الإسلامية التقليدية، ومخاطر تنفرد بها المحافظ التقليدية، ومخاطر تنفرد بها المحافظ الإسلامية.

أولاً: مخاطر تشترك فيها المحافظ التقليدية والإسلامية: وهي مخاطر التضخم، ومخاطر السوق، ومخاطر الإدارة، ومخاطر أخلاقية: وهي المخاطر المتعلقة بأمانة المدير وحرصه على مال العميل والسعي بما ينمي أموال محفظته، ويدر عليها دخلاً مجزياً، فلا يخون هذه الأمانة ولذلك يحرص العميل في إدارة المحافظ على اختيار المدير الكفو الذي تتمثل فيه الأمانة والحرص والذكاء (55).

ثانياً: مخاطر تواجهها المحافظ الإسلامية فقط (56)

1. **مخاطر شرعية:** وهذه المخاطر تتعرض لها محفظة الأوراق المالية الإسلامية، دون المحفظة التقليدية؛ لعدم التزامها بالشرعية، والمخاطر الشرعية تنعكس في عدم الاعتراف ببعض العمليات المخالفة للشرعية، كما أن اختلاف الآراء والفتاوى الشرعية في المؤسسات والشركات التي ستساهم فيها المحفظة يخلق جواً من البلبلة بين العملاء، لذا يحرص الصندوق على الاستثمار في المشاريع المباحة التي لا تخالف الشرع.

2. **مخاطر الصرف:** فالصرف له ضوابطه الشرعية المعروفة، فمشكلة تغير أسعار الصرف في محفظة العملات الإسلامية تكمن في أنه إذا اشترى صاحب المحفظة العملة فإنه لا يجوز له أن يبيعها حتى يتحقق القبض الفعلي لا الحكمي، وأثناء هذه المدة قد تتخض قيمة العملة عن يوم الشراء (57).

3. **مخاطر الصكوك الإسلامية:** مخاطر الصكوك الإسلامية أقل من مخاطر بقية أدوات الملكية الأخرى، كالأسهم مثلاً، لأنه يمكن التنبؤ بدقة بعوائد الورقة المالية، فصكوك الإجارة يمكن التنبؤ بمخاطرها من خلال معرفة مصروفات وإيرادات العين المؤجرة (58)

وبناء على هذا نجد أن المخاطر التي تواجهها المحافظ التقليدية والمحافظ الإسلامية متقاربة، وهذا فيما يتعلق بالأوراق المالية، أما فيما يتعلق بصيغ التمويل، فإن المخاطر التي تواجه الصناعة الإسلامية كالتي تواجه الصناعة التقليدية، كمخاطر المضاربة والمشاركة والمراوحة.

الفرع الثالث: طرق تقليل المخاطر عن طريق صندوق الحج الاردني

ويمكن تقليل المخاطر باتباع الإجراءات الآتية (59)

التأكيد على دراسات الجدوى الاقتصادية ومعاييرها بخصوص الاستثمار لأموال الصندوق، بحيث تقوم إدارة الصندوق على دراسة الجدوى الاقتصادية لكل مشاريعها - كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

أن يكون الاستثمار مع جهة عندها خبرة كبيرة في إدارة الأموال واستثمارها ولها سمعة طيبة عند المستثمرين معروفة بنجاحها.

أن يكون الاستثمار مع جهة يُوثق بها ويطمئن لها الناظر، وأن يكون القائمون على الاستثمار معروفين بالاستقامة والصلاح.

المتابعة والمراقبة وتقويم الأداء من المسؤولين عن الصندوق ؛ للاطمئنان على أن الاستثمارات تسير وفقاً للخطط والسياسات والبرامج المحددة مسبقاً وبيان أهم الانحراف.

المطلب الثالث: المرابحة للأمر بالشراء

تُعد المرابحة من أكثر صيغ التمويل الإسلامي انتشاراً، وهي تمثل الجانب الأكبر من استثماراتها⁽⁶⁰⁾، كونها تناسب طبيعة معظم الموارد المتاحة في المصارف الإسلامية، وتتسم باليسر والسهولة في التعامل، والبساطة، وعدم التعقيد، وانخفاض درجة المخاطر فيها.

أما المرابحة للأمر بالشراء فتُعرف بأنها "طلب الفرد أو المشتري من شخص آخر (أو المصرف) أن يشتري سلعة معينة بمواصفات محددة، وذلك على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة اللازمة له مرابحة، وذلك بالنسبة، أو الربح المنفق عليه، ويدفع الثمن على دفعات، أو إقساط، تبعاً لإمكانياته وقدرته المالية"⁽⁶¹⁾ وهذه هي الصورة التي تطبق في صندوق الحج .

والفرق بين "بيع المرابحة للأمر بالشراء، وبين "بيع المرابحة العادية هو" أن بضاعة المرابحة تكون مملوكة للبائع عند البيع في بيع المرابحة، أما في بيع المرابحة للأمر بالشراء فإن المصرف يقوم بشراء البضاعة ويملكها بعد أن يتفق مع العميل على الصفقة. وعادة يلجأ عملاء المصرف الإسلامي إلى هذا النوع من التمويل للاستفادة من خبرة الشراء التي يقدمها المصرف للمشتري، حيث أنه يشتري لنفسه أولاً، ولا بد من تملكه السلعة قبل بيعها مرابحة وتحمله للمخاطر في

الفترة ما بين شراء السلعة وبيعها، بالإضافة إلى الائتمان بتقسيط الثمن على المشتري⁽⁶²⁾.

وجاء العمل بالمرابحة للأمر بالشراء في صندوق الحج بمقتضى المادة (3) التي تنص على: "يقوم الصندوق باستثمار أموال المشتركين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وفق نظام المضاربة المشتركة بين المشتركين ويجري الاستثمار وفق الصيغ التالية منها: المرابحة لأمر بالشراء.

يقوم الصندوق بمنح المرابحات من أموال الصندوق، وقد تم تخصيص محفظة للمرابحات بمقدار (1.5) مليون دينار في المرحلة الأولى، وقد تم العمل بها بتاريخ 2014/6/1 م.

أصدر الصندوق التعليمات التنفيذية للمرابحات رقم (1) لسنة 2014م، في المادة (9) من نظام صندوق الحج رقم (35) لسنة (2010) وفيها: "المرابحة للأمر بالشراء: قيام الصندوق بتنفيذ طلب المتعاقد معه على أساس شراء الصندوق ما يطلبه الأمر بالشراء بالنقد الذي يدفعه الصندوق كلياً أو جزئياً، وذلك مقابل التزام الأمر بالشراء (العميل) بشراء ما أمر به".

ويتم ذلك وفقاً للضوابط التالية:

1. أن تكون المواد والسلع المشتراه مما يُباح الانتفاع به شرعاً، فلا يتعارض شراؤها مع أحكام الشريعة الإسلامية.
2. أن تكون المواد والسلع المشتراه مما يُمكن فيه القبض، والتسليم الفعلي؛ لكي تدخل في ضمان الصندوق ومسؤوليته.
3. أن يجري التسليم والقبض حسب أحكام الشريعة الإسلامية فيما يمكن فيه التسليم والقبض.

4. يقوم الصندوق بشراء السلعة حسب المواصفات التي يحددها الأمر بالشراء، وله أن يتأكد من مطابقتها للمواصفات التي طلبها قبل استلامها.

5. عند شراء الصندوق للسلع أو المواد المأمور بشرائها يجب أن تكون العلاقة الحقوقية بين الصندوق وبائع السلعة من جهة، وبين الصندوق بعد دخولها في ملكية الصندوق والمشتري (الأمر بالشراء) من جهة أخرى، ويمكن للصندوق توكيل البنك في تنفيذ المراجعات بموجب اتفاقية توقع بين الصندوق والبنك، يحدد فيها أسس وشروط عملية التنفيذ وفق القواعد الشرعية المعتمدة.

المادة (3) لجنة المراجعات:

أ- تشكل في الصندوق لجنة تسمى لجنة المراجعات بقرار من المدير العام، تكون وظيفتها دراسة الطلبات المقدمة لغايات التمويل، والتنسيق بالموافقة، أو الرفض، أو التعديل.

المادة (4): شروط منح المراجعات.

أولاً: المراجعات التي لا تزيد قيمتها على (6000) دينار.

أ- تمنح بموافقة المدير العام، وأعضاء لجنة المراجعات، وإذا اختلفت التنسيبات يكون قرار المدير العام رافعاً لكل خلاف.

ب- إذا كان الأمر بالشراء موظفاً، والكفلاء موظفين في القطاع العام، أو في المؤسسات والشركات المساهمة العامة التي تساهم بها الحكومة بنسبة تزيد على 50% ومن في حكمها، يشترط للموافقة على منح المراجعة للأمر بالشراء ما يلي:

1. أن يسمح صافي راتب الأمر بالشراء باقتطاع القسط الشهري من راتبه مع التزام دائرته بتحويل هذا القسط شهرياً للصندوق من راتبه عن الطلب.

2. إحضار كفيل على أن يكون مجموع صافي راتبه ضعف القسط الشهري وإحضار التزام من مكان عمله بتحويل القسط الشهر من راتبه للصندوق عند الطلب.

ج- إذا كان الأمر بالشراء ليس موظفاً، والكفلاء موظفين في قطاع عام تساهم به الحكومة بنسبة تزيد على 50% كحد أدنى، وممن في حكمها، يشترط للموافقة على منح المرابحة للأمر بالشراء مايلي:

1- أن يُحرر الأمر بالشراء شيكات بنكية أصولية بقيمة التمويل مضافاً له الأرباح بواقع شيك لكل ستة أقساط.

2- إحضار كفيلين موظفين على أن لا يقل صافي راتب أي منهما عن القسط، وإحضار التزام من مكان عملهما بتحويل القسط الشهري للصندوق عند الطلب.

3- للجنة قبول كفيل واحد تلتزم دائرته بتحويل القسط الشهري من راتبه اقتطاعاً عند الطلب شريطة أن لا يقل صافي راتب الكفيل عن ضعف القسط الشهري.

ثانياً: المرابحات التي تزيد عن ستة آلاف ولا تتجاوز عشرة آلاف دينار.

تطبق عليها الشروط المطلوبة للحالات السابقة بالإضافة إلى رهن العقار، أو المنقول موضوع المرابحة، أو أي عقار، أو منقول آخر يقبل الرهن توافق عليه اللجنة، بحيث لا تقل القيمة التقديرية لمحل

الرهن عن التمويل الممنوح وأرباحه، وتمنح هذه المراجعة بقرار من المدير العام بناء على تنسيب اللجنة.

ثالثاً: المراجعات التي تزيد عن (10) آلاف ولا تتجاوز ثلاثين ألف. تطبق عليها الشروط المطلوبة للحالات السابقة وتدرس من قبل اللجنة وتنسب اللجنة للمدير العام لاتخاذ القرار بشأنها، وللمدير العام في حالات خاصة إذا تعذر الحصول على الضمانات الكافية عرض الأمر على اللجنة الاستثمارية المنبثقة عن مجلس الإدارة لاتخاذ القرار اللازم بشأنها.

رابعاً: المراجعات التي تزيد قيمتها عن (30) ألف دينار.

يتم عرضها على اللجنة الاستثمارية لاتخاذ القرار بشأنها.

خامساً: المراجعات ذوات الاقساط العالية التي يتعذر فيها تحويل القسط من راتب الأمر بالشراء أو الكفلاء.

يجب في مثل هذا النوع توافر الشروط التالية سواء كانت لمؤسسات عامة أم خاصة أم، لأفراد:

1. رهن العقار.

2. كفالة بنكية أصولية.

3. شيكات بنكية أصولية.

المطلب الرابع: المشاركة وشروطها

تُعد المشاركة من أهم صيغ الاستثمار، فهي تلائم طبيعة عمل البنوك الإسلامية والصناديق الاستثمارية كصندوق الحج، وتُعد من أكثر الصيغ مرونة وملاءمة وشمول، حيث يتم استخدامها في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتعد نظاماً اقتصادياً إسلامياً مبنياً على المشاركة في الإنتاج عن طريق اقتسام الأرباح أو الخسائر، وتُعد

الاستراتيجية الرئيسية في البنوك الإسلامية، والصناديق الاستثمارية كصندوق الحج⁽⁶³⁾.

الفرع الأول، تعريف المشاركة

عُرفت المشاركة بأنها "تقديم البنك حصة من مال للعميل الذي يُقدم هو الآخر حصة ثانية، وتتأش المشاركة بموجب تعاقد بينهما، على أن يتولى العميل العمل في المال، ويقسم الربح والخسارة بينهما، مع مراعاة زيادة حصة العميل في الربح مقابل الإدارة"⁽⁶³⁾.

وتُعرف أيضاً بأنها "عقد يُبرم بين البنك والطرف الآخر، تتم بموجبه المشاركة بينهما في ماليهما، على أن يعمل في أي وجه من أوجه النشاط التجاري، أو الاستثماري، والربح بينهما حسبما يتفق عليه، ويجوز أن ينفرد أحد الطرفين بالعمل مقابل زيادة في نسبة ما يخصه من الربح، ولا يشترط تساوي الحصتين في رأس المال"⁽⁶⁴⁾.

فهي إذن عقد شراكة بين البنك الإسلامي والصناديق الاستثمارية كصندوق الحج والعميل طالب التمويل، ويقدم البنك الإسلامي والصناديق الاستثمارية كصندوق الحج على أساسه التمويل إلى العميل دون فائدة، على أن يشارك البنك الإسلامي في ناتج المشروع ربحاً أو خسارة، حسب قواعد وأسس في التوزيع منفق عليها، وتتفق مع ضوابط العقود الشرعية.

ويُعد التمويل عن طريق المشاركة مشروعاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث القدسي "أنا ثالث الشريكين ما لم يُخُن أحدهما صاحبه، فإذا خانهُ خرجت من بينهما"⁽⁶⁵⁾.

أقر مؤتمر البنوك الإسلامية في دبي أن المشاركة تقرها الشريعة الإسلامية إذا كان نشاطها حلالاً، وما يرزق الله به من ربح يوزع بين

الشريكين أو الشركاء بنسبة رأس المال، وأن تكون الخسارة كذلك بنفس النسبة إذ الغرم بالغنم، فإذا كان أحد الشركاء قائماً بإدارة الشركة فتخصص له نسبة من صافي الربح يتفق عليها على أن يوزع باقي الربح بعد ذلك فيما بين الشركاء حسب حصته في رأس المال⁽⁶⁶⁾.

الفرع الثاني: ضوابط وشروط التمويل عن طريق المشاركة:

وضع الفقهاء مجموعة من القواعد والشروط التي تضبط عملية التمويل عن طريق المشاركة، وهي مأخوذة من الأحكام الفقهية للبيوع والتجارة وهي⁽⁶⁷⁾:

1. أن يكون رأس المال نقداً .
2. أن يكون رأس المال معلوماً وموجوداً، وأن لا يكون ديناً؛ وذلك للتأكد من خلط الأموال.
3. لا يشترط تساوي رأس مال كل شريك بل يمكن أن تتفاوت الحصص.
4. مراعاة جانب الربح المناسب عند تمويل المشروع لأن الربحية مؤشر أساسي للحكم على الجدوى الاقتصادية لأي استثمار في مشروع ما.
5. توزيع الربح بين الشركاء حسب ما اتفقوا عليه، فإذا لم يشترطوا يكون الربح حسب نسبة رأس مال كل منهم إلى رأس مال المشاركة.
6. توزيع عبء الخسارة في حال تحققها على الشركاء وفق ما هو متفق عليه بينهم، وعند عدم الاتفاق يكون توزيع الخسارة حسب نسبة رأس مال كل شريك فقط.

7. مراعاة مجموعة من السمات والخصائص في شخصية الشريك طالب التمويل، منها الخلق الإسلامي، والسمعة الطيبة، والدراية بمجال التمويل، والحنكة والكفاءة الإدارية للمشروع ومدى الإلمام بمجال المشروع، والخبرة الإدارية والعملية الكفيلة بنجاح المشروع محل التمويل.

8. وجوب وجود ضمانات ضد التعدي والتقصير وسوء الأمانة، وبالتالي توافر مجموعة من الضمانات من جانب شريك البنك، وذلك كتعويض للبنك والصناديق الاستثمارية كصندوق الحج في حال تقصير الشريك، وعدم التزامه ببنود العقد أو إهماله، وعند ذلك يكون من حق البنك والصناديق الاستثمارية كصندوق الحج أن يرجع على الشريك بالتعويض عن الضرر الذي وقع عليه جراء هذا الإهمال، أو التقصير من جانب الشريك.

9. يجوز أن ينفرد أحد الشركاء بالعمل، ويشتركوا في الربح بنسب متساوية، كما يجوز أن يختلفوا في الربح برغم تساويهم في المال. في حال عمل جميع الشركاء في إدارة الشركة، يجوز أن تكون حصص بعضهم في الربح أكبر من نسب حصصهم في رأس المال، نظراً لأن الربح في الشركات هو عائد رأس المال والعمل، والعمل مما يجوز التفاوت فيه، فقد يكون أحد الشركاء لديه خبرة بالتجارة أكثر من غيره.

الفرع الثالث: أنواع المشاركة في صندوق الحج الأردني

تتعدد أنواع المشاركات وفقاً للمنظور وراء كل تقسيم والأهداف المرغوبة منه، ويوجد للمشاركة عدة أشكال، ويمكن حصرها في نوعين وهما⁽⁶⁸⁾

:

1. المشاركة الثابتة (طويل الأجل): وهي نوع من المشاركة تقوم على مساهمة البنك، والصناديق الاستثمارية كصندوق الحج في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه أن يكون شريكاً في ملكية هذا المشروع، وشريكاً كذلك في كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة، بالنسب التي يتم الاتفاق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة.

وفي هذا الشكل تبقى لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع الذي يأخذ شكلاً قانونياً، كشركة تضامن، أو شركة توصية، ويصلح هذا الأسلوب لتمويل العمليات الإنتاجية المختلفة، وسواء كانت تلك الشركات صناعية، أم زراعية، أم تجارية.

2. المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك: وعرفت الموسوعة الإسلامية بأنها "مشاركة يُعطى البنك فيها الحق للشريك في الحل محل في الملكية دفعة واحدة، أو على دفعات، وفق ما تقتضيه الشروط المتفق عليها، أو طبيعة العملية، على أساس إجراء ترتيب منظم؛ لتجنب جزء من الدخل قسطاً لسداد قيمة حصة البنك"⁽⁶⁹⁾.

وعرف الدكتور وائل عربيات المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك بأنها "الاتفاق بين طرفين أو أكثر على أساس اشتراكهما في رأس مال معلوم، تنتقل بمقتضاه حصة أحدهما إلى الآخر تدريجياً، حتى تؤول ملكية هذه الشركة كاملة إليه بشروط مخصوصه"⁽⁷⁰⁾. فمن خلال المشاركة تتمكن البنوك والصناديق الاستثمارية كصندوق الحج من الخوض في مجالات متعددة للاستثمار، وتقدم لعملائها الأمان والدعم المالي والفني، مما يساعد على الخوض في مجالات متعددة

للاستثمار، وتحررهم من السلبيات الناتجة عن إيداع أموالهم لدى البنوك التقليدية وانتظار الفائدة المتأتية منها وفق الأسس الزمنية.

المطلب الخامس: نماذج تطبيقية لاستثمارات صندوق الحج

الفرع الأول: إنشاء مجمع تجاري في مدينة العقبة

تقوم فكرة المشروع (71) على إنشاء مجمع تجاري (مول) في مدينة العقبة على قطعة أرض، تبلغ مساحتها 2.67 دونم تقريباً، سيقوم صندوق الحج للاادخار والاستثمار باستئجار قطعة الأرض، وإقامة المشروع عليها حسب نظام الـ(B.O.T)، بعقد مترتب مع وزارة الأوقاف. تلبي فكرة المشروع حاجة العقبة الملحة إلى مكان ذو طابع عائلي، وجو مريح، يقدم خدماته حتى فترات متأخرة من الليل في موقع مميز في قلب المدينة.

سيقوم المشروع بتوفير خدمات متنوعة ومتكاملة على مساحة بناء إجمالية تقدر بـ17315 متراً مربعاً مقسمة على سبعة طوابق، سيتم تخصيص طابق القبو والطابق الأرضي والطابق الأول لمواقف السيارات، بينما يحوي الطابق الثاني على سوق مركزي ومخازن تجارية تقدم خدمات مختلفة مثل البنوك أو محلات بيع الملابس والأحذية، يتميز الطابقين الثالث والرابع بوجود مخازن تجارية مطلة على البحر بالإضافة إلى المخازن التجارية العادية. و يحوي الطابق الخامس على مطاعم وقاعة طعام، ومخازن تجارية، ومكاتب الإدارة، وصالة ألعاب مجانية للأطفال.

الكلفة الاستثمارية

قدرت التكاليف الرأسمالية الكلية للمشروع بـ6960.593 دينار أردني، شكلت تكلفة الأعمال الإنشائية 5500.000، أي ما نسبته 79.0%

من إجمالي التكاليف، وقد توزعت التكاليف الرأسمالية بالإضافة إلى أسعار الآلات والمعدات على مصاريف رأس المال العامل الأولي، وقدرت بـ1035.986 دينار أردني، أي ما نسبته 14.9% من إجمالي التكاليف. أما بالنسبة لتكاليف مصاريف ما قبل التشغيل فقد بلغت 302.500 أي نسبة 4.3% من إجمالي التكاليف، وقد شكلت مصاريف الأثاث والمفروشات أقل نسبة وهي 0.1% من إجمالي التكاليف وبلغ رأس المال العامل الأولي 112.118 أي نسبته 1.6% ويبين الجدول التالي التكاليف الرأسمالية المتوقعة للمشروع المقترح مع نسبة كل بند من التكلفة الكلية .

جاءت فكرة المشروع تلبية لحاجات ورغبات سكان محافظة العقبة، وسياحها الأردنيين والأجانب، إذ يحتاج قلب مدينة العقبة إلى مجمع تجاري يوفر خدمات مختلفة متنوعة لا يعيقها مناخ العقبة الحار نسبياً، ويوفر بيئة مريحة للعائلات، وبخاصة في أوقات متأخرة من الليل.

أما بالنسبة للمنافسين ونظراً لصغر مدينة العقبة وقلة عدد سكانها مقارنة بباقي المحافظات الأردنية مثل عمان، وإربد، والزرقاء، فإن عدد أسواقها التجارية قليل، ومن الممكن حصره، إذ أن جميع هذه الأسواق لا تمثل المعنى الحقيقي لكلمة المجمع التجاري (مول).

الفرع الثاني: تقييم مبنى مكاتب تجارية لصندوق الحج تم شراؤه لصالح صندوق الحج⁽⁷²⁾

اتبع الصندوق آلية للشراء عقار استثماري، يُستخدم جزء منه كمقر للصندوق، وحيث أن صندوق الحج يسعى دائماً إلى تطوير أعماله في المشاريع الاستثمارية الممولة، فقد قرر صندوق الحج للادخار

والاستثمار أن يقوم بتقييم المبنى الذي يريد أن يخصص جزءاً منه كمبر لصندوق الحج والجزء الآخر يتم تأجيره كمكاتب تجارية.

تحليل المواقع والإيرادات المتوقعة

الموقع الأول

مبنى داركم ويقع في محافظة عمان في منطقة شميساني شارع عبد الرحيم الواكد مقابل لفندق الميريديان، ويقدر عمر البناء ب18 سنة تقريباً، وتبلغ مساحة الأرض 1.152 متر مربع وتقدر مساحة البناء 1.262 متراً مربعاً.

يحتوي المبنى على أربعة طوابق، ويقسم كل طابق إلى جزئين، وتبلغ المساحة الكلية للطابق الواحد 315.5 متراً مربعاً تقريباً، وتبلغ مساحة كل جزء 157.75 متراً مربعاً، ويحتاج المبنى إلى صيانة شاملة للديكورات والمساعد وإعادة التقطيع الداخلي، ومن الجدير بالذكر ان المبنى فارغ بالكامل ما عدى الطابق الأول مؤجر.

الإيرادات المتوقعة: بعد قيام المجموعة المهنية بدراسة أسعار السوق، تم احتساب سعر تأجير المكاتب في شارع عبد الرحيم الواكد 90 دينار أردني للمتر المربع الواحد تقريباً بالإضافة إلى 20% من قيمة إيجار المتر وذلك بدل خدمات.

الموقع الثاني

مبنى الكبسي والجيلاني، ويقع المبنى في محافظة عمان منطقة المدنية الرياضية شارع الملكة رانيا العبد الله مقابل المختار مول عمارة رقم 19، ويُقدر عمر البناء ب5 سنوات تقريباً، وتبلغ مساحة الأرض 963 متراً مربعاً، وبلغت مساحة البناء 4.200 متراً مربعاً تقريباً، والمبنى

فارغ بالكامل ولم يؤجر من قبل ويحتوي المبنى على 8 طوابق وتقسم مساحة الطوابق على النحو الآتي :

1- طابق القبو (مواقف السيارات) تبلغ مساحته 751 متراً مربعاً ويتسع لـ (27) سيارة، ويوجد أيضاً على مدخل المبنى مساحة مخصصة لمواقف السيارات.

2- الطابق الأرضي يحتوي على خمسة مخازن تجارية، وتبلغ مساحاته من غير السدد 482 متراً مربعاً ومع السدد 943 متراً مربعاً.

3- الطابق الأول والثاني والثالث والرابع والخامس: تبلغ المساحة الكلية لكل طابق 482 متراً مربعاً مقسمة كمكاتب تجارية.

4- الطابق السادس (الروف) وتبلغ مساحته 133 متراً مربعاً.

الإيرادات المتوقعة

بعد قيام فريق المجموعة المهنية بدراسة أسعار السوق، تم احتساب سعر تأجير المكاتب في شارع الملكة رانيا العبد الله بخمسين دينار أردني للمتر المربع الواحد تقريباً بالإضافة إلى 20% من قيمة إيجار المتر وذلك بدل خدمات، أما بما يتعلق بسعر تأجير المخازن التجارية فقد أجزت بمائة دينار أردني للمتر المربع الواحد.

فترة الاسترداد ومعدل العائد الداخلي

فترة الاسترداد

وفقاً لهذا المعيار تتم المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المختلفة حسب طول الفترة الزمنية التي يتم فيها استرداد الأموال والتكاليف الاستثمارية لكل الفرص الاستثمارية المتاحة، وتُفضل الفرص الاستثمارية التي يتم

فيها الاسترداد بشكل أطول وأقصر نسبياً عن تلك التي تطول فيها فترة الاسترداد.

معدل العائد الداخلي

تمثل طريقة معدل العائد الداخلي للاستثمار أحد أدوات تقييم مقترحات الاستثمار التي تعتمد على حساب التدفقات النقدية للمشروع، وتُعد من الطرق الشائعة للمفاضلة بين مجموعة من المشروعات لاختيار أفضلها من أجل توظيف الأموال المستثمرة على أفضل وجه. معدل العائد الداخلي للاستثمار هو سعر الخصم الذي يساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروع بالقيمة الحالية لرأس المال المستثمر فيه وعليه فإن تقدير معدل العائد الداخلي للاستثمار لا يعنى شيئاً بذاته وإنما يجب مقارنته بمعدل العائد المطلوب على الأموال المستثمرة الذي يُمثل تكلفة تمويل المشروع، وتُعد قيام فريق المجموعة المهنية بالأخذ بعين الاعتبار المعايير السابقة في ضمن المباني المقترح استثمارها، فإن الجدول الآتي يُمثل نتائج كل معيار من تلك المعايير:

المعيار	مبنى داركم	مبنى الكبسي والجيلاني
فترة الاسترداد	14 سنة	9 سنوات
معدل العائد الداخلي لعشر سنوات	4%	10%
معدل العائد الداخلي لعشرين سنة	12%	16%

بناء على الجدول السابق والمعلومات التي تم تزويد شركة المجموعة المهنية بها، فإن مبنى الكبسي والجيلاني الواقع في المدينة الرياضية هو الخيار الذي يحقق عائد استثماري أعلى لصندوق الحج للادخار والاستثمار؛ ويعزى السبب إلى أن فترة استرداد رأس المال 9 سنوات بينما فترة استرداد رأس المال في مبنى داركم 14 سنة فمعدل العائد الداخلي لمبنى الكبسي والجيلاني للعشر سنوات المقبلة 10%، أما

معدل العائد الداخلي لمبنى داركم لنفس الفترة 4%، أيضاً معدل الداخلي للعشرين سنة المقبلة لمبنى الكبسي والجيلاني 16% أما مبنى داركم فقد بلغ معدل العائد الداخلي لنفس الفترة 12%.

أهم النتائج لدراسة المواقع المقترحة

بعد قيام فريق المجموعة المهنية بزيارة ميدانية إلى المواقع المقترحة وتحليل السوق والموقع، تم التواصل إلى أن مبنى الكبسي والجيلاني الواقع في المدينة الرياضية يحقق عائداً استثمارياً أعلى من مبنى داركم الواقع في الشميساني، للأسباب التالية:

1- يقع مبنى الكبسي والجيلاني على الشارع الرئيسي باتجاه دوار المدينة الرياضية بينما يقع مبنى الشميساني على شارع فرعي مقابل فندق المريديان.

2- عمر إنشاء مبنى المدينة الرياضية هو خمس سنوات أما مبنى الشميساني 18 سنة تقريباً.

3- يحتوي مبنى المدينة الرياضية على مخازن مطلة على الشارع الرئيسي تصلح لأن تؤجر للبنوك أو معارض المفروشات أو شركات الطيران.

4- يحتوي مبنى الكبسي والجيلاني على موقف سيارات يتسع لما يقارب 27 سيارة أما مبنى الشميساني فيتسع إلى ما يقارب 16 سيارة فقط.

5- فترة استرداد رأس المال لمبنى الكبسي والجيلاني أقل من مبنى داركم.

6- معدل العائد الداخلي لمبنى الكبسي والجيلاني أعلى من مبنى داركم، وعليه تم اختياره.

هذا والدراسة مستمرة لتطبيق المزيد من المشاريع الاستثمارية التي تعود بالمزيد من النجاحات للعاملين في الصندوق والمساهمين فيه، بحيث نتوقع له -إن شاء الله- أن يكون أنموذجاً يحتذى به على مستوى العالم، ويكون تجربة وترجمة ناجحة تثبت للعالم صلاحية تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي لكل زمان ومكان.

الخاتمة: إن الهدف الرئيس من إنشاء صندوق الحج هو مساعدة المسلمين في تأدية فريضة الحج عن طريق الإدخار في الصندوق تدريجياً، بهدف تغطية تكاليف أداء فريضة الحج لأن ذلك يتطلب إنفاق أموال كثيرة، وكذلك استثمار أمثل لأموالهم، وتحقيق أرباح لها، وتنمية الأراضي والعقارات الوقفية والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

تمكن المدخرون في صندوق الحج الأردني من المشاركة في العمليات الاستثمارية وامتلاك أسهم الشركات والمشاريع التي لا يستطيعون امتلاكها.

الأساليب الاستثمارية التي يتبعها الصندوق تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

صندوق الحج يعد أحد صناديق الاستثمار ذات الشخصية المعنوية المستقلة.

حقق صندوق الحج أهدافه من خلال زيادة حجم استثماراته وكذلك زيادة عدد المدخرين فيه، وقد ظهر ذلك من خلال مساهمة الصندوق في عدد من المشاريع الاستثمارية كمشروع العقبة. وفي ضوء النتائج توصي الدراسة بما يلي:

أن يقوم الصندوق بدوره التنموي في مجالات عدة، مثل تقديم المنح الدراسية للطلبة المسلمين المتفوقين في الجامعات، في كل التخصصات، ليعملوا على خدمة الصندوق في المستقبل.

تفعيل دور صندوق الحج في الاستثمارات المختلفة من خلال الدخول في العديد من المشروعات الاستثمارية، التي يمكن أن تعود بالفائدة على المدخرين في صندوق الحج بزيادة حجم الأرباح التي يحصلون عليها.

الهوامش

1. عثمان، محمد رحيمي (1996). صندوق الحاج باليزيا باعبارة مؤسسة استثمارية، دراسة في الاقتصاد الإسلامي رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.
2. فاطمة، وبودية وفتيحة كحلي (2013). طبيعة البعد الاقتصادي والاجتماعي لصناديق الاستثمار الإسلامية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، بحث منشور مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، صفاقس الجمهورية التونسية.
3. المصري، حسني (1995) صناديق الاستثمار المشترك في القانون الكويتي والقانون المقارن، مطبوعات جامعة الكويت، ص29.
4. عمر، أحمد مختار عبد الحميد (2008) معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، عمان، ج2، ص1322.
6. السرخسي، شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي سهل (1993) كتاب المبسوط، دار الكتب العلمية، بيروت، 22، ص142.

7. أبو زيد، عمرو مصطفى، (2002) صناديق الاستثمار في حصر الإدارة والأموال، دراسة مقارنة، مكتبة ومطبعة الإشعاع، بيروت، ص39.
8. تهايمي، عز الدين (2000) تقييم أداء الاستثمار في مصر، مدخل محاسبي كمي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص3.
9. عربيات، وائل (2013) الاستثمارات المالية في صندوق الحج من خلال نظام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمار طويل الأجل، بحث منشور في مجلة دراسات الأردنية، عام 2013، ص20.
10. WWW.hajfund.gov.jo
11. النشرة التعريفية لصندوق الحج، 2012، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، الأردن.
12. أنيس، إبراهيم، المعجم الوسيط، ط1، 1994، ج1، ص 100. الفيروز أبادي، محي الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، المعجم الوسيط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، 2005، ص 395.
13. عمر، أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج 2، ص327.
14. ابن رشد بداية المجتهد، 281/2، مطبعة الحلبي
15. ابن العربي، أحكام القرآن 408/1، الدسوقي، حاشية الدسوقي، 461/1.
16. انظر المرجع السابق

17. سائد، قطب مصطفى، المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 10.
18. المناوي، محمد عبد الرؤوف(ت، 1031 هـ) التعاريف، ج1، ص 223، تحقيق محمد رضوان الراية، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1410 هـ، ص12.
19. الكاساني، مسعود بن أحمد، 1986. بدائع الصنائع في تركيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، 425/2.
20. الشرح الصغير على قرى المالك إلى مذهب الإمام مالك، الإمارات العربية المتحدة، وزارة العدل والشؤون الإسلامية، 1989، ج2، ص227.
21. سائد، قطب مصطفى، المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها في الفقه الإسلامي، مرجع سابق ص 30.
22. ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار بيروت، دار الكتب العلمية، 1993، 466/6.
23. قليوبي، أبو العباس شهاب الدين، شهاب الدين أحمد البرلسي، حاشيتنا قليوبي وعميرة على شرح المحلي على منهاج الطالبين، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت، ج3، ص 119.
24. ابن حزم، علي بن احمد الظاهري (456)هـ، مراتب الإجماع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1/ 155.
25. سورة البقرة آية 275.
26. الطبري، أبو جرير محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل القرآن، دار المعارف مصر 43/5.
27. سورة البقرة، الآية 16.

28. البخاري، صحيح البخاري، ج3، ص215، رقم الحديث3443.
29. البخاري، صحيح البخاري، ج3، ص 103، رقم الحديث 232.
30. البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص 730، رقم الحديث 1966.
31. الموسوعة الفقهية الكويتية، ص 183.
1. 31.سورة الملك، الآية 15.
32. قطب مصطفى، المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها في الفقه الإسلامي، مرجع سابق ص 34.
33. سورة الجمعة، الآية 10.
34. الطبري، محمد بن جرير، ج5، مرجع سابق، 43/1.
35. سورة هود، الآية 61.
36. الطبري، محمد بن جرير، ج5، مرجع سابق، 43/3.
2. الفسيلة هي شتلة نخل تطلع من الارض فتغرس، انيس ابراهيم، المعجم الوسيط، مطبعة قطر عام 1985، 669/2 .
1. أخرجه أحمد في سنده 148/3، رقم الحدث12512، قال الألباني حديث صحيح، السلسلة الصحيحة1838.
2. ابو يوسف، يعقوب بن ابراهيم، الخراج، بيروت، دار المعرفة 1979، ص67
3. القرطبي، الجامع لاحكام القرآن، 214/8.
4. قطب سانو، الاستثمار وأحكامه وضوابطه، دار النفائس، الأردن، طبعة عام2000، ص39.
5. أبو الهول، محي الدين يعقوب (2012) تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية، دراسة تحليلية مقارنة، دار النقاؤل، ط1، ص90.

6. عبد اللطيف، أحمد عبد الموجود (2000) محددات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية، دار التعليم العالي، الاسكندرية، ص273. شحاتة حسين حسين الأستاذ بجامعة الأزهر خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية والمشرف على موقع دار المشورة للأقتصاد الإسلامي، الضوابط الشرعية للاستثمار الإسلامي

7. www.Darelmashora.com E.m: Darelmashora

8. المادة 3 من نظام صندوق الحج رقم 35 لسنة 2010.

9. العتيبي، أحمد معجب، المحافظ المالية الاستثمارية أحكامها وضوابطها في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

10. البحيصي، عصام (2006)، " نحو أساليب حديثة في تمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة: دراسة استطلاعية لأصحاب المشروعات الصغيرة في القطاع. بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي والمنعقد في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة في الفترة من (13-15) فبراير 2006، ص39.

11. Harrison، paul، 1994، "the more thing change، the more they stay the same: analysis of the past 200 years of stock market evolution" (market price)، un published ph.d، duke university، p34.

12. الصيفي، عبد الله، ضمان الودائع في المصارف الاسلامية، بحث محكم في مجلة دراسات الأردنية عام 2013،

13. الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، المكتبة العصرية: بيروت، ط5، 1999، ج1، ص93.
14. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج1، ص173.
15. النجار، فايق بن جبر: التدقيق وتقويم المخاطر في المصارف الإسلامية، مجلة المحاسبة، السنة التاسعة، العدد 33، مارس 2002، ص732.
16. حماد، طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص91.
17. الشواربي، عبد الحميد، ومحمد الحميد الشواربي، مرجع سابق، ص74..
18. الشواربي، عبد الحميد ومحمد الحميد الشواربي، مرجع سابق، ص74..
19. العتيبي، المحافظ المالية الاستثمارية أحكامها وضوابطها في الفقه الإسلامي، ص165.
20. انظر المرجع السابق.
21. مطر، محمد، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، الأردن. 1993، ص122-125
22. هندي، منير إبراهيم، الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، الجزء الثاني، 2003، ص61.

23. الشواربي، عبد الحميد ومحمد الحميد الشواربي، مرجع سابق، ص74.

24. سفر، أحمد، المصارف الإسلامية، منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص172.

25. شبير محمد، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، مأخوذ عن أمير مشهور، ص309.

26. ریحان بكر، صیغ التمويل والاستثمار الإسلامي، المرجع السابق، ص3.

27. عمر، محمد عبد الحليم، معايير المحاسبة للبنوك الإسلامية التعريف بها وكيفية تطبيقها، ورقة عمل مقدمة من المؤتمر الأول للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، دمشق 13-14 آذار /2006، ص88.

28. بنك التضامن الدولي الإسلامي، التمويل والاستثمار، تعريف المشاركة في البنوك الإسلامية، الموقع الإلكتروني للبنك <http://www.tib.com>

29. أبو داوود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، سنن أبي داوود - رقم الحديث3383، دار الكتب العلمية

30. والحاكم محمد بن حمدويه بن نعيم، المستدرک علی الصحیحین، دار الكتب العلمية بيروت، طبعة عام 1990، 52/2، قال الحاكم صحيح السناد، وقال الألباني ضعيف الإسناد ارواء الغليل 288/5.

31. اشبير، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص342.

32. ریحان، بكر، صیغ التمويل والاستثمار الإسلامي، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الأول للبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، دمشق 13-14 آذار / 2006، ص5
33. البدر، راضي (2001)، صیغ التمويل الإسلامي، مجلة الدراسات المالية والبنكية، العدد الثاني 2001، ص45.
34. خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية، ندوة عقدت في عمان بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في جدة، 16-1987/6/21، ص74، من محاضرة راضي البدر، اقتصاديات عقود المشاركة في الأرباح.
35. عربيات، وائل، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية، دار الثقافة، عمان، الاردن ص 41.
36. شركة المجموعة المهنية، ملخص دراسة جدوى اقتصادية لإنشاء مجمع تجاري في مدينة العقبة وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية صندوق الحج للادخار والاستثمار، نيسان 2014، ص(2-8)
37. شركة المجموعة المهنية، تقرير تقييم مبنى مكاتب تجارية وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية صندوق الحج للادخار والاستثمار، أبريل م2010، ص4-10.